المشبوهون ضمناً

التصنيف العرقي للمسافرين العرب في مطار بن-غوريون وشركات الطيران الإسرائيلية

مركز مكافحة العنصرية
شارع هرتسليا 12، حيفا
هاتف: 8510611 4 972 +
فاكس: 8507519 4 972 +
البريد الألكتروني: info@no-racism.org
موقع الإنترنت: www.no-racism.org

مركز مكافحة العنصرية هو جمعية مسجلة، وضع نصب عينيه متابعة مجمل الحالات والحوادث العنصرية، التي تمارس من قبل سلطات الدولة والمواطنين اليهود تجاه أبناء الشعب العربي-الفلسطيني، مواطني دولة إسرائيل. وكذلك مكافحة هذه الحالات والحوادث بقدر المستطاع في إطار القانون والنشاط الجماهيري. الفكرة التي وقفت في صلب إقامة المركز تبلورت إثر أحداث أكتوبر 2000 (هبة القدس والأقصى) التي استشهد خلالها 12 مواطنًا من المواطنين العرب، وجرح المئات منهم برصاص شرطة إسرائيل، التي حصلت على "الضوء الأخضر" من حكومة إسرائيل. يعمل المركز بتعاون مشترك مع عدد من المنظمات الاجتماعية، العربية واليهودية، وكل ذلك من أجل تحقيق الهدف الأسمى، ألا وهو مناهضة ومكافحة العنصرية بكل أشكالها المختلفة.

ألمؤسسة العربية لحقوق الإنسان
ص.ب. 215، الناصرة 16101
هاتف: 6561923 4 972 +
فاكس: 6564934 4 972 +
البريد الألكتروني: hra1@arabhra.org
موقع الإنترنت: www.arabhra.org

تأسست المؤسسة العربية لحقوق الإنسان عام 1988 من قبل مجموعة من المحامين والناشطين في العمل الأهلي بهدف حماية وتعزيز الحقوق السياسية، المدنية، الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية للأقلية الفلسطينية في إسرائيل، وذلك من وجهة نظر حقوق الإنسان الدولية. في العام 2003 وسّعت المؤسسة العربية نشاطاتها لتشمل برنامجاً لمراقبة حقوق الإنسان، إعتماداً على البحث الميداني والمقابلات المباشرة مع الضحايا وتحليل القانون المحلي ومعايير حقوق الإنسان العالمية. وتعود فكرة مشروع الرصد والتوثيق في المؤسسة العربية إلى أحداث أكتوبر عام 2000 وسقوط 12 فلسطينياً مواطني إسرائيل وواحد من سكان الأراضي المحتلة برصاص الشرطة. ومنذ تلك الأيام حدثت انتهاكات جسيمة عدة لحقوق الإنسان بما يتعلق بالأقلية الفلسطينية، الأمر الذي أكد أهمية وجود نظام للمراقبة والتوثيق.

المشبوهون ضمناً

التصنيف العرقي للمسافرين العرب في مطار بن-غوريون وشركات الطيران الإسرائيلية

كانون الأول 2006

كتابة التقرير : المحامي طارق إبراهيم

البحث : المحامي طارق إبراهيم والمحامي علاء حيدر

مراجعة التقرير : محمد زيدان وبكر عواودة

البحث الميداني : المحامي علاء حيدر ويامن روك

الترجمة (من العبرية) والتدقيق اللغوي : سليمان أبو صعلوك

يصدر هذا التقرير بدعم من الإتحاد الأوروبي وICCO. الآراء والمواد الواردة فيه هي بمسؤولية المؤسسة العربية لحقوق الإنسان ومركز مكافحة العنصرية، وعليه فإنها لا تعكس بالضرورة وجهة النظر الرسمية للإتحاد الأوروبي أو ICCO.

فهـرس

تقديم 4

تمهيد 7

فحص أمني تمييزي في مطار بن غوريون 12

فحص أمني تمييزي في مطارات خارج البلاد 21

استخلاصات 26

المس بحقوق الإنسان 37

تلخيص وتوصيات 44

ملحق أ: فحص أمني تمييزي في مطار بن غوريون (شهادات) 47

ملحق ب: فحص أمني تمييزي في المطارات الأجنبية (شهادات) 57

ملحق ج: رسالة إدارة مطار جينيف 67

الهوامش 69

تقديم

يحدث التصنيف العرقي عادة عندما تؤسس الأجهزة الرسمية – قوات الأمن أو أي جهاز آخر، رسمي أو خاص– اعتباراتها في التعامل مع الأفراد على قاعدة انتمائهم لقومية أو مجموعة إثنية أو دينية معينة. أي، عندما تصبح الانتماءات العرقية أساساً تبني هذه الأجهزة توقعاتها بموجبها، وبالتالي تبني طريقة تعاملها مع المواطن على أساس الانتماءات الموروثة وليس بناء على معلومات أو حقائق تشير إلى إمكانية الاشتباه أو الشك المبرر.

وفي الأدبيات التي تبحث في نتائج التصنيف العرقي وآثارها على المواطنين في دول عدة– على سبيل المثال، المواطنين الأفارقة–الأمريكيين في الولايات المتحدة الأمريكية– نجد أن هذه السياسة شكلت سبباً لانتهاكات متواصلة لمختلف حقوق الإنسان على المستوى الفردي للمواطن، إضافة لكونها عقبة جدية حالت دون تطور المجتمع الأفريقي– الأمريكي كمجموع ضمن الفسيفساء الإجتماعي الأمريكي العام. أما في جنوب أفريقيا فإن سياسة التصنيف العنصري، إبان نظام الفصل العنصري الذي ساد هناك حتى سنوات التسعينيات من القرن الماضي، فقد أدت إلى ارتكاب أبشع الجرائم بحق المواطنين الأفارقة، والتي ندد بها المجتمع الدولي بسبب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وسرعان ما أفضت إلى اندثاره وإحلال النظام الديمقراطي، الذي يرتكز على إعطاء المواطنين الأفارقة حقوقهم الطبيعية.

كما ترتبط سياسة التصنيف العرقي بشكل مباشر بانتهاك كرامة الإنسان المُميّز ضده، كونَها تجعل مظهره الخارجي– لون البشرة، طريقة اللبس، اللغة وغيرها– سبباً لإقصائه عن المشاركة الفعلية في تحقيق ذاته والتمتع بحقوقه الإنسانية وحرياته الأساسية، ليس لعيب فيه أو لخطأ ارتكبه، بل نتيجة لوجهة نظر تعتمد التمييز العنصري والأفكار النمطية المقولبة أساساً لتعامل السلطة معه.

وترى "المؤسسة العربية لحقوق الإنسان" و"مركز مكافحة العنصرية" أن الانتماء العرقي والإثني يجب ألا يشكل، بأي حال من الأحوال، أساساً أو مبرراً لتحركات الأجهزة الرسمية المختلفة في تعاملها مع المواطنين. حيث أن تحرك هذه الأجهزة المؤسس على التصنيف العرقي من شأنه أن يشكل أساساً لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

وفي حالة الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل، فقد شكلت هذه النظرة أساساً لتعامل الدولة ومؤسساتها- خاصة الأجهزة الأمنية المختلفة- مع هذه الأقلية، في سياق وضع المواطن العربي خارج الإطار العام "المقبول" على الأغلبية اليهودية. بل تجاوز الأمر ذلك، ليصبح المواطن العربي متهماً "بطبيعته" ويقع بشكل دائم داخل دائرة الشك الرسمية، لا لسبب إلا لانتمائه القومي والإثني "المختلف".

وكانت هذه السياسة سبباً، في الكثير من الأحيان، في إطلاق يد أجهزة الأمن، على اختلاف أنواعها، بالتعامل المميز مع المواطن العربي، الذي أخذ شكل تهديد حياة هذا المواطن، من خلال الأنظمة والسياسة التي فسحت المجال أمام سهولة إطلاق النار على المواطن العربي "المشبوه"، وضمان تغطية الجهاز الرسمي لهذا القتل باعتباره "مفهوماً" و"مبرراً" و"مقبولاً" على نمط التفكير الرسمي والشعبي، إذا ما عرف أن المغدور ينتمي إلى الأقلية العربية، وذلك لكونه متهماً "طبيعياً" أو شكل "خطراً أكيدًا".

لقد قمنا، من خلال هذا التقرير، برصد أحد أشكال هذا التصنيف العنصري في المطارات، الذي أصبح ظاهرة مقلقة من حيث توسعها، من جهة، وتقبلها لدى الرأي العام والمؤسسات الرسمية، من الجهة الأخرى، باعتبارها لا تستند إلا إلى كون المسافر عربياً ينتمي إلى قومية وإثنية أصبحت بالعرف الإسرائيلي مشبوهة "بطبيعتها".

ومن خلال تقريرنا هذا فإننا نلفت نظر المجتمع الإسرائيلي، بمؤسساته الشعبية والرسمية، لخطورة هذه الممارسات، وفي الوقت ذاته نوجه رسالة إلى المجتمع الدولي ومؤسساته الحكومية والأهلية لضرورة إتخاذ موقف واضح يدين هذه الممارسات البشعة، باعتبارها شكلاً من أشكال التمييز العنصري الذي رفضته الأخلاق والمعايير الدولية وأدانته مواثيق حقوق الإنسان العالمية، لأنه يعتبر من أبشع انتهاكات حقوق الإنسان وأكثرها مساً بالكرامة الإنسانية.

وندعو أيضاً، من خلال الشهادات الحية الواردة في هذا التقرير، إلى ضرورة إتخاذ الخطوات اللازمة لمنع حدوث مثل هذه الانتهاكات أيضاً في المطارات خارج البلاد. ونرى أن الحكومات التي تتساهل مع مثل هذه الممارسات المنفذة من قبل دولة إسرائيل في الخارج، إنما تتحمل مسؤولية أخلاقية وقانونية عن حدوث هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على

أراضيها، بل وتجعلها شريكة فيها. وبالتالي، فإننا ندعو- باسم عالمية حقوق الإنسان- كافة المنظمات الرسمية وغير الرسمية للتحرك بكافة الوسائل الممكنة للقضاء على هذه الممارسات غير الإنسانية، من أجل خلق مجتمع إنساني وديمقراطي يتساوى فيه البشر وتتساوى فيه القوميات والإثنيات، لتساهم من خلال اختلافها في السير بالمجتمع البشري قدماً نحو السلام والاستقرار، اللذين ينشدهما.

ونذكر في النهاية أننا قمنا بإرسال التقرير إلى كل من سلطة المطارات وشركة "إل-عال" للتعقيب على ما جاء فيه. وقد وصلنا من سلطة المطارات أن موضوع الفحوصات الأمنية في المطارات ليس من مسؤوليتها، بل هو من مسؤولية جهاز الأمن العام. أما شركة "إل-عال" فآثرت عدم التعقيب على التقرير بتاتاً. كما قمنا، خلال إعداد التقرير، بمراسلة مطارات في دول غربية حول هذا الموضوع، وسنورد ما يصلنا منها من ردود في الملحق (ج).

باحترام،
محمد زيدان، مدير عام
المؤسسة العربية لحقوق الإنسان

باحترام،
بكر عواودة، مدير عام
مركز مكافحة العنصرية

تمهيد

انتدبت جامعة تل أبيب في عام 2005 الطالب الجامعي العربي المتفوق، صالح يعقوبي، ليمثلها في مؤتمر دولي عقد في لندن. وهو من سكان قرية الرينة المجاورة للناصرة ويدرس في كلية التمريض بالجامعة نفسها. كما تم اختيار ثلاثة طلاب يهود آخرين من مؤسسات أكاديمية أخرى ليشاركوا هم أيضًا في المؤتمر. وقد مثل الأربعة دولة إسرائيل في المؤتمر.

وفي يوم السفر، في شهر تموز، وصل يعقوبي والطلاب اليهود معًا إلى مطار بن غوريون. وكان من المقرر أن يسافر الأربعة على متن طائرة تابعة لشركة الطيران الإسرائيلية "يسرا-أير". وخلال عملية الفحص الأمني الروتيني، فحص رجال الأمن حقائب جميع الطلاب بواسطة آلة كشف المعادن. وبعد ذلك، تقدم الطلاب اليهود إلى الأمام وختمت جوازات السفر التابعة لهم، فيما أجبر صالح على الخضوع لفحص أمني خاص. إذ أخبره رجال الأمن بأنهم ينوون إجراء فحص يدوي لأمتعته. وخلال الفحص اليدوي قلب رجال الأمن حقيبة صالح على كل محتوياتها، ومن ثم أمروه بمرافقتهم إلى غرفة جانبية "كي يسألوه بعض الأسئلة". عندما حاول صالح أن يستوضح سبب الاستجواب الخاص، الذي لم يطلب من زملائه اليهود الخضوع له، أجابه رجل الأمن بقوله "هذه تعليمات وهي تأتي من فوق". ووجّه له رجال الأمن أسئلة عديدة: إلى أين يسافر، ما هو هدف السفر وما شابه. وبعد الانتهاء من الاستجواب، أمره رجال الأمن بمرافقتهم إلى غرفة أخرى، وهناك سئل ثانية الأسئلة نفسها. وعندما ذكر لهم أنه قد أجاب عن هذه الأسئلة، وأن أمتعته قد فحصت، رد عليه أحد رجال الأمن بالقول، هذه هي التعليمات "ولا يعنيني ماذا سألوك قبل ذلك". علمًا أن رجال الأمن لم يدّعوا أمام صالح وجود شبهات معينة ضده أو أنه يشكّل خطرًا ما.

في نهاية الأمر، بعد أن استكملت الفحوصات الأمنية الإضافية، صعد صالح إلى الطائرة وسافر على متنها إلى المؤتمر بشعور لا يشوبه الشك، بأنه ما كان ليخضع لفحص أمني دقيق خاص لولا انتماؤه القومي، أي: لكونه عربيًا. وتكررت هذه الظاهرة بعد اختتام المؤتمر، عندما كان الطلاب في طريق عودتهم إلى البلاد. فبعد أن خضع صالح

وزملاؤه اليهود في البعثة، للفحوصات الروتينية في نقاط الفحص التابعة للسلطات البريطانية، حيث فحصت حقائبهم ووجهت لهم بأدب بعض الأسئلة، وظنّ صالح أن الأمر قد انتهى، فوجيء بمطالبته، بمفرده، بالخضوع، ثانية، لفحص إضافي بأيدي رجال أمن إسرائيليين. وبعد أن فحصت حقائبه بآلة كشف المعادن، طلب رجال الأمن الإسرائيلي القيام بفحصه يدويًا، بحجة الاشتباه بأن الحقيبة تحوي "جزيئات مواد تفجيرية". ورغم تأكيد صالح أنه لا يساوره أي شك في أن أمتعته لا تحتوي على أي شيء سوى أغراضه الشخصية، إلا أن رجال الأمن صمموا أيضًا على القيام بفحص يدوي لحقيبة اليد التابعة له.

بعد أن فرغوا من الفحوصات، أخبره رجال الأمن الإسرائيليون بأن حقيبته الكبرى ستحجز في المطار لعدة أيام، وبعدها فقط سترسل إلى قريته، الرينة. في هذه الأثناء أدخل صالح إلى غرفة جانبية وطلب منه هناك أن يخلع ملابسه وحذاءه بحجة أنها "تثير الشكوك حول وجود مواد متفجرة". ومن ثم خضع لتفتيش جسدي ووجهت له بعض الأسئلة.

وبعد أن أخذوا حقيبته، أعاد رجال الأمن لصالح حذاءه وسمح له بالتوجه إلى الحوانيت المعفية من الجمرك. ولكن، قبل إقلاع الطائرة بنصف ساعة، توجه إليه رجل أمن إسرائيلي وأمره ثانية أن يرافقه إلى غرفة جانبية من أجل إجراء فحص إضافي. فأبدى صالح دهشته، مشدّدا ومؤكدًا أنه قد خضع لفحوصات عدة وأخذت حقيبته منه، لكن سرعان ما جاءه الرد، "هذه هي التعليمات". وبعد هذا كله، صعد صالح إلى متن الطائرة بتأخير ربع ساعة عن ركاب الطائرة الذين كانوا قد جلسوا في مقاعدهم. وعند دخوله، رمقه العديد من المسافرين بنظرات يشوبها الاشتباه، خاصة وأنهم شهدوا استجوابه الأخير.

أما شعوره إثر سلسلة الفحوصات المذلة والاستجوابات التطفليّة التي مرّ بها، فقد وصفه صالح بالكلمات التالية:

> هذا هو أسوأ إذلال تعرضت له في حياتي. كنت مشتبهًا إلى أقصى حدّ لأنني عربي. لم تسعفني حقيقة أنني طالب جامعي متفوق، أو أنني كنت ممثلا لمؤسسة أكاديمية، ولا حقيقة أنه وقع الاختيار عليّ لأمثل دولة إسرائيل في مؤتمر دولي. شعرت بعدم التقدير،

> عـدم الاحتـرام وباسـتخفاف رجـال الأمـن بـي. وكان المسـاس بي مضاعفًـا عندما رأيت أمام ناظري أن رجال الأمن يفسـحون المجال لزملائـي اليهود فـي البعثة بالتقـدم، دون مضايقـة، ودون تحقيق، ودون الدخـول إلـى غرفة جانبية ودون تعريضهـم للإهانة أمام أعين مئات المسافرين الذين سافروا معنا على متن الطائرة نفسها.

تشـكل قصة صالح يعقوبي نموذجًا كلاسـيكيًا للمعاملة التي "يحظـى" بها مواطنون عرب في إسـرائيل عند قدومهم إلى مطار بن غوريون كي يسـافروا جوًا خارج حدود الدولة. كل مواطن عربي يخطط للسفر خارج البلاد – للاستجمام، لزيارة عائلية أو للعمل – يضطر إلى التبكير في الوصول إلى المطار قبل الإقلاع بأربع سـاعات، بسـبب تعقيـدات التأخير والتحقيقات المذلة التي تنتظره بسبب انتمائه القومي (فيما يلي: فحص أمني تمييزي.[1]) ويتراوح التأخير بين ثلاث إلى أربع سـاعات. أما المسـافرون اليهود فنادرًا ما يضطرون إلى المرور بهذه التجربة القاسـية. هذه الظاهرة شـائعة جدًا، إلى درجة أنك لن تجد، تقريبًا، مواطنًا عربيًا سـافر إلى خارج البلاد دون أن يذوق على جلده الفحص الأمني التمييزي، ولو مرّة واحدة في حياته.[2]

لقد تراكمت في مكاتب المؤسسة العربية لحقوق الإنسان ومركز مكافحة العنصرية (فيما يلي: المنظمات المحققة) شكاوى عديدة قدمها مواطنون عرب حول فحوصات أمنية تمييزية مورست ضدهم من قبل رجال الأمن، دون أن يشكلوا أي خطر أمني على المسافرين الآخرين. هؤلاء المسافرون لم يشتبه فيهم إطلاقًا بارتكاب مخالفات أمنية ولم يكن هناك أي شيء متعلق بماضيهم يبرر هذا التعامل الخاص. وحسب أقوال المشتكين، عاملهم رجال الأمن بشكل تمييزي فور معرفتهم أنهم أمام مواطنين عرب – وفق مظهرهم الخارجي، لهجتهم، مكان سكناهم، أو بعد أن عرّفوا على أنفسهم – **وبسبب كونهم كذلك**. ويتضح من هذه الشكاوى أيضًا أن هذا الفحص الأمني التمييزي يمارس بعدة مراحل، ابتداء من بوابة الدخول الرئيسية للمطار، مرورًا بمسار الانتظار لإجراء الـ"تشيك-إن" (Check-in[3])، وانتهاء بمرحلة الدخول لممرات الحدود وختم جوازات السفر. وأحيانًا، يتواصل الفحص أيضًا في منطقة الحوانيت المعفية من الجمرك، إذ يرافق رجل أمن المسافر العربي حتى بوابة الصعود إلى الطائرة وينتظر وإياه في المكان حتى يتسنى الصعود إلى الطائرة نفسها.

ولا يقتصر الفحص الأمني التمييزي، الذي يمر به مواطنون عرب، على مطار بن غوريون أو مطارات ومنافذ الحدود في البلاد فقط. فالمواطنون العرب الذين يختارون السفر على متن طائرات تابعة لشركات طيران إسرائيلية، مثل "إل-عال"، "يسرا-أير" أو "أركيع"، يتعرضون لهذا الفحص، الذي ينفذه رجال أمن إسرائيليون، في مطارات دولية في دول أجنبية أيضًا. ويتبيّن من عملية الاستيضاح، التي قامت بها المنظمات المحققة بما يتعلق بمصدر الصلاحية لممارسات رجال الأمن الإسرائيليين في أراضي دول أجنبية، أن الفحوصات التي تجريها الشركات الإسرائيلية تجرى بالإضافة إلى التدابير الأمنية المحلية. كما ظهر من الاستيضاح أن الدول التي تتم فيها هذه الفحوصات لا تقوم بمراقبتها، وتفضل تجاهل طبيعتها التمييزية وانتهاكاتها لحقوق الإنسان التي تمارس على أراضيها. أما طلبنا بالكشف عن مضمون هذه التدابير فقد قوبل بالرفض، بادعاء أن المعلومات بهذا الشأن سرية.

هذا الفحص الأمني التمييزي – سواء في إسرائيل أو في الخارج – لا يطبق تجاه المسافرين اليهود، إلا في حالات نادرة فقط. [4] فالعديد من المسافرين العرب تحدثوا عن سلسلة فحوصات مهينة، تشبه تلك التي مرّ بها صالح يعقوبي، الذي تم فحصه مرارًا وتكرارًا، فيما واصل زملاؤه اليهود للرحلة طريقهم بعد أن مرّوا فحوصات روتينية فقط. بل أن الكثير من المسافرين العرب وصفوا كيف اقتادهم رجال أمن إسرائيليون في مطارات دول أجنبية إلى غرف جانبية من أجل استجوابهم. وأكد أولئك المسافرون، في معظم الإفادات، أنه تواجد معهم في تلك الغرفة مسافرون آخرون، كلهم عرب تقريبًا أو أجانب أرادوا الدخول إلى إسرائيل.

إن سلطة المطارات وشركات الطيران الإسرائيلية، كانت وما زالت ترفض احتجاجات مواطنين عرب على عمليات الفحص التمييزية، وتبرر سلسلة الفحوصات المذكورة بمزاعم أمنية. فحسب زعمهم، لا يوجد نظام ثابت لـ "معالجة" العرب حيث هم، دون علاقة بشبهات معينة أو معلومات مخابراتية. وتدعي السلطات أن الفحوصات الأمنية تجري وفق تدابير سرية تحدد من قبل جهاز الأمن العام وتنفذ كأمر روتيني، وليس على المسافرين العرب بالذات. [5]

ولكن في الواقع، فإن النظرة للمسافرين العرب مختلفة جدًا، وتشكل جزءًا من التوجه المتبع في الدولة منذ نشوئها، والذي بموجبه لا يحق للمواطنين العرب التمتع بمساواة حقيقية في الحقوق، بل انهم يشكلون "تهديدًا أمنيًا" على الدولة اليهودية: إذ أن الإنسان الذي ينتمي إلى

القومية العربية مصنف، وفق وجهة النظر هذه، في دائرة التهديد الأمني الذي يسوّغ ممارسات وفحوصات أمنية خاصة ومراقبة وثيقة، دون علاقة لماضيه أو وصمه من قبل سلطات الأمن. ويؤخذ الانطباع أن الفحوصات الأمنية – وخاصة الاستجوابات – لا تهدف فقط إلى ضمان أمن المسافرين، كما تزعم السلطات، إنما أيضًا لجمع معلومات استخبارية حول كل مسافر عربي، بهدف تشديد الرقابة عليه. إذ إن التقدم التكنولوجي الذي طرأ في العقود الأخيرة يمكّن من الرقابة الوثيقة، التي تحول دون إدخال أدوات ومواد قد تشكل خطرًا على سلامة المسافرين، لكن هذا التقدم لم يجلب تقليص الاعتماد على الفحص اليدوي. بل بالعكس، في السنوات الأخيرة، منذ أن أدخلت إلى المطارات أجهزة كشف معادن جديدة، تنفذ الفحوصات بمرحلتين: كشف معادن تكنولوجي، يُلزم كل المسافرين بالمرور به، وفي أعقابه فحوصات يدوية، تفرض على المسافرين العرب.

ومن الضروري التشديد على انه لا يمكن القول إن كل المواطنين العرب يتعرضون لفحص أمني تمييزي، وليس كلهم يتعرضون له في كل سفرة وأخرى. ومع ذلك، يظهر من كثرة الشكاوى، بوضوح، أن المواطنين العرب معرضون لتعامل مختلف وتمييزي على خلفية انتمائهم القومي: هم معرضون كمجموعة، بشكل تلقائي تقريبًا، لفحص أمني دقيق لا يسري على المسافرين اليهود، ومبني على نظرة أمنية ترى فيهم، بشكل دائم، تهديدًا.

وحيال ازدياد الشكاوى،[6] تشكّل في شهر نيسان 2006، لأول مرّة، طاقم عمل مشترك لسلطات المطارات ولممثلي المواطنين العرب، وظيفته "التعاون في فحص طرق تحسين طبيعة الخدمة والسلوك تجاه المواطنين العرب في المطارات ومنافذ الحدود".[7] ورغم أن سلطة المطارات كانت قد شكلت في عام 2005 "لجنة خاصة لفحص موضوع الفحص الأمني للسكان العرب"، إلا أن استخلاصات هذه اللجنة، التي تشكل عمليًا جهاز مراقبة داخلي يعالج مشاكل الفحص الأمني للمسافرين العرب،[8] لم يتم الكشف عنها قطعيًا للجمهور الواسع.

وسيبيّن هذا التقرير كيف أن هذا الفحص التمييزي موجه إلى المواطنين العرب كمجموعة قومية، يُعتبر كل أفرادها، بشكل مفند، بأنهم يشكلون "تهديدًا أمنيًا" على الدولة، ويكشف الهدف الحقيقي لهذا الفحص وهو: مراقبة المواطنين العرب بتمويه ضرورات أمنية، كجزء من سياسة منهجية وموجهة لسلطات الدولة.

فحص أمني تمييزي في مطار بن غوريون

يتعرض المواطنون العرب، عادة، لمضايقات لدى مغادرتهم إسرائيل عبر مطار بن غوريون. إذ يخضعون لفحص أمني تمييزي، وصفه الكثير منهم بالمعاناة المتواصلة، مؤكدين أنها تبدأ فور وصولهم إلى بوابات المطار، ولا تنتهي إلا عندما يعبرون بوابة الصعود إلى الطائرة. أما الفترة الزمنية بين هاتين المرحلتين فهي طويلة، ويتخللها التوتر وإثارة الأعصاب، حيث يعاني المسافرون العرب خلالها من تعامل تمييزي في كل مرحلة من مراحل "معالجتهم" في المطار.

سنفصل في هذا الفصل مراحل الفحص الأمني التمييزي، الذي يخضع له المسافرون العرب، من بدايتها وحتى نهايتها. ويستند هذا التفصيل إلى معلومات جمعتها المنظمات المحققة، وبالأساس إلى الشهادات التي أخذت من المسافرين العرب الذين مروا بتجربة الفحص الأمني التمييزي.[9]

من المهم التأكيد، أنه ليس كل من يتعرض لفحص أمني تمييزي يمر بالضرورة بكل المراحل، حسب تسلسل ورودها في هذا الفصل. ففي جزء من الحالات مر المسافرون العرب بعض هذه المراحل فقط. ومع هذا، تدل الشهادات والتفاصيل، التي تم جمعها، على نمط خاص من المعاملة المختلفة تجاه المسافرين العرب، في كل مرحلة من مراحل الفحص الأمني.

فحص أمني تمييزي في مدخل البوابة الرئيسية

> ... ذهبنا إلى مطار بن غوريون. كان من المقرر أن نسافر جوا الساعة السادسة صباحًا. حرصنا على الوصول أبكر ما يمكن كي ينتهي الاستجواب مبكرًا. وصلنا إلى المطار قبل إقلاع الطائرة بأربع ساعات. عندما وصلنا إلى البوابة الخارجية للمطار، طلب منا الحارس أن نعرّف على أنفسنا وسألنا من أين أتينا. عندما قلنا إننا أتينا من منطقة الناصرة، أمرنا بإيقاف السيارة جانبًا. أنا أسافر كثيرًا إلى خارج البلاد وفي كل مرة وصلت فيها إلى البوابة وقلت إنني

> من منطقة الناصرة كانوا يأمرونني بالتوقف جانبًا ويحققون معي. في إحدى المرات قلت للحارس عند البوابة إنني من العفولة فعبرت دون أي استجواب.[10]

عند بوابة المدخل الرئيسي للمطار هنالك عدد من مسارات السير المتقابلة، يقف على كل واحد منها رجل أمن مسلح. وكل سيارة تمر من البوابة يشار إليها بالتوقف ويُسأل سائقها من أين أتى. ومن ثم يطلب من السائق أن يبرز بطاقة الهوية، حيث مسجل فيها مكان سكنى حاملها. وإذا علم رجل الأمن أن الحديث يدور عن عربي، فإنه يأمره بالوقوف جانب الشارع والانتظار. أحيانًا، يتم "تشخيص" المسافر العربي وفق مظهره الخارجي أو ملبسه، خصوصًا إذا كان المرء يرتدي زيًا إسلاميًا تقليديًا أو كان رجل دين مسيحيًا. وفي أحيان أخرى، يتم "التشخيص" حسب اللهجة أو نوع السيارة، على افتراض أن العرب معتادون على استعمال سيارات من أنواع معينة، من نوع سوبارو مثلا، أو سيارات قديمة أو تلك التي لا تظهر على لوحة أرقامها الأحرف IL (إختصار لكلمة "إسرائيل" بالإنجليزية).

بعد أن يوقف السائق سيارته بجانب الشارع، يحقق معه رجال الأمن حول هويته، ووجهة السفر، والهدف من السفر وما شابه. وفي الغالب يبقى السائق والمسافرون داخل السيارة عند الاستجواب، ولكن يطلب منهم أحيانًا أن يتوجهوا إلى غرفة جانبية. وخلال الاستجواب تدخل إلى المطار سيارات أخرى، لا يطلب من سائقيها التوقف بجانب الطريق والخضوع لاستجواب مماثل. وعندما يطلب من سيارات أخرى أن تتوقف، يتضح أن سائقيها هم عرب أيضًا.

يستمر الاستجواب في هذه المرحلة، غالبًا، بين خمس دقائق إلى نصف ساعة. وبعد استكماله، يواصل المسافرون طريقهم إلى داخل المطار.

فحص أمني تمييزي في مدخل قاعة المسافرين

> عند وصولنا إلى مبنى المطار، كان بعض الموظفين يقفون عند المدخل، فاستوقفونا للاستجواب وطالبونا بإبراز بطاقات الهوية. ثم بعد ذلك دخلنا ومشينا حتى وصلنا منطقة الاستجواب والتفتيش.[11]

يقف عند مدخل بناية قاعة المسافرين رجال أمن، يتفحصون الداخلين إليها بتمعن وتدقيق. وإذا انتابهم شعور بالشك والاشتباه – بناء على المظهر الخارجي، لغة الكلام أو اللهجة – بأن الداخل هو عربي، يهب رجال الأمن إلى إيقافه في حالات كثيرة، ويأمرونه بالتعريف على نفسه وإبراز تذكرة السفر. في هذه المرحلة لا تجري، على الأغلب، عملية استجواب وتفتيش جسدي أو تفتيش في الأمتعة، بل يدخل المسافر إلى قاعة المسافرين بعد أن عرّف على نفسه. عادة، لا تمتد هذه المرحلة أكثر من دقائق معدودة.

فحص أمني تمييزي قبل تنفيذ الـ"تشيك-إن"

> فور وصولنا إلى مطار بن غوريون، بدأنا نتعرض للمعاملة المسيئة. نحن، الفتيات العربيات، أخذونا جانبًا وأوقفونا للاستجواب، في حين أن الزميلات اليهوديات في البعثة لم يتعرضن لذلك. عندما ختموا لنا جوازات السفر، يبدو أن إحدى الموظفات أخطأت في لون الملصق الذي كان يجب أن تلصقه على جواز السفر التابع لي، فلفتت الموظفات الأخريات انتباهها بقولهن "أنت لا تعرفين التمييز!". أنا متأكدة أن القصد كان "ماذا، أنت لا تعرفين التمييز بين العربيات واليهوديات؟". هذا الأمر مسّ بي جدًا، وكأنه مكتوب على جبين كل إنسان فيما إذا كان عربيًا أو يهوديًا.[12]

يوجد داخل بناية قاعة المسافرين عدد من المسارات التي تؤدي إلى نقطة الـ"تشيك-إن". في نهاية المسار، قبل النقطة، يقف رجل أمن ليسأل كل مسافر عن هويته. إذا كان الحديث يدور عن مسافر يهودي، فإنه يوجّه غالبًا ليواصل طريقه فورًا إلى مكان تنفيذ الـ"تشيك-إن"، دون أي استجواب خاص. وفي حالات معينة يجري استجواب قصير للمسافرين اليهود، وفي أحيان متباعدة يتم التفتيش في أمتعتهم. وحتى في هذه الحالات، يدور الحديث عن تفتيش سطحي.

ولكن، عندما يكون المسافر عربيًا، فإنه "يعالج"، دائمًا تقريبًا، بشكل مختلف. فيقاد المسافر العربي جانبًا على يد رجل الأمن، الذي يقوم باستجوابه حول تفاصيل السفر وهدفه. كما يقوم رجل الأمن بالتفتيش في أمتعة المسافر، أمام الجمهور. وعلى الأغلب يمر المسافرون العرب في المسار المخصص للمواطنين الإسرائيليين، ولكن أحيانًا بعد تشخيصهم كعرب، يتم

توجيههم من قبل رجل الأمن إلى المسار المخصص للمسافرين الأجانب أو يتم إخراجهم من الطابور ويطلب منهم الانتظار جانبًا.

بعد إجراءات الفحص، يلصق رجل الأمن على حقائب المسافرين العرب ملصقًا مختلفًا بلونه عن ذلك الملصق على حقائب المسافرين اليهود. تظهر على ظهر الملصق رموز رقمية. ألوان الملصقات غير ثابتة، وتتغير بين الحين والآخر (يتم إلصاق ملصقات ذات ألوان مختلفة للمسافرين العرب واليهود أيضًا داخل جوازات السفر بعد ختمها). وأحيانًا يقوم رجال الأمن بإدخال قطعة بلاستيكية إلى حقيبة المسافر العربي فتلتصق بها بشكل وثيق من الداخل، بحيث يصعب إزالتها. هذه الملصقات تميز المسافرين العرب عن اليهود، وتهدف، على ما يبدو، إلى الإشارة لمستوى الخطر الأمني المتوقع من المسافرين. الفرضية، في هذه الحالات، هي أن المسافرين العرب يشكلون خطرًا أمنيًا.

في هذه المرحلة يدعو رجلُ الأمن رجلَ أمن آخر، ليقتاد المسافر العربي إلى غرفة جانبية. في هذه الغرفة يتم استجواب المسافر العربي ثانية، بشكل أدق من السابق. إذ يتطرق قسم من الأسئلة المشمولة في الاستجواب إلى تفاصيل السفر ووجهته، وقسم منها أسئلة شخصية، لا صلة لها بأمن وسلامة الرحلة الجوية والمسافرين الآخرين. ومن ضمن ذلك، يُسأل المسافرون العرب عن وجهة السفر، وعن هدف السفر، وأين سيبيتون، ولماذا اختاروا النزول في هذا المكان، ومع من سيلتقون خلال السفر، ومن أين اشتروا تذكرة السفر، ومن دفع تكلفتها وهل يستطيعون إبراز وصولات، وما هو مجال عملهم، ولماذا اختاروا هذه المهنة أو غيرها، وما إلى ذلك. كما يطلب من المسافرين أن يقدموا معلومات حول أفراد عائلتهم: بماذا يعمل الأب، كم من الإخوة والأخوات لديهم، وما هو مجال عملهم وما شابه. كما يطلب من المسافرين أيضًا أن يدعموا أجوبتهم، بواسطة إبراز وثائق وتسليم أرقام هواتف وعناوين الأشخاص الذين سيلتقون معهم والأمكنة التي سيقومون بزيارتها. وأحيانًا، يطلب من المسافرين أن يبرزوا وثائق سرية. فقد يطلب من المحامين مثلا، أن يبرزوا وثائق تسري عليها سرية محام- زبون.

تنويعة المجالات التي يسأل عنها المسافرون تخلق انطباعًا أن الحديث يدور عمليًا عن عمل استخباراتي، هدفه عام ولا صلة له بالذات بأمن وسلامة الطائرة والمسافرين. ويشعر العديد من المسافرين العرب أنه يتم التحقيق معهم كمشتبهين بارتكاب جريمة ما.

في هذه المرحلة، بعد أن تم استجواب المسافر العربي مرتين من قبل رجال أمن مختلفين، يتم فحص كل الحقائب بواسطة آلة كشف المعادن، وبعد ذلك يجري التفتيش اليدوي الدقيق، حتى وإن لم يظهر أي شيء مشبوه خلال فحص الآلة. وخلال التفتيش اليدوي يتم إفراغ الحقائب من محتوياتها ويفحص كل غرض على حدة. ثم تنقل الحقائب الفارغة نفسها لفحص أضافي بجهاز كشف المعادن. وتؤخذ أدوات معينة، وبالذات أجهزة الكترونية مثل حواسيب نقالة، مسجلات، أجهزة عازف MP3 وما شابه، للفحص في المختبر. وقبل تحويلها إلى المختبر يقوم رجال الأمن بتشغيل الحواسيب وفحص محتوى الملفات في الحاسوب، من خلال المس الخطير بحق الخصوصية. وفي حالات عديدة تتضرر أجهزة مختلفة خلال الفحوصات، وفي حالات أخرى تحجز الأجهزة في المطار لأيام أو حتى أسابيع، قبل أن ترسل لأصحابها. وحتى الأغراض الشخصية للغاية غير معفية من الفحص الدقيق. وفي النهاية، يعيد رجال الأمن الأمتعة إلى الحقيبة، دون أي ترتيب. ونتيجة لذلك تنكسر أحيانًا أغراض في الحقائب خلال الرحلة الجوية، وتنسكب سوائل داخل الحقيبة. يجري التفتيش في الحقائب في أغلب الأحيان بحضور المسافر، ولكن في حالات معينة يمنع من التواجد خلال الفحص.

وكما أسلفنا، يجري الاستجواب وفحص الأمتعة في أغلب الأحيان في غرفة منفردة، ولكن في حالات كثيرة تجري في قاعة المسافرين، أمام أعين الجميع. وهذا السلوك يسبب إهانة أكبر، ويشجع المسافرين الآخرين على أن يروا في المسافر العربي "إنسانًا مشبوهًا".

بعد استكمال فحص الأمتعة، تأتي مرحلة التفتيش الجسدي. يؤخذ المسافر العربي إلى غرفة صغيرة، ويطلب منه خلع حذائه ونزع حزامه، وحينها يجري تفتيش دقيق على جسمه: رجال الأمن يتحسسون ملابسه وجسده، وأحيانًا حتى يلمسون أعضاءه الحساسة، فيدخلون أيديهم داخل الملابس. وفي حالات كثيرة يطلب من المسافرين أن يخلعوا كل ملابسهم ما عدا الملابس الداخلية التحتية.

فحص أمني تمييزي قبل ختم جوازات السفر

> وكنت دائما، بعد أن أتخطى مسار الفحوصات الأمنية ومرحلة الـ"تشيك-إن" في مطار بن غوريون، في قاعة المسافرين رقم 3، أصل إلى قاعة كبيرة ومن ثم إلى بوابة الخروج (قبل ختم جوازات

السفر). وتتوزع الطريق بعد البوابة إلى عدة مسارات. وفي كل مسار توجد هناك مناضد وآلات كشف المعادن. عند البوابة يقف رجل أمن يحدد للمسافرين أي مسار عليهم أن يسلكوا. وقد لاحظت أنهم كانوا دائماً يوجهونني إلى المسار رقم 1 أو 14، الموجودين في الأطراف، حتى لو كانا مكتظين وبقية المسارات خالية. في هذين المسارين يُطلب منك خلع حذائك، وهذا لا يحدث في بقية المسارات. ودائمًا، يقف في هذين المسارين أشخاص من مجموعتين: عرب وأجانب.[13]

بعد أن استكملت كل الفحوصات، التي تستمر بين ساعتين إلى أربع ساعات، "يتحرر" المسافر العربي من الفحص الأمني الدقيق ويتوجه إلى نقطة الـ"تشيك-إن"، وهناك يسلم أمتعته. وبعد ذلك يتوجه إلى بوابة داخلية من أجل ختم جواز السفر والدخول إلى منطقة الحوانيت المعفية من الجمرك وانتظار الطائرة. وعند ختم جواز السفر، إذا كان المسافر عربيًا، فأنه دائمًا تقريبًا يتم إلصاق ملصق داخل جواز سفره ذات لون مختلف عن المصلق الذي يلصق داخل جواز السفر للمسافر اليهودي. وخلف البوابة، تنقسم الطريق إلى عدة مسارات، في حين تنتصب في كل واحد منها آلة كشف المعادن يشغلها رجل أمن. وفي البوابة الداخلية يقف رجل أمن يفحص جوازات كل المسافرين ويوجههم إلى المسارات المختلفة. ويظهر من المعلومات، التي جمعتها المنظمات المحققة، أن جميع المسافرين العرب يتم توجيههم إلى المسارات المؤدية إلى البوابات 1 أو 14، حتى في الحالات التي تكون فيها هذه المسارات مكتظة وبقية المسارات خالية. وعند هذه البوابات يطلب من المسافرين أن يسلموا للفحص ساعات، جزادين وحقائب يد والقيام ثانية بخلع أحذيتهم ونزع أحزمتهم. وبعد أن تفحص هذه الأشياء بآلة كشف المعادن تعاد للمسافر. في هذه المرحلة يتم ختم جواز سفر المسافر ويسمح له بالدخول إلى منطقة الحوانيت المعفية من الجمرك، ومن هناك يصعد في نهاية المطاف إلى الطائرة.

مرافقة رجال الأمن

بعد خروجنا من غرفة التفتيش، واستمرارنا في إجراءات السفر الأخرى للوصول إلى الحوانيت المعفية من الجمرك ومن ثم

> الانتظار حتى الصعود إلى الطائرة، قامت إحدى الموظفات بمرافقتنا وبتوجيه ملاحظات لنا بأنه ممنوع أن نتحرك أو أن نتكلم مع أحد حتى وصولنا إلى الطائرة. وهنا لم أعد أحتمل وطلبت رؤية المسؤول، واحتدم النقاش ومن ثم الصراخ بيننا وصرخت في وجههم بأن تصرفات مذلة ومهينة كهذه تنم عن توجه عنصري.[14]

ثمة مرحلة أخرى من مراحل الفحص الأمني التمييزي وهي مرافقة رجل الأمن. فبعد أن استكملت عملية الفحوصات الأمنية وتوجه المسافرون العرب إلى نقاط الـ"تشيك-إن" وشبابيك ختم جوازات السفر، يواصل أحيانًا رجل أمن مرافقتهم بشكل لصيق حتى مدخل منطقة الحوانيت المعفية من الجمرك، وأحيانًا حتى بوابة الصعود إلى الطائرة نفسها. وفي حالات معينة يمنع رجل الأمن المرافق المسافرين العرب من التحدث مع مسافرين آخرين في المطار حتى إقلاع الطائرة. ويشعر المسافرون العرب أنهم عرّفوا كـ"معتقلين خطرين" يحتاجون إلى حراسة شخصية، لأنهم كعرب، "يُتوقع" أن يتصرفوا بشكل يشكل خطرًا على زملائهم في الرحلة الجوية. وهذه التدابير تزيد من الشعور بالإذلال، والاغتراب والإهانة لدى المسافرين العرب.

حظر حمل أغراض في الطائرة

> قالوا لي إنني لا أستطيع حمل الحاسوب النقال إلى الطائرة، وأنهم مضطرون إلى فحصه ثانية. فأخذوه وفحصوه مرة أخرى بالآلة ثم وضعوه في علبة كرتون. كل هذا، في حين أن بقية المسافرين، الذين كان بحوزتهم حاسوب نقال، قام كل منهم بحمل حاسوبه إلى الطائرة دون أي مشكلة. وعندما سألتهم عن سبب ذلك، أجابوني بأن هذه مسألة أمنية وأنهم لا يستطيعون إعطائي جوابًا. أنا شخصيًا عرفت الجواب: لأنني عربية. لو كان إسمي ريفقه أو روتم أو موشيه [أسماء يهودية] لكان الوضع مختلفًا تمامًا.[15]

وثمة وجه آخر للتمييز المجحف ضد المواطنين العرب في المطار وهو منعهم من حمل أغراض مختلفة إلى الطائرة. يدور الحديث عن أغراض صغيرة، يسمح للمسافرين غالبًا بحملها معهم إلى الطائرة دون إزعاج: حقائب صغيرة، حواسيب نقالة وما شابه. وفي حالات

كثيـرة منع رجال الأمـن مواطنين عرب من حمل هذه الأغراض بحجـة الضرورة الأمنية، دون مبرر، ودون أن يسـري الحظر على مسـافرين آخرين. هذا، رغم أن أغراض هؤلاء المسـافرين قد تم فحصها بشكل دقيق بواسطة آلة كشف المعادن، وكذلك بشكل يدوي.

تأخر عن الرحلة الجوية

> رأينـا أن السـاعة أصبحـت 30 : 04، وبسـبب كل هـذه التأخيـرات طلبنـا من أحـد الموظفين أن يهتم بتسـجيلنا وإجراء عملية الـ "تشـيك-إن"، في غضـون ذلـك، كي تحفظ لنـا أماكن مناسـبة فـي الطائرة. ذهـب الموظف ليعالـج الأمـر، لكنه عـاد في السـاعة 30 : 05 وقـال لنا أنه، لـم تعد هناك أماكن في الطائرة وقد أغلقت الطائرة. وحينها، شعرنا بصدمة. كيف يمكن ألا تكـون أماكـن فـي الطائرة في حيـن أننا وصلنـا مبكرًا جـدًا، وعبرنا كل كابوس الاستجواب. بعد ساعات من التفتيش المذل والمهين لم نصعد إلى الطائرة في النهاية. ولكي "يعوضونا" اقترحوا علينا عدة بدائل، مثل السفر إلـى برشـلونه ومن هنـاك إيابًا إلى روما، أو نسـافر إلى ميونـخ ومن ثم إلى روما. رفضنا كل الاقتراحات وطلبنا منهم أن يمكّنونا من السفر في الغداة بـ "إل-إيطاليا". وكتعويض لنا، أعطوا كل واحد منا 200 دولار.[16]

تصف هذه الشهادة أحد أبعاد الفحص الأمني التمييزي الذي يجرى للمسافرين العرب – تفويت الرحلة الجوية بسبب "تأخير" المسافرين إثر طول مدة الفحص. يدأب المسافرون العرب على التبكيـر جدًا فـي وصولهم إلى المطار من منطلـق معرفتهم بالفحص التمييـزي والمطول الذي ينتظرهـم. ولكن، في حالات معينة لم يتسـنّ لبعض المسـافرين العرب الانضمـام إلى الرحلة الجوية، رغم وصولهم إلى المطار مبكرًا جدًا. بعد أن جُرجروا وأهينوا على مدى أربع ساعات كاملة، بُشـر هؤلاء المسـافرون بأنهم لا يستطيعون الصعود إلى الطائرة، حيث أنهم "تأخروا" عـن الرحلـة الجوية. فـي بعض الحـالات تدّخل رجـال الأمن ومكنـوا المسـافرين العرب من الصعـود إلـى الطائـرة، حتـى بتأخير ملموس. وفـي الحالات التي لـم يتمكّن فيها المسـافرون العرب من الالتحاق بالرحلة الجوية، أعطيت لهم تعويضات مالية.

تحقير وإهانة

> لقد كانت معاملة الموظفين، منفذي الفحص والتفتيش، معاملة فظة ومهينة، معاملة عدم احترام بشكل جلي. أنا مضطرة للقول إنها انعكست في كل كلمة ونظرة منهم. كانت هذه تجربة قاسية جدا، لم أمر بمثلها في حياتي.[17]

أكد المسافرون العرب، الذين أدلوا بشهاداتهم للمنظمات المحققة، أنهم شعروا بالإذلال والإهانة خلال الفحص الأمني التمييزي. ونبع هذا الشعور من أمرين: أولاً، من مجرد الفحص التمييزي، الذي يخضع له المسافرون العرب فقط. وكان الشعور بالإهانة قاسيًا بشكل خاص في أوساط عرب سافروا بصحبة يهود في إطار المجموعة نفسها ولنفس الوجهة، بعد أن تم فصلهم عن زملائهم من أجل الفحص التمييزي. وثانيًا، نتيجة لطريقة تنفيذ الفحص. فقد ذكر المسافرون العرب أن الشعور بالإهانة ازداد بسبب معاملتهم باستخفاف من قبل رجال الأمن. وحسب أقوالهم، تعامل معهم رجال الأمن كمن يشكلون "تهديدًا أمنيًا" على المسافرين الآخرين، وعليه يستحقون معاملة مختلفة. وفي حالات كثيرة تحدث المسافرون عن تصرف فظ ومهين وقالوا إنهم شعروا بأن رجال الأمن لا يرون فيهم مواطنين في الدولة، إنما ينظرون إليهم كأناس مشبوهين، من منطلق انتمائهم لمجموعة أثنية وقومية. وبشكل عام، شعر المسافرون العرب أن رجال الأمن يتعاملون معهم كمواطنين من الدرجة الثانية.

وازداد الشعور بالإهانة خاصة عند التفتيش الجسدي، بسبب الطريقة التي نفذ بها، من خلال المس بخصوصية الفرد. وفي الحالات التي تم فيها الفحص التمييزي في القاعة، أمام أعين الجميع، كان الشعور بالإهانة قاسيًا بشكل خاص، إذ أصبح المسافرون العرب الآن "مشبوهين" بأعين بقية المسافرين أيضًا.

في كثير من الحالات تأخر المسافرون العرب عن الرحلة الجوية بسبب الفحوصات المتواصلة، التي تمتد حتى أربع ساعات. ففي هذه الحالات جذب دخولهم المتأخر انتباه المسافرين الآخرين. هؤلاء فهموا على الأغلب أن الحديث يدور عن عرب مروا بفحص أمني مشدّد، ذلك لأنهم رأوهم قبل ذلك وقت الاستجواب، الذي تم أمام أعين الجميع، أو لأنهم شخّصوهم كعرب بسبب مظهرهم الخارجي أو لغة حديثهم، أو أنهم افترضوا سلفًا أن من يطلب منه أن يخضع لفحص أمني دقيق هو بالضرورة عربي.

فحص أمني تمييزي في مطارات خارج البلاد

يستطيع المسافرون الإسرائيليون والأجانب المعنيون بالوصول من الخارج إلى إسرائيل الاختيار بين شركات طيران مختلفة، إسرائيلية وأجنبية. وفي طريقه إلى إسرائيل يمر كل مسافر فحوصات أمنية روتينية تنفذ بأيدي رجال الأمن المحليين في الدولة التي يسافر منها جوًا. وفي حالة شركات طيران أجنبية تجري فحوصات محلية فقط. بيد أنه، عندما يدور الحديث عن شركات طيران إسرائيلية، تضاف إليها فحوصات أمنية تنفذ بأيدي رجال أمن إسرائيليين، في المطار الأجنبي الذي تقلع منه الطائرة باتجاه إسرائيل.

من المعلومات التي جمعت عبر المنظمات المحققة ومن الشهادات التي أخذت من المسافرين العرب الذين خاضوا تجربة الفحص الأمني بأيدي رجال أمن إسرائيليين خارج البلاد[18] يظهر، أنه أيضًا في المطارات الأجنبية ينفذ رجال الأمن الإسرائيليون فحوصات أمنية تمييزية للمسافرين العرب. وهذا الفحص يوازي الفحص التمييزي في مطار بن غوريون، في حين أن المسافرين اليهود معفيون منه.

غالبًا ما يعرف رجال الأمن الإسرائيليون مسبقًا وصول المسافر العربي، على ما يبدو بناء على قائمة المسافرين لشركة الطيران. فينتظر رجال الأمن الإسرائيليون المسافر العربي عند نقطة الجوازات، ويأمرونه بمرافقتهم إلى غرفة جانبية.[19] هذه الغرفة موجودة غالبًا في الطابق الذي يقع تحت قاعات الـ" تشيك-إن" وختم جوازات السفر. وفي الغرفة الجانبية يمر المسافر العربي مسارًا مذلا ومرهقًا من الاستجواب، يدور غالبًا حول أفعال المسافر في الدولة التي مكث فيها: أين كان مبيته، ما هي الأماكن التي زارها، مع من التقى، وأسئلة شبيهة إضافية طبيعتها استخباراتية لا صلة لها بأمن المسافرين والرحلة الجوية. كما يطلب من المسافر العربي أن يدعّم أقواله بواسطة إبراز وصولات، وثائق أو أسماء وأرقام هواتف الأشخاص الذين التقى معهم.

بعد الاستجواب تأتي مرحلة التفتيش الجسدي. في حالات كثيرة، يأمر رجال الأمن المسافر العربي بخلع كل ملابسه، باستثناء الملابس الداخلية السفلية، ويجرون فحصًا تدقيقيًا على جسده، من خلال لمس أعضائه الحساسة. ثم يجري الفحص الدقيق في حقائبه وأمتعته الشخصية. وفي حالات كثيرة يأمر رجال الأمن المسافر العربي بإفراغ محتويات حقائبه ونقلها

إلـى أكياس وعلب، من أجل التفتيش. وبعد ذلك يبلغ المسـافر بأنه لا يسـتطيع أن يحمل معه الحقائـب نفسـها، بحجة أنه لا يوجد فـي هذا المطار جهاز ملائم لفحصهـا، ولا بد من نقلها في طائرة إلى مكان آخر، حيث يتم فحصها هناك ومن هناك ترسـل إلى إسـرائيل خلال يومين أو ثلاثـة أيام. فيضطر المسـافر العربي إلى العودة لإسـرائيل، حاملا أمتعتـه في علب وأكياس نايلـون، علـى أمل أن تعود الحقائب إليه خلال بضعة أيـام. رغم أنه تتم إعادة الحقائب غالبًا، إلا أنهـا تعـود أحيانًا بعـد أن تم تمزيقهـا، وأحيانًا لا تعـود بتاتًا. وكما في مطـار بن غوريون، هنـا أيضًا يمنع رجال الأمن، أحيانًا، المسـافرين من الصعود إلى الطائرة مع أغراض مختلفة. فالمسـافرون العـرب الذين بحوزتهم حواسـيب نقالة يطلـب منهم إيداعها لـدى رجال الأمن مـن أجـل فحصها وفحص الملفات المحفوظة في الحاسـوب، واعدين إياهم بإعادتها خلال أيـام معـدودة. في حالات كثيـرة أعيد الحاسـوب النقال إلى المسـافرين بعد أن تـم تخريبه أو لحقت به أضرار.

بعـد اسـتكمال الفحص الأمنـي التمييزي، تعلّم أمتعة المسـافر العربي بملصقـات يكون لونها والرمـوز المطبوعة عليها مختلفـة عن تلك التي تلصق على أمتعة المسـافرين اليهود. وأحيانًا، حتـى فـي المطـارات الأجنبية، يرافـق رجال أمـن إسـرائيليون المسـافرين العرب حتـى بوابة الصعود إلى الطائرة.

لقد أبدى المسـافرون العرب، مرات عديدة، تذمرهم من المعاملة المختلفة والمجحفة، التـي يمارسـها تجاههـم رجـال الأمـن الإسـرائيليون. وإزاء ذلـك يكـرر رجـال الأمـن الإسرائيليون الأجوبة نفسها: إذا كانوا غير راضين من المعاملة، بإمكانهم أن يسافروا عبر شركات طيران أجنبية.

وأكـد المسـافرون العـرب الذيـن خضعـوا لفحـص أمنـي تمييـزي في مطـارات أجنبيـة بأيدي رجال أمن إسـرائيليين أنهم شـعروا بالإذلال والإهانة. كما شـعر المسـافرون بـأن رجال الأمن لا يعاملونهـم كمواطنـي الدولـة إنمـا كأشـخاص مشـبوهين يريـدون زيارتها. فقـد أدلى بعض المسافرين العرب بأنهم عندما مكثوا في غرف الفحص الجانبية، مكث فيها، بالإضافة إليهم، مسـافرون عرب آخرون فقط، ومسـافرون أجانب أرادوا زيارة إسرائيل.[20] لم يذكر أي شخص منهم في شهادته للمنظمات المحققة أنه التقى في هذه الغرف مسافرين يهود.

للتلخيص، يمكن القول إن المسافرين العرب الذين يسافرون جوًا إلى إسرائيل عبر شركات طيران إسرائيلية يمرون بتجربة مهينة، تشبه تلك المعروفة لهم في مطار بن غوريون.

إحدى الحالات التي وصلت المنظمات المحققة تكشف جيدًا معاملة التمييز، من قبل شركات الطيران الإسرائيلية، للمسافرين العرب. وليد خطبا، مهندس في شركة الهاي-تك "كمتيك" (Camtek) في مجدال هعيمق (المجيدل)، أرسل في أواخر سنة 2005 لدورة استكمال من قبل عمله في الولايات المتحدة. سافر وليد بطائرة تابعة لشركة إل-عال، وفي طريقة إلى البلاد خضع لفحص أمني مكثف ومهين بأيدي رجال أمن إسرائيليين.[21] وفور عودته إلى البلاد قدم وليد شكوى لشركة إل-عال، عن طريق الشركة التي يعمل بها. في تاريخ 15/ 3/ 2006 جرى لقاء بينه وبين ممثلي إل-عال بحضور ممثلي "كمتيك". وأوضحت ممثلة إل-عال في اللقاء أن الفحوصات الأمنية في المطارات هي شأن جهاز الأمن العام وليست بمسؤولية شركة إل-عال. وفي الوقت نفسه، أبرزت الممثلة لوليد استمارة واقترحت عليه أن يعبئها ويوقع عليها. على حد زعمها، تعبئة هذه الاستمارة قد تقصر إجراءات الفحوصات الأمنية مستقبلا، إذا كان سيسافر عبر شركة إل-عال. لكن وليد رفض التوقيع على الاستمارة.[22] وتجسّد هذه الحالة إلى أي مدى يشكل الفحص الأمني التمييزي جزءًا من نمط التعامل الثابت والدائم لشركات الطيران الإسرائيلية تجاه المواطنين العرب في المطارات خارج البلاد. ففي هذه الحالة يطالب المسافر العربي بتعبئة استمارة خاصة سلفًا لكي يثبت أنه لا يشكل "تهديدًا أمنيًا"، على أمل أن يتجنب الفحص التمييزي. المسافرون العرب معرفون، إذًا، سلفًا كـ "تهديد أمني"، إلا إذا أثبت عكس ذلك.

وحيال الشكاوى التي وصلت إلى المنظمات المحققة من مواطنين عرب مروا بفحص أمني تمييزي في المطارات خارج البلاد، توجهت المنظمات لشركة إل-عال وأربعة مطارات في الخارج - نيويورك بالولايات المتحدة، باريس بفرنسا، جينيف بسويسرا وفيينا بالنمسا - وطلبت أن تعرف ما هو مصدر صلاحيات رجال الأمن الإسرائيليين العاملين في هذه المطارات، الذين يطبقون فيها سياسة تمييز بين المسافرين على خلفية قومية وعرقية. شركة إل-عال رفضت تزويد معلومات حول التدابير المتفق عليها بينها وبين السلطات في الدول الأجنبية. وجاء من إدارة مطار فيينا أنه **لا يوجد** لها أي تأثير على التدابير الأمنية الخاصة بشركة

إل-عـال فـي المطار، بينما قالـت إدارة مطار جينيـف إن إل-عال تنفذ في المـكان تدابير أمنية إضافيـة وخاصة تجاه مسـافريها، وأن هذه التدابير **حصلت على مصادقة من حكومة سويسـرا.** كمـا ذكـرت إدارة هـذا المطـار أنه **ليـس من وظيفتهـا** أن تتابـع تنفيذ هـذه التدابيـر والتعليمات الأمنيـة. ومـع هـذا، أضافـت الإدارة أنها تشـدد على التوضيح للشـركة أن عليهـا أن تطبق هذه التعليمات بشكل متساو.[23] أما من بقية المطارات فلم نتلق أجوبة.

ويتضـح مـن الأجوبة التي تلقيناها أن إدارات المطارات تسـمح لشـركات الطيران الإسـرائيلية أن تتخـذ تدابيـر أمنية إضافية وخاصـة تنفذ من قبل رجال أمن إسـرائيليين، مـن أجل الاهتمام بأمـن مسـافريها. الدول التـي يعمل رجال الأمن الإسـرائيليون على أراضيهـا لا تتدخل بطريقة ممارسـة التدابيـر ولا تراقـب طريقة تنفيذ الفحوصـات الأمنية. وتعتقد المنظمـات المحققة إنه لمن المسـتهجن جدًا أن لا تكلف هذه الدول نفسـها مراقبة أفعال رجال الأمن الإسرائيليين في منطقـة نفوذهـا، وخاصة حيال التدابير التمييزية والمهينة التي يعمـل هؤلاء وفقها. هذه التدابير تنتهك حقوق الإنسان، وبالتالي تنتهك القوانين الداخلية في هذه الدول أيضًا، وكذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وعلمـت المنظمـات المحققة أيضـا أنه تقرّر في قرار الحكم الصادر عـن محكمة في هنغاريا، بشـأن دعوى قدمت ضد شـركة إل-عال، أنه لا يحق لرجال أمن إسـرائيليين ممارسـة عملهم على الأراضي الهنغارية بموجب الإجراءات الداخلية (الإسرائيلية)، طالما أن هذه الإجراءات تتناقض والقانون الداخلي في هنغاريا.

وكان أوري ديفيـس، وهـو مواطن إسـرائيلي يهودي ينتمي إلى تيار اليسـار الإسـرائيلي، أراد السـفر جـوًا من بودبسـت، عاصمة هنغاريا، إلى إسـرائيل، عبر شـركة الطيران الإسـرائيلية، إل-عال. وعندما وصل أوري إلى المطار في بودبست أمره موظفون إسرائيليون بمرافقتهم إلى غرفـة جانبية، حيث اسـتجوبوه هنـاك.[24] وأراد رجال الأمن إجراء تفتيش فـي أمتعته وأغراضه الشـخصية فـي غيابه، لكنه رفض ذلك وأصرّ أن يكون حاضرًا وشـاهدًا علـى التفتيش. فرفض الموظفون بدورهم ذلك ومنعوه من السفر إلى إسرائيل في طائرة تابعة لشركة إل-عال.

فمـا كان مـن أوري إلا أن رفـع دعـوى ضد شـركة إل-عـال في محكمـة هنغاريـة، طالب فيها بتعويضـات عـن انتهـاك حقوقه فـي الكرامة والمسـاواة وحرية الحركـة. فقبلـت المحكمة في

هنغاريا دعواه وأكدت في قرار حكمها أن موظفي إل-عال تصرّفوا بما يتناقض وقوانين هنغاريا عندما طلبوا تفتيش أمتعته وأغراضه الشخصية دون حضوره. كما قررت المحكمة أن موظفي إل-عال لا يمارسون عملهم في المطار بهنغاريا كموظفين رسميين، وأن وظيفتهم تقتصر على الفحوصات الأمنية البحتة. وتنبع أهمية قرار الحكم هذا من التأكيد أنه لا يجوز أن تتناقض التعليمات الداخلية، التي يعمل رجال الأمن التابعون لشركة إل-عال بموجبها، مع القانون الداخلي في هنغاريا، ومن أن قوانين الدولة لا تجيز تنفيذ هذه العمليات لمن هو ليس بمثابة موظف رسمي.

استخلاصات

تمييز على خلفية الانتماء القومي

رأينا في الفصول السابقة كيف يجري للمسافرين العرب فحص أمني خاص وتمييزي. ويظهر من المعلومات التي جمعت أن الحديث لا يدور عن حالات منفردة أو ظاهرة طارئة، بل سياسة منهجية تمارس بشكل دائم تجاه مسافرين عرب بسبب انتمائهم القومي. هذا السلوك لا يمس فقط بالفرد منفردًا، بل له أبعاد سلبية على العلاقات المتبادلة بين المواطنين اليهود والمواطنين العرب في إسرائيل، الموجودين أصلا في حالة توتر دائم. هذا النهج المؤذي يعزز الشعور بالتمييز العنصري المتغلغل في قلوب المواطنين العرب، ويقوي شعورهم بأنهم يعتبرون مواطنين "درجة ثانية" في الدولة.

دأبت سلطات المطارات على نفي الادعاءات بشأن الفحص الأمني التمييزي على خلفية الانتماء القومي. فحسب مزاعمها، لا يشكل الانتماء القومي للمسافر عاملا بقرار تنفيذ فحوصات أمنية خاصة. هذا القرار، تدعي السلطات، يتخذ بناء على المواصفات الشخصية لكل مسافر وآخر، من أجل الحفاظ على أمن وسلامة المسافرين الآخرين، كما يلزمها القانون.[25] ولكن في الواقع، يتبيّن من هذا التقرير، أن قرار تنفيذ فحص أمني تمييزي ضد المسافرين العرب يتخذ وفق عامل واحد ووحيد – الانتماء للقومية العربية.

في شهر حزيران 2006 نشر في الصحف أن جهاز المخابرات العامة أصدر توجيهات لشركة الطيران "تمير تعوفاه"، التي تشغل خط طيران من روش بينا وكريات شمونه إلى تل أبيب، بالسماح لليهود فقط السفر جوًا في طائراتها. وجاء هذا، وفق النشر، بسبب خلل في آلة كشف المعادن التي من المفروض أن تعمل في محطة المسافرين الجديدة في كريات شمونه.[26] في أعقاب كشف القضية في صحيفة "هآرتس" وبعد تدخل جهات مختلفة، ومن بينها المنظمات المحققة، أمر المدير العام لوزارة المواصلات مدير قسم الأمن في الوزارة التزود فورًا بآلة كشف المعادن ووضعها بشكل مؤقت في محطة المسافرين القديمة. هذا، إلى أن يتم إيجاد

حل دائم يمكّن من تشغيل آلة كشف معادن ثابتة في محطة المسافرين الجديدة.[27] لكن، حتى بعد إصدار هذا الأمر، تواصل التمييز ضد المسافرين العرب.[28] وجاء من وزارة المواصلات أنه "لا يدور الحديث بتاتًا عن تمييز عنصري إنما عن خلل فني بجهاز الفحص الذي يشغل في مطار كريات شمونه، بواسطة صاحب امتياز من القطاع الخاص."

هذا الحادث، وكذلك ردّ وزارة المواصلات، يكشفان التوجه العنصري للسلطات تجاه المواطنين العرب. فوفق وجهة نظرهم، الخلل في آلة كشف المعادن لا يسمح للمواطنين العرب بالسفر جوًا، لكن هذا الأمر لا يسري على المواطنين اليهود. يظهر الأمر بوضوح كيف أن ممارسات التمييز العنصرية، على خلفية قومية، هي التي تقف في صلب التدابير التي تنفذ في المطارات، وليس الفحص الشخصي وفق ظروف كل مسافر وآخر.[29]

وفي الواقع، يشكل الفحص الأمني التمييزي في المطارات جزءًا لا يتجزأ من ممارسات التمييز التي يصطدم بها المواطنون العرب في إسرائيل في أماكن عامة مختلفة، وعند الحصول على خدمات في كل مجالات الحياة في الدولة.[30] على مرّ السنوات، وخاصة بعد أحداث أكتوبر 2000، ازدادت حالات التمييز، ومن بينها سجلت أحداث مثل منع دخول عرب لبركة سباحة،[31] ورفض قبول مواطنين عرب كأعضاء في مركز رياضي،[32] وعدم تقديم خدمات من قبل شركة بيزك،[33] ورفض قبول طفلة لروضة أطفال يهودية[34] والتقاط صور لعرب في المجمعات التجارية في بلدات يهودية من قبل الشرطة.[35] إذًا، الفحص الأمني التمييزي في المطارات ليس شاذًا في كينونة الحياة في إسرائيل، ويشكل جزءًا لا يتجزأ من التوجه العنصري التمييزي للسلطات تجاه المواطنين العرب في الدولة.

تهديد أمني ورقابة على المواطنين العرب

الفحص الأمني التمييزي، الذي يمارس ضد المسافرين العرب، مبني على وجهة النظر المتجذرة عميقًا في أوساط سلطات الحكم منذ قيام الدولة، ومفادها أن المواطنين العرب يشكلون "تهديدًا أمنيًا" كامنًا على الدولة اليهودية.[36] وكانت بداية هذا التوجه تكمن في الحكم العسكري الذي فرض على المواطنين العرب مع قيام الدولة سنة 1948 وبقي على حاله حتى سنة 1966. وكانت الوظيفة المركزية لهذا الحكم ممارسة مراقبة خاصة

على المواطنين العرب. وكانت لهذه المراقبة، التي عرّفت كـ "مراقبة أمنية" على سكان "معادين"، والذين عرّفوا أيضًا كـ "طابور خامس" قد ينضم لأعداء الدولة من الخارج، تعبيرات عديدة. فقد شملت سلب حرية التحرك، وحرية التجمع وحرية النشاط العام من المواطنين العرب. وبرّرت الدولة هذا الحكم العسكري على المستوى الفكري والشعبي والسياسي بادعاء أن الأقلية العربية، التي كان تعدادها حينذاك 150 ألف نسمة فقط (12% من مجموع سكان الدولة)، تشكل خطرًا أمنيًا على وجود الدولة اليهودية. دافيد بن غوريون نفسه، في خطاباته بالكنيست، صرّح أن مجرد الوجود العربي في إسرائيل هو تهديد أمني أكبر من "العدو العربي من الخارج". إذًا، لقد رأى قياديو الدولة في الحكم العسكري، أداة أساسية لتشديد الرقابة على المواطنين العرب والسيطرة عليهم، لمنع تنظيم عربي على المستوى القطري، ولإقصاء المواطنين العرب عن الأجهزة المختلفة للدولة ودفع خطة تهويد البلاد إلى الأمام.[37]

لقد ألغي الحكم العسكري قبل 40 سنة، لكن المنطلقات التي بني عليها، والتي ترى في المواطنين العرب "تهديدًا أمنيًا"، لم تختف معه، فما زالت سائدة، تحت السقف نفسه، حتى يومنا هذا. حدثان مركزيان في تاريخ الدولة يظهران بشكل ملموس أنه لم يطرأ تغيير محسوس على توجهات السلطات: الأول من بينهما هو حدث يوم الأرض عام 1976، حينها دعا المواطنون العرب لتنظيم يوم إضراب عام ومظاهرات، احتجاجًا على قرار الحكومة مصادرة 20 ألف دونم في منطقة سخنين من أجل "تهويد الجليل"؛ فقمعت المظاهرات بالقوة من قبل الشرطة والجيش الإسرائيلي، إذ أطلقوا النيران فقتلوا ستة مواطنين عرب. أما الحدث الثاني فقد وقع سنة 2000، إذ استشهد 12 مواطنًا عربيًا وأحد الفلسطينيين من سكان المناطق المحتلة بنيران الشرطة خلال المظاهرات التي انطلقت في أعقاب زيارة أرئيل شارون، رئيس المعارضة آنذاك، لحرم الأقصى الشريف. وخلال زيارة شارون، التي قام بها في 28/ 9/ 2000، وخلال الأيام اللاحقة، استشهد وجرح العديد من المتظاهرين الفلسطينيين سكان القدس الشرقية والأراضي المحتلة، عندما قمعت قوات الأمن الإسرائيلية بشكل عنيف جدًا المظاهرات المنددّة بزيارة شارون لحرم المسجد الأقصى (هبة أكتوبر 2000).

فـي تقرير لجنة التحقيق الرسـمية، برئاسـة قاضي المحكمة العليا سـابقًا تيـؤدور أور، التي تم تشـكيلها لتقصـي الحقائق حول مقتـل المواطنين العرب فـي أحداث أكتوبـر 2000، تقرر أن الشـرطة تنظـر للمواطنين العرب كـ "عـدو" يجب التعامل معه بما يليق بـه. وجاء في التقرير ما يلي:

> وضمـن ذلـك مـن المهـم العمل مـن أجـل اقتـلاع ظواهـر الأفكار المسـبقة السـلبية التـي ظهـرت، أيضًا، لـدى ضباط شـرطة قدامى ومقدريـن، تجاه الوسـط العربي. يجب على الشـرطة أن تذوّت في صفوف أفرادها الإدراك، أن الجمهور العربي عامة ليس عدوًا لهم، وأنه لا يجوز التعامل معه كعدو.[38]

وتظهر اسـتطلاعات الـرأي، التي فحصت نظرة الأغلبيـة اليهودية للمواطنين العرب، بشـكل ملموس أن هذا التوجه منتشـر أيضًا في أوسـاط الجمهور اليهودي الواسـع. فقد أظهر استطلاع الـرأي الـذي أجرتـه شـركة جيوكرطوجرافيـا فـي أواخـر سـنة 2005، لصالح مركـز مكافحة العنصريـة، أن 63% مـن الجمهور اليهـودي يوافق مع الحكم القائـل أن المواطنين العرب في إسرائيل يشكلون "تهديدًا" أمنيًا وديمغرافيًا على الدولة.[39]

كمـا ظهـر تعبيـر خطير للغايـة لوجهة النظـر، التي تـرى فـي المواطنين العرب في إسـرائيل "تهديـدًا أمنيًا"، فـي المقابلة التي أجرتها صحيفة هآرتس مع بيني موريس، أسـتاذ التاريخ في جامعة بن غوريون بالنقب. إذ تطرق البروفيسـور موريس، خلال المقابلة، لمسـألة طرد المواطنين العرب من "أراضي دولة إسرائيل" إبان نكبة 1948 وفي الحقبة الراهنة. وحسب قوله:

> عـرب إسـرائيل هـم قنبلة موقوتـة. انحدارهم نحـو الفلسـطنة التامة حولهـم إلى فرع للعـدو الموجود داخلنا. بالطاقـة الكامنة هم طابور خامـس. فمـن الناحيـة الديمغرافيـة والأمنية قـد يؤدون إلـى زعزعة الدولة. وهكذا، إذا وجدت إسـرائيل نفسها مرة ثانية في حالة تهديد وجـودي كمـا في 48، من الممكـن أن تضطر إلى فعـل ما كانت قد فعلته حينذاك.[40]

ولكـن فـي الواقـع، هذا التوجه ليـس مبنيًا على فرضية عنصرية فحسـب، بل، ببسـاطة، ليس صحيحًا: نسبة المواطنين العرب في إسرائيل الذين اتهموا بمخالفات أمنية ضد الدولة (وليس فقط في مجال الطيران) من بين مجموع المواطنين العرب، تقف على نسـبة أقل من 02، 0% – نحـو مائتـي مواطـن عربـي حتى شـهر تشـرين الأول 2004.[41] فلا يوجـد، إذًا، أي برهان للفرضيـة القائلـة إن المواطنيـن العرب يشـكلون "تهديدًا أمنيًـا" على الدولة وعلـى مواطنيها اليهود.[42]

إبان الحرب العالمية الثانية قامت سلطات الولايات المتحدة بحملة اعتقالات واسعة لمواطنين مـن أصول يابانية. حينها خشـيت سـلطات الولايات المتحـدة من أن يتعاون هـؤلاء المواطنون مع الجيش الياباني، وبهذا يمسـون بالأمن القومي للدولـة. في ذلك الوقت حظيت هذه العملية بمصادقـة "قانونية" من المحكمة العليا في الولايات المتحدة. ولكن، قررت لجنة للكونغرس أقيمـت لاحقًـا أنـه وقع ظلـم خطير على هـؤلاء المواطنين وأنه لـم يكن هناك أي أسـاس دليلي للتخـوف من المس بالأمـن القومي. هذه الحقيقـة كانت معروفة، على ما يبدو، للجيش نفسـه عندمـا جـرت الاعتقـالات. وقررت اللجنـة أن قرار الاعتقـالات نبع من مزيج مـن الدوافع، اختلطـت فيهـا المعاملـة العنصريـة مـع التاريـخ الحربـي وفشـل القيادة السياسـية. وأشـار أحد المؤرخيـن الأمريكيين إلـى أن خلفية هذه العملية للولايات المتحدة لم تكن التخوف من المس بالأمن القومي بالذات، إنما وجهة نظر عنصرية. يمكن فهم هذا من حقيقة أن مواطنين أمريكيين آخرين، من أصول إيطالية وألمانية، حاربت دولهم الأصلية أيضًا في تلك الفترة ضد الولايات المتحدة، ولم يتم اعتقالهم بشكل واسع.[43] وأكد قاضي المحكمة العليا في الولايات المتحدة، وليـام برنـر، أن تاريخ الولايـات المتحدة في هذا المجـال "يدل على أن التهديـد الوهمي على الأمن القومي، الذي يؤدي إلى التضحية بحقوق الإنسـان في أوقات الأزمة، يكون، في الكثير من الأحيان، مضخمًا ولا يستند إلى أساس من الصحة من ناحية الحقائق."[44]

جهـاز التبريـرات الـذي يبـرر إجـراء فحوصـات أمنيـة تمييزيـة لمسـافرين عرب فـي مطارات إسـرائيل، بنـاء علـى انتمائهم لمجموعـة إثنية فقط، هو نفـس جهاز التبريرات الـذي أدى إلى اعتقـال واسـع لمواطنين من أصـل ياباني في الولايـات المتحدة. وقد تعرض جهـاز التبريرات هـذا، وبحق، لانتقادات لاذعة في الولايات المتحدة، كما أنه ليس مقبولا اليوم قطعًا، بكونه يتناقض مع التعديل الرابع لدستور الولايات المتحدة.

كما رأينا، لا يوجد للادعاء بشأن "التهديد الأمني"، المتوقع من المواطنين العرب، أساس من الصحة في الواقع، ويبدو أن الفحوصات الأمنية التمييزية تهدف إلى مراقبة نشاط المواطنين العرب، تحت غطاء الضرورة الأمنية. الأسئلة التي تطرح على المسافرين العرب تعزز هذه الفرضية، إذ أنها تشكل عمليًا استجوابًا مخابراتيًا، لا يمت بصلة للدفاع عن أمن الرحلة الجوية والمسافرين. وكما رأينا أعلاه، كانت المهمة المركزية للحكم العسكري، الذي فرض على المواطنين العرب بين السنوات 1948–1966، تشديد المراقبة عليهم. وعلى ما يبدو، فما زال هذا التوجه سائدًا حتى اليوم.

ويمكن أن نجد دعمًا لهذه الفرضية عبر حقيقة أن التطور التكنولوجي، الذي يمكّن اليوم من الكشف عن كل وسيلة قد تشكل خطرًا على أمن المسافرين والرحلة الجوية، لم يؤد إلى تقليص حجم الفحص الأمني التمييزي للمسافرين العرب. ويطرح السؤال، لماذا لا تكفي هذه الوسائل التكنولوجية؟ وما هو هدف الاستجوابات والتفتيشات الانتقائية؟

كما أن التحقيقات التي تجري في المطارات تشذ عن صلاحيات سلطة المطارات. فوظيفة هذه السلطة تتحدد بتأمين سلامة المسافرين الذين يصعدون إلى الطائرات، ولا تشمل تنفيذ تحقيقات مخابراتية. هذا الأمر يظهر بوضوح من البند 5 (أ) لقانون سلطة المطارات، لعام 1977، الذي يحدد أن وظيفة سلطة المطارات هو، من بين أمور أخرى، "اتخاذ وسائل لأمن مطارات السلطة، والناس، البضائع، الطائرات، المباني، المنشآت، والأجهزة فيها." هذا البند لا يمنح السلطة صلاحيات لالتقاط معلومات حول المسافرين.

فحص فردي وليس جماعي

الاعتماد على الانتماء القومي كأساس لتنفيذ فحوصات أمنية خاصة للمسافرين العرب، على أساس جماعي، باطلة، لأنها ليست مبنية على فحص فردي لكل مسافر وآخر.

قانون الطيران (أمن الطيران المدني)، لعام 1977، الذي يحدد التدابير الأمنية للطيران المدني في إسرائيل، يخول في البند 9 قائمة من الجهات (المفصلة في البند 10 للقانون) بأن تؤخر إنسانًا ما من أجل تشخيصه والقيام بتفتيش على جسمه وأمتعته أو سيارته. ويمكن أن يتم

التفتيش في المطار، في الطائرة أو في منشأة طيران تابعة أو مدارة من قبل مشغل إسرائيلي من خارج إسرائيل. الأساس المطلوب من صاحب الصلاحية لكي يمارس صلاحيته هو وجود شبهة. وبنص البند: "التفتيش مطلوب حسب رأيه لكي يتم الحفاظ على أمن الجمهور أو إذا كان لديه اشتباه في أن الإنسان يحمل معه بشكل غير قانوني سلاحًا أو مواد متفجرة أو توجد في السيارة، في الطائرة، في الأمتعة أو البضائع الأخرى أسلحة أو مواد تفجيرية غير قانونية". يخول القانون، إذًا، رجال الأمن أن ينفذوا التفتيش للمسافرين إذا كان هناك اشتباه معين أن مسافرًا معينًا يحمل معه بشكل غير قانوني سلاحًا أو مواد تفجيرية. القانون لا يخول هذه الجهات إتباع أساليب فحص أمني مبني على تصنيف المشتبهين المنتمين لمجموعة خطر معينة، ومن الواضح أنه لا يخولهم أن يشملوا في هذا التصنيف مركبات انتماء لمجموعة إثنية أو قومية.

الفحص الأمني التمييزي قد يكون مبررًا إذًا، فقط في حالات يوجد فيها حاجة ضرورية، ويتوفر إثبات حقيقي للخطر المتوقع من المسافر نفسه، بشكل شخصي، على سلامة الجمهور.

بالإضافة إلى ذلك، عندما يعمل رجل الأمن من خلال صلاحية يمنحه القانون إياها، يتوجب عليه أن يتصرف بشكل لا يمس بكرامة الإنسان وخصوصيته الفردية. في هذا الشأن حكمت المحكمة العليا حكماً واضحاً لا لبس فيه بشأن أسلوب تنفيذ التفتيش. وردت الأمور في سياق صلاحية رجال الشرطة تنفيذ تفتيشات، صلاحية موازية لتلك التي يمنحها قانون الطيران لرجال الأمن في المطارات:

> ليس هذا فحسب. الأمور التي ذكرناها بشأن طريقة تنفيذ التفتيش شأنها عندما لم تؤخذ موافقة من يجري عليه التفتيش. لكن يبدو لي، أنه أيضًا عندما تعطى الموافقة كما ذكر، ما زال الأمر لا يعني أن كل شيء مقتحم ومسموح. حقيقة أن الحديث يدور عن حقوق أساس المس بكرامة الإنسان وخصوصيته الفردية، تستدعي، حتى عندما يتم التفتيش بالموافقة، الحفاظ على درجة معقولة من التعقل كي لا ندوس كرامة الإنسان الذي يجري التفتيش على جسده، وخصوصيته، عندما لا يكون الأمر مطلوبًا وليس ضروريًا للتفتيش.[45]

موقف المحاكم

على مرّ السنوات، قدم مواطنون عرب دعاوى مختلفة للمحاكم في إسرائيل بطلب تعويضات بسبب فحوصات أمنية تمييزية فرضت عليهم من قبل سلطات المطارات. في حالات كثيرة انتهت الدعاوى بحل وسط بين الأطراف، دفعت بموجبها سلطات المطارات تعويضات للمدعين. وفي حالات أخرى أصدر القضاة قرارات حكم نهائية.

ما هي نظرة المحاكم في إسرائيل لمسألة الفحوصات الأمنية الخاصة في المطارات؟ رغم أن سلطات المطارات تنفي أن يكون الانتماء القومي للمسافر يشكل اعتبارًا في موضوع إجراء فحوصات أمنية تمييزية، إلا أن بعض المحاكم مالت لقبول الادعاء بأن سياسة كهذه قائمة بالفعل. فعلى سبيل المثال، في حالة واحدة ذكرت المحكمة الأمور التالية:

> تمتنع إل-عال باستمرار عن ذكر السبب الذي من أجله يطلب من المشتكي الخضوع لفحص أمني خاص، ولا تؤكد أن السبب لذلك هو قوميته العربية. لكن المحكمة غير منفصلة عن الواقع، وعندما لا توفر المدعى عليها أي سبب آخر، ولأنه لا توجد أية أدلة قد تدحض الشهادة الخطية للمشتكي، قيل له وفقها بوضوح أن السبب للطلبات الشاذة هو أصله العربي، لا أرى سببًا للشك في أن هذا فعلا كان السبب، ولا سبب غيره.[46]

بيد أنه، رغم أن بعض المحاكم قبلت الادعاء بأن الانتماء القومي للمسافر يشكل اعتبارًا في قرار سلطات المطارات إجراء فحوصات أمنية تمييزية، إلا أنها فضلت عدم مهاجمة هذه السياسة بشكل مباشر.[47] أضف إلى ذلك، أن المحاكم وافقت مع سلطات المطارات على أن هذا الاعتبار يفرضه الواقع، ولا مناص من الاعتماد عليه.[48]

وقد حسمت المحاكم الأمر في الملفات التي طرحت أمامها على أساس مبادئ من مجال القانون الخاص، مثل واجب كل طرف للعقد أن يتصرف باستقامة، وأصدرت قرارات للمدعين بالتعويضات على أساس فرضية أن سلطات المطارات أخلت بالعقد بينها وبين المسافرين العرب وسببت لهم أضرارًا. في بعض الحالات تطرقت المحاكم أيضًا لمس

الإجـراء الأمنـي الخـاص بكرامة الإنسـان، خاصة علـى ضوء قانون أسـاس: كرامة الإنسـان وحريتـه. ولكـن فـي هذه الحـالات، امتنعـت المحاكم عن الحسـم في مسـألة قانونية سياسـة الفحـص الأمني التمييـزي، واكتفـت بالتركيز على الأضرار، وبالمسـاس بكرامة المسـافرين وإهانتهم نتيجة لهذه الفحوصات.

وفي إحدى الحالات حاول مواطن عربي مهاجمة سياسة الفحص الأمني التمييزي مباشرة.[49] في هذه الحالة كان المدعي متدربًا في مكتب محامين، أراد السفر جوًا بواسطة شركة الطيران "أركيـع" مـن هرتسـليا إلى كريـات شـمونه. وطولب المدعـي بالخضوع لفحوصـات أمنية خاصة بسـبب كونه عربيًـا. وفي الدعوى التي رفعها، طالب المحكمة بأن تأمر شـركة الطيران بكشف المعايير لتنفيذ فحوصات أمنية. فرفضت المحكمة طلبه، بادعاء أن المعايير لا تلامس بشكل مباشر مسألة هل تصرفت شركة الطيران معه بشكل غير قانوني، وآثرت تجاهل أن هذه المعاييـر من الممكن أن تكشـف دوافـع إجراء الفحوصات التمييزية للمسـافرين العرب. وفي نهايـة الأمر، ردّت المحكمة الدعوى بحجة أن المدعي لم يثبت أن الفحوصات الأمنية كانت مذلّة!!

محاولـة أخـرى لكشـف المعايير لإجـراء الفحوصات الأمنيـة في المطارات جـرت عن طريق الالتماس الذي قدمته الحركة لحرية المعلومات في شهر أيار 2006 لمحكمة الشؤون الإدارية في تل أبيب بطلب كشـف المعايير، بالاسـتناد إلى قانون حرية المعلومات، لعام 1998. وفي تاريخ 12/ 11/ 2006 رفضت المحكمة الإلتماس.

هل الفحص الأمني التمييزي على خلفية الانتماء الإثني والقومي مبرر وجدير؟

علـى الرغـم مـن أن الفحـص الأمني التمييـزي في المطـارات لا يمنـع المواطنيـن العرب من استخدام وسائل النقل الجوي، إلا أنه يعكس نظرة عنصرية تجاههم. حيث أنه يستند إلى عزل أفراد على أساس انتمائهم القومي، الذي لا سيطرة لهم عليه.

بالإضافة إلى ذلك، الفحص الأمني التمييزي ليس مبنيًا على وجهة نظر عنصرية فحسب، بل هو أيضًا يطبق جهاز سيطرة عنصرية، يتحكم فيها أبناء قومية معينة بأبناء قومية أخرى. لو أن مواطنًا يهوديًا، مثلا، كان قد خطف طائرة إسـرائيلية لأسـبابه الخاصة، هل كانت سلطات المطارات

ستنفذ فحوصات أمنية خاصة لكل المواطنين اليهود؟ في حالة كهذه كانت السلطات، وبحق، ترى بهذا المواطن اليهودي إنسانًا يقف بحد ذاته، نفذ مخالفة جنائية ويستحق بسبب ذلك العقاب. هكذا ليس إلا. لماذا، إذًا، تختلف المعاملة تجاه المواطنين العرب، خاصة حيال غياب أساس دليلي لوجهة النظر التي ترى فيهم خطرًا أمنيًا؟

وقد حظي موضوع الفحص الأمني في المطارات في الولايات المتحدة، باهتمام خاص في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001. فقد أظهرت استطلاعات الرأي التي أجريت مباشرة بعد الأحداث أن معظم مواطني الولايات المتحدة يؤيدون تنفيذ فحوصات أمنية تمييزية على مواطنين أمريكيين من أصول شرق أوسطية، من منطلق الفرضية بأن فحصًا كهذا يقلص مخاطر تنفيذ عمليات إرهابية أخرى. وأخذت سلطات المطارات تطبق سياسة تمييزية كهذه، لكن نشطاء حقوق الإنسان ادعوا بإصرار أن فحصًا تمييزيًا كهذا يتناقض ودستور الولايات المتحدة: فالتعديل الرابع للدستور[50] يضمن الحق في أن يكون المرء محميًا من التفتيشات التعسفية دون حجة معقولة ("probable cause"). الإنتماء لمجموعة إثنية أو قومية معينة لا يشكل "حجة معقولة" لإجراء فحص أمني خاص. وهذا أيضًا صحيح حتى عندما تدعي سلطات تطبيق القانون أن هناك احتمالا كبيرًا أن يقوم بعض الأفراد المحسوبين على مجموعة إثنية معينة بتنفيذ عمليات إرهابية. فضلا عن ذلك، التعديل الرابع عشر لدستور الولايات المتحدة[51] يضمن مساواة المواطنين أمام القانون. فتنفيذ فحوصات أمنية خاصة بالاستناد إلى انتماء الإنسان لمجموعة إثنية أو قومية ما يشكل انتهاكًا فظًا لهذا المبدأ.[52]

وعليه، القاعدة المقبولة في الولايات المتحدة تنبذ الفحص التمييزي. فقد أكدت المحكمة العليا في الولايات المتحدة أن التشخيص المستند إلى العرق أو بروفيل خاص آخر غير قانوني، يمس بالمساواة ولا يجوز بموجب التعديل الرابع للدستور. هكذا مثلا، تقرر أنه لا يحق للشرطة إيقاف سائقين في الشارع لفحصهم على أساس العرق أو أي مميز خاص آخر.[53] هذه القاعدة تسري، حسب المنطق، أيضًا على الفحص الأمني والتفتيش الخاص اللذين ينفذان من قبل رجال الأمن في المطارات.

الفحص الأمني المبني على تصنيف أفراد، ويشـمل مركبات مثل الانتماء لمجموعة إثنية معينة أو قوميـة معينـة، هو ليس مميزًا فحسـب، بل أن فحصًـا كهذا غير مجد لمنع هجوم مسـتقبلي على الطيران أيضًا. هذه الحقيقة تم توضيحها بشكل جيد بالمذكرة التي عمّمت في شهر أكتوبر 2002 علـى وكلاء تطبيـق القانون الأمريكيين في أنحـاء العالم، من قبل مجموعة أصحاب وظائـف كبيرة في جهاز تطبيـق القانون في الولايات المتحدة. وشـددت المذكرة، التي تحمل عنـوان "تقييـم تصرفـات"، على أن التركيز علـى المميزات العرقية لأي فرد هـو تبذير لموارد تطبيق القانون، الذي قد يجعل العاملين في مجال تطبيق القانون يتجاهلون السـلوك المشبوه، فـي الماضي أو الحاضر، لشـخص لا تنطبق عليـه المميزات العرقية. وذكـر أحد واضعي نص التقريـر أن: "الاعتقـاد بأنه يمكن تحقيـق الأمن عن طريق التركيز علـى المميزات العرقية بدل التركيز على التصرفات هو اعتقاد غبي في جوهره. إذا كان هدفك هو منع اعتداءات... فيجب أن تنشـغل عيناك وأذناك بالبحث عن التصرفات التي تسـبق الهجوم، وليس بالمميزات العرقية". وأكدت المذكرة، أن التشـديد على موضوع العـرق، تزيغ الانتباه عن ملاحظة التصرفات التي يمكن أن تكون مشبوهة".[54]

المس بحقوق الإنسان

الفحوصات الأمنية التمييزية التي تمارس على المسافرين العرب، والتي تنفذ كأمر روتيني، تنطوي على مس قاس بحقوق الإنسان المختلفة: الحق في الكرامة، الحق في الخصوصية، الحق في الحرية الشخصية، الحق في الحفاظ على الأملاك، الحق في الخروج من البلاد والدخول إليها بشكل حرّ، الحق في حرية العمل (للأشخاص الذين يسافرون جوًا كجزء من عملهم) وفوق كل ذلك – الحق في المساواة. ويدور الحديث عن مس قاس بعدد كبير من الحقوق المحمية جميعها بموجب القانون الإسرائيلي والقانون الدولي لحقوق الإنسان على حد سواء.

الحق في المساواة

الفحص الأمني الذي يجري في المطارات هو تمييزي، حيث أنه يمارس فقط على الأفراد الذين ينتمون للقومية العربية، إذ يطلب منهم الخضوع لفحص شامل ودقيق، في حين أن من ينتمي إلى القومية اليهودية يمر بفحص روتيني فقط. هذا السلوك التمييزي، لا يقف بحد ذاته، بل يشمل مجالات حياة عديدة في إسرائيل يتعرض فيها المواطنون العرب إلى تمييز مجحف. وهذا الأمر يعود ليثير مشاعر الغبن القائمة أصلا في أوساط هذا الجمهور.

قانون منع التمييز بالمنتجات، بالخدمات والدخول إلى أماكن ترفيهية وأماكن عامة لعام 2000، يحظر التمييز على خلفية قومية وعرقية، في الدخول إلى الأماكن العامة. بند 3 للقانون ينص على "من يعمل في تزويد منتج أو خدمات عامة أو تشغيل مكان عام، لا يجوز التمييز ضده في تزويد المنتج أو الخدمات العامة، أو السماح له بالدخول للمكان العام أو تقديم خدمات في المكان العام، بسبب العرق، الدين أو مجموعة دينية، القومية، الموطن الأصلي، الجنس، الميول الجنسي، وجهة النظر، الانتماء الحزبي، المكانة الشخصية، الأبوّة أو المحدودية." إحدى الخدمات التي يحظر القانون التمييز في "استهلاكها" هي "النقل الجوي" (بند 2 للقانون).

الحق في المساواة أخذ في الجهاز القضائي الإسرائيلي مكانة الحق الدستوري الذي أرسي بقانون أساس: كرامة الإنسان وحريته، كجزء من الحق في حفظ الكرامة. وهو يعتبر كأم الحقوق وكواحد من قيم الأساس للدولة.[55] وقد وقف على أهمية هذا الحق رئيس المحكمة العليا السابق، القاضي أهرون باراك:

> الحاجة لضمان المساواة هي طبيعية للإنسان. هي مستندة إلى اعتبارات العدل والإنصاف. من يطلب الاعتراف بحقه عليه أن يعترف بحق الغير في طلب اعتراف مماثل. الحاجة لتطبيق المساواة هي ضرورية للمجتمع والاتفاق الاجتماعي المبني هو عليها. المساواة تحافظ على السلطة من الاستبداد. حقًا، لا يوجد عامل هدام للمجتمع أكثر من إحساس أبنائه وبناته، بأنه يمارس ضدهم تمييز وأنه يتم التصرف معهم بمعايير مزدوجة. إحساس عدم المساواة هو من أصعب الأحاسيس. هو يمس بالقوى التي توحّد المجتمع. وهو يمس بالهوية الذاتية للإنسان.[56]

من خلال تنفيذها فحوصات أمنية تمييزية للمواطنين العرب، تنتهك دولة إسرائيل أيضًا التزاماتها في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان، ومن بينها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 والإتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري لعام 1965. المادة 2، الفقرة الأولى، للإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على أن "لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، ولاسيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسياً وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع آخر."[57] في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وفي الإتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، يحظر قطعيًا التمييز على أساس عرقي. المادة 1 للإتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري تعرّف مصطلح "تمييز عنصري" كما يلي:

> في هذه الاتفاقية، يقصد بتعبير 'التمييز العنصري' أي تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو

> النسب أو الأصل القومي أو الاثني ويستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها، على قدم المساواة، في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي، أو في أي ميدان آخر من ميادين الحياة العامة.

وتنص المادة 2 للإتفاقية على ما يلي:

> تشجب الدول الأطراف التمييز العنصري وتتعهد بأن تنتهج، بكل الوسائل المناسبة ودون أي تأخير، سياسة للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله وتعزيز التفاهم بين جميع الأجناس، وتحقيقا لذلك: (أ) تتعهد كل دولة طرف بعدم إتيان أي عمل أو ممارسة من أعمال أو ممارسات التمييز العنصري ضد الأشخاص أو جماعات الأشخاص أو المؤسسات، وبضمان تصرف جميع السلطات العامة والمؤسسات العامة، القومية والمحلية، طبقا لهذا الالتزام.

حتى في حالات الطوارىء،[58] التي يحق فيها للدولة التي هي طرف في الإتفاقية تعليق حقوق معينة، لا يزال قائمًا واجب الامتناع عن التمييز، ولا يجوز تعليقه.[59] إذ ورد في المادة بند 4(1) للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أنه "في حالات الطوارئ الاستثنائية التي تتهدد حياة الأمة، والمعلن قيامها رسميا، يجوز للدول الأطراف في هذا العهد أن تتخذ، في أضيق الحدود التي يتطلبها الوضع، تدابير لا تتقيد بالالتزامات المترتبة عليها بمقتضى هذا العهد، شريطة عدم منافاة هذه التدابير للالتزامات الأخرى المترتبة عليها بمقتضى القانون الدولي وعدم انطوائها على تمييز يكون مبرره الوحيد هو العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل الاجتماعي."

دولة إسرائيل هي طرف في هذه المعاهدات، وعليه فإنها ملزمة باحترام الحقوق والمعايير التي حددت فيها. لكن إسرائيل فعلت كل ما بوسعها من أجل التملص من تنفيذ التزاماتها هذه وتفريغها من المضمون. وانعكس هذا التوجه لإسرائيل في إحجامها عن الاعتراف بصلاحية اللجنة للقضاء على أشكال التمييز العنصري في استلام وفحص شكاوى أفراد أو مجموعات،

تدعـي أنهـا وقعت ضحية لانتهاك الإتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشـكال التمييز العنصري. تتيـح المـادة 14 مـن الإتفاقيـة للدولة التي هـي طرف في الإتفاقيـة التصريح بأنهـا تعترف بهذه الصلاحية، إذا اختارت فعل هذا. أما إسرائيل فقد أحجمت عن هذا، وبهذا تمنع مواطنيها من الحصول على نصفة قانونية من هذه المؤسسة.[60]

الحق في الكرامة

الفحوصات الأمنية التمييزية التي تجرى للمسـافرين العرب تمس بحق كرامة الإنسـان، إذ أنها تنطوي على إذلال هؤلاء المسـافرين وتصنيفهم كمن يهددون أمن المسـافرين الآخرين، وبناء على ذلك يجب مراقبة أفعالهم والحذر منهم. هذا المس خطير أضعافًا مضاعفة إذا أخذنا بعين الاعتبار حقيقة أن الفحص ينفذ مرات عديدة أمام أعين الجميع. إضافة إلى ذلك، مُسّت كرامة الإنسان للمسافرين العرب من مجرد التمييز المتجسد في هذا الفحص.

بند 2 لقانون أسـاس: كرامة الإنسـان وحريته ينص على أنه "لا يجوز المس بحياة، بجسـد أو كرامة الإنسان بكونه إنسانًا." بند 4 لقانون الأساس ينص على أن "لكل إنسان الحق في الدفاع عن حياته، جسـده وكرامتـه." وجاء في مقدمة الإعلان العالمي لحقوق الإنسـان أنه "لما كان الإقرار بما لجميع أعضاء الأسـرة البشـرية من كرامة أصيلة فيهم، ومن حقوق متساوية وثابتة، يشكل أساس الحرية والعدل والسلام في العالم." (فقرة 1). وفي مقدمة العهد الدولي الخاص بالحقـوق المدنية والسياسـية جـاء "إن الدول الأطراف فـي هذا العهد، إذ تـرى أن الإقرار بما لجميع أعضاء الأسـرة البشـرية من كرامة أصيلة فيهم، ومن حقوق متسـاوية وثابتة، يشـكل، وفقا للمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة، أساس الحرية والعدل والسلام في العالم؛ وإذ تقر بأن هذه الحقوق تنبثق من كرامة الإنسان الأصيلة فيه."

الحق في الحرية الشخصية

الفحص الأمني التمييزي يمس أيضًا بالحرية الشـخصية للمسـافرين العرب، حيث أنه ينطوي على تقييد حريتهم في مغادرة البلاد أو الدخول إليها بحرية ودون تدخل غير معقول في أمورهم الشخصية.

بند 5 لقانون أساس: كرامة الإنسان وحريته ينص على أنه "لا يجوز مصادرة ولا يجوز تقييد حرية إنسان بسجن، باعتقال، بتسليم أو بأي طريقة أخرى." وجاء في المادة 3 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن "لكل فرد الحق في الحياة والحرية وفى الأمان على شخصه." وورد في المادة 9 (1) للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أن "لكل فرد الحق في الحرية وفى الأمان على شخصه. ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفا. ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقا للإجراء المقرر فيه."

الحق في الخصوصية

ينطوي الفحص الأمني التمييزي أيضًا على مس قاس بحق المسافرين العرب في الخصوصية، حيث يترافق مع التحري عن أفعالهم وحركاتهم في الدول التي يزورونها. كما أن الفحص التدقيقي يرافقه تفتيش على جسد المسافر، بحقائبه وأمتعته الشخصية ومعاينة تدقيقية لوثائقه، وفي الملفات المحفوظة في حاسوبه، أيضًا، إذا كان بحوزته حاسوب نقال.

ينص بند 2 (1) لقانون حماية الخصوصية، لعام 1981، على أن "المس بالخصوصية هو واحد من التالي: (1) التحقيق السري أو التحري عن إنسان، بشكل قد يزعجه، أو إزعاج آخر." بند 7 لقانون أساس: كرامة الإنسان وحريته ينص على أن "(أ) لكل إنسان الحق في الخصوصية وسرية حياته؛ (ب) لا يجوز الدخول للملكية الفردية للإنسان دون موافقته؛ (ج) لا يجوز القيام بتفتيش بالملكية الفردية للإنسان، على جسده، أو بأدواته." وتنص المادة الثانية عشرة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه "لا يجوز تعريض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته، ولا لحملات تمس شرفه وسمعته. ولكل شخص حق في أن يحميه القانون من مثل ذلك التدخل أو تلك الحملات." أما المادة السابعة عشرة للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فتنص على "(1) لا يجوز تعريض أي شخص، على نحو تعسفي أو غير قانوني، لتدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته، ولا لأي حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته؛ (2) من حق كل شخص أن يحميه القانون من مثل هذا التدخل أو المساس."

الحق في الخروج من إسرائيل والدخول إليها

الفحص الأمني التمييزي في المطارات يمس أيضًا بحق المواطنين العرب في مغادرة البلاد والدخول إليها بشكل حرّ، حيث أنه إذا رفض أحد منهم الخضوع لهذا الفحص فإنه سيمنع من السفر إلى وجهته. البند السادس لقانون أساس: كرامة الإنسان وحريته ينص على أن "(أ) كل إنسان حرّ في مغادرة إسرائيل"؛ (ب) كل مواطن إسرائيلي موجود خارج البلاد يحق له الدخول إلى إسرائيل." في المادة الثانية عشرة (2) للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تقرر أن "لكل فرد حرية مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده."

الحق في الحفاظ على الملكية

الفحص الأمني التمييزي يمس أيضًا بحق المسافرين العرب في الملكية، عندما ينطوي على مصادرة أغراض شخصية والتسبب في أضرار غير مبررة لهذه الأغراض. المس بملكية الإنسان يشكل أيضًا مسًا بكرامته، لأنه يمس باستقلالية إرادته: لم يعد هو الذي يقرر ماذا سيفعل بملكيته وأغراضه، إنما السلطات هي التي تقرر ذلك بدلا منه.

البند الثالث لقانون أساس: كرامة الإنسان وحريته ينص على أنه "لا يجوز المس بملكية الإنسان." وجاء في المادة السابعة عشرة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان "(1) لكل فرد حق في التملك، بمفرده أو بالاشتراك مع غيره؛ (2) لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفا."

الحق في حرية العمل

عندما يكون سفر المواطنين العرب من أجل العمل، يمس الفحص الأمني التمييزي أيضًا بحقهم في حرية العمل. ذلك لأنه يمنعهم من إدارة عملهم بشكل حرّ، دون تدخل أو تحري عن هدف العمل وبدون معاينة الوثائق الخصوصية المرتبطة بالعمل، يسري عليها أحيانًا سرية، كما في حالة محام- زبون.

البنـد 1 لقانون أسـاس : حرية العمـل ينص على أن "كل مواطن أو مقيم فـي الدولة يحق له أن يعمـل في كل عمل، مهنة أو حرفـة؛ لا يجوز تقييد هذا الحق إلا بالقانون، ولغاية جديرة ومن منطلقات الصالح العام." ويقف مقابل حق الإنسان في حرية العمل واجب السلطة في الامتناع عـن مضايقـة الفرد في العمل بمهنته. ويلقى على موظفين وأجسـام عامـة واجب عام، نابع من مجرد وظيفتهم، بأن لا يتم مضايقة الفرد في العمل بعمله (بند 5 لقانون أساس : حرية العمل). أمـا المـادة 23 (1) للإعلان العالمي لحقوق الإنسـان فتنص على "لكل شـخص حق العمل، وفى حرية اختيار عمله، وفى شروط عمل عادلة ومرضية، وفى الحماية من البطالة."

تلخيص وتوصيات

يحق لكل دولة الحفاظ على أمن المسافرين في النقل الجوي وعلى أمن الطائرات. ومن أجل ذلك أعطيت صلاحية تنفيذ فحوصات أمنية للمسافرين وحقائبهم، وفق ما هو منصوص عليها في القانون. ولكن، في الوقت نفسه، لا تعني هذه الصلاحية السماح بالتمييز بين مواطني الدولة عبر تنفيذ الفحوصات.

أظهر هذا التقرير أن سلطات المطارات تمارس التمييز ضد المواطنين العرب في إسرائيل بشكل مسيء، من خلال تنفيذ الفحوصات الأمنية في مطار بن غوريون وفي مطارات خارج البلاد. ويعود سبب هذا التمييز إلى وجهة النظر المتجذرة، التي ترى في المواطنين العرب تهديدًا أمنيًا على الدولة وعلى الأغلبية اليهودية فيها. وحسب تصوّر الدولة، تبرر وجهة النظر هذه المراقبة الخاصة على المواطنين العرب وتنفيذ فحوصات أمنية إضافية. غير أننا رأينا أن وجهة النظر هذه لا يوجد لها أساس متين تستند إليه، بل إنها تنبع من رؤية عنصرية تنظر للمواطنين العرب كدونيين وكمن يميلون، بطبيعتهم، إلى "الإرهاب". وبكونهم "إرهابيين"، من المحتمل أن يهددوا أمن الدولة في كل حين.

وتنطوي الفحوصات الأمنية التمييزية، بطبيعة الحال، على انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان على خلفية الانتماء القومي والإثني، وخاصة الحق في المساواة والكرامة. إن دولة إسرائيل، التي تعرّف نفسها كدولة ديمقراطية، ملزمة، وفق قوانينها هي ووفق القانون الدولي أيضًا، باحترام حقوق مواطنيها العرب والامتناع عن التمييز المجحف ضدهم. هذا الالتزام يسري أيضًا على تنفيذ الفحوصات الأمنية في المطارات. وفعليًا، لا توفي الدولة بالتزاماتها في هذا المجال بتاتًا.

المنظمات المحققة، ومثلها المواطنون العرب في الدولة، لا يفهمون لماذا يستدعي أمن المسافرين والرحلات الجوية تنفيذ فحوصات أمنية إضافية وخاصة للمواطنين العرب بالذات، في حين أن مواطنين آخرين لا يطالبون بالخضوع إلا لفحوصات أمنية روتينية. الحاجة للفحص الخاص مستغربة ومستهجنة بشكل خاص، حيال الوسائل التكنولوجية

الحديثة المتوفرة لدى سلطات المطارات، والتي تمكنها من اكتشاف تهديدات أمنية دون اللجوء إلى استجوابات تطفليّة وتفتيشات مهينة؛ كما أن الإصرار على تنفيذ الفحص الخاص مستهجن أكثر على ضوء أبحاث مختلفة أظهرت أن تنفيذ فحوصات أمنية تمييزية لا يشكل أداة ناجعة للكشف عن تهديدات أمنية محتملة.

كما أنه ليس من الواضح لماذا تسمح الدول الأجنبية، التي تحظر قوانينها الداخلية والتزاماتها الدولية بشكل خاص وجلي التمييز بين الأفراد على خلفية جماعية، قومية وعرقية – لماذا تسمح لشركات إسرائيلية ولرجال أمن إسرائيليين أن يعملوا على أراضيها بشكل حرّ ودون مراقبة مشدّدة من طرفها، والقيام بتنفيذ فحص أمني تمييزي ينتهك حقوق المواطنين العرب في إسرائيل.

البعد بين واجب الدولة في الاهتمام بأمن مسافريها وطائراتها، من ناحية، وبين التمييز والمس الخطير بحقوق الإنسان من قبل سلطات المطارات، من ناحية أخرى، شاسع جدًا. إن الحق والواجب في الحفاظ على أمن المسافرين والرحلات الجوية لا يلغيان واجب احترام الحق في المساواة وبقية حقوق الإنسان. بل بالعكس، الدول الديمقراطية تختبر بالذات عبر احترام حقوق الإنسان في منطقة نفوذها، وخاصة حقوق الأقليات. عندما تقوم بإجراء فحوصات أمنية في المطارات، في البلاد والخارج، من واجب الدولة، إذًا، أن تفحص كل المواطنين على قدم المساواة. أما الفحوصات الأمنية الخاصة فيجب إجراؤها فقط لمن يوجد اشتباه شخصي ومعيّن، مبني على معلومات موضوعية، تتعلق به، وتفيد أنه قد يشكل تهديدًا لأمن المسافرين الآخرين أو الرحلات الجوية. وأما الانتماء للقومية العربية، فمن الواضح أنه لا يشكل سببًا قانونيًا أو كافيًا لتنفيذ فحوصات أمنية خاصة.

وعليه، تناشد المنظمات المحققة سلطات المطارات تغيير سياساتها بكل ما يتعلق بالفحوصات الأمنية في المطارات، في البلاد والخارج، والتوقف عن التمييز ضد المواطنين العرب واحترام حقوقهم غير القابلة للمصادرة، كبني بشر. كما تدعو المنظمات المحققة دولة إسرائيل ومواطنيها اليهود إلى التخلي، جملة وتفصيلا، عن وجهة النظر التي ترى في مواطني الدولة العرب "تهديدًا أمنيًا" و"طابورًا خامسًا"، والتي أثبت أنها مغلوطة، وتطالبهم بالنظر إليهم والتعامل معهم كمواطنين متساوين في الدولة.

كما تناشد المنظمات المحققة دول العالم القيام ببناء جهاز فعال يراقب الشركات الإسرائيلية ورجال الأمن الإسرائيليين الذين ينشطون في مطارات أراضيها، والاهتمام فعليًا بأن تسير التدابير الأمنية، التي تنفذ في أراضيها وبمصادقتها، على قدم المساواة ودون تمييز بين مجموعات مسافرين مختلفة، من خلال احترام حقوق الإنسان، كما تلزمها قوانينها الداخلية والقانون الدولي.

ملحق أ

فحص أمني تمييزي في مطار بن غوريون

شهادة حاتم حبيب الله، من سكان قرية عين ماهل

أنا طبيب. متزوج من امرأة من أصل إيطالي ولدي ثلاثة أبناء، إثنان منهم يدرسان في إيطاليا. كما أن الابنة الثالثة تنوي الدراسة هناك قريبًا.

قبل أكثر من سنة، في فترة احتفالات عيد رأس السنة الميلادية 2004/ 2005، قدم إبني إلى البلاد في زيارة لعين ماهل مع خالته وصديقتها، التي تعاني من عجز وتستعين بكرسي عجلات. حدثني ابني أن الصديقة المقعدة مرّت بسلسلة مخزية من التحقيق والتفتيش بأيدي طاقم الأمن الإسرائيلي في المطار. وحدثني أنهم أخذوا حقائبهم أيضًا للفحص وأوضحوا لهم بأنهم سيتسلمونها ثانية في إسرائيل، بعد أن يفحصوها. وصلت الحقائب في نهاية الأمر بتأخير يومين، ولكن بعد أن فتحناها اكتشفنا أن قسمًا منها كان ممزقًا وكان قسم من الأغراض مكسرًا.

عندما انتهت الزيارة، ذهبنا إلى مطار بن غوريون. كان من المقرر أن نسافر جوا الساعة السادسة صباحًا. حرصنا على الوصول أبكر ما يمكن كي ينتهي الاستجواب مبكرًا. وصلنا إلى المطار قبل إقلاع الطائرة بأربع ساعات. عندما وصلنا إلى البوابة الخارجية للمطار، طلب منا الحارس أن نعرّف على أنفسنا وسألنا من أين أتينا. عندما قلنا إننا أتينا من منطقة الناصرة، أمرنا بإيقاف السيارة جانبًا. أنا أسافر كثيرًا إلى خارج البلاد وفي كل مرة وصلت فيها إلى البوابة وقلت إنني من منطقة الناصرة كانوا يأمرونني بالتوقف جانبًا ويحققون معي. في إحدى المرات قلت للحارس عند البوابة إنني من العفولة فعبرت دون أي استجواب.

عندما وصلنا إلى مدخل قاعة المسافرين، كان هناك عدد من الموظفين الذين فحصوا بطاقات الهوية أو جوازات السفر لعدد من الداخلين. طلبوا منا أن نعرف على أنفسنا ثانية. أبرزنا لهم بطاقات الهوية ودخلنا. عندما وصلنا إلى المكان الذي يجب فيه إبراز جوازات السفر ويبدأ فيه الاستجواب، طلبنا من الموظف أن يجلب كرسي عجلات للصديقة المذكورة، لكنه رفض

بشكل قاطع. وقد أمرنا بالانتظار جانبًا للاستجواب. في حين أن الأشخاص الذين كانوا يقفون وراءنا في الدور تجاوزونا دون استجواب ودون تفتيش في الحقائب.

وقد لفت انتباهي أنهم ألصقوا على حقائبنا ملصقات حمراء اللون. بدأ فحص حقائبنا بآلة كشف المعادن، وفي كل مرة اشتبهوا فيها بشيء ما كانوا يأخذون الحقيبة، ويقومون بإفراغها من كل محتوياتها ثم يعمدون إلى تفتيش كل شيء بشكل دقيق جدًا، حتى الأشياء الشخصية للغاية. وعندما انتهوا، رفضوا إعادة الأغراض إلى مكانها في الحقيبة. استمر هذا التفتيش نحو ساعتين.

وكان ابني قد عرّف على نفسه فأخذوا يحققون معه. سألوه حول أمور مختلفة، بما فيها أسئلة شخصية للغاية: "لماذا اشتريت هدية كهذه؟ لماذا تبيت عند خالتك؟ من هم أصدقاؤك في إيطاليا؟ هل لديك أصدقاء من دول أخرى؟ لماذا تدرس علم الطيران؟" وغيرها. أما زوجتي فسألوها أسئلة مثل: "لماذا تسافرين إلى إيطاليا؟ بماذا يعمل والدك؟". حاولت أن أساعد وأترجم لها خلال الاستجواب، لكنهم لم يسمحوا لي. في أثناء ذلك واصل المسافرون الآخرون طريقهم وتجاوزونا، دون أي استجواب أو تفتيش.

بعد التفتيش في الحقائب بدأ التفتيش الجسدي في غرفة جانبية. أمروني بخلع حذائي وفتشوا في ملابسي. ثم طلبوا مني أن أنزل البنطلون وأخذوا يلامسون ملابسي وجسدي، بما في ذلك الأماكن الحساسة جدًا. هذا الأمر جعلني أشعر بالاشمئزاز. لقد دام التفتيش الجسدي ربع ساعة تقريبًا. كما أنهم أجروا تفتيشًا مخجلا كهذا للصديقة، التي بالكاد تقوى على المشي.

رأينا أن الساعة أصبحت 30 : 04، وبسبب كل هذه التأخيرات طلبنا من أحد الموظفين أن يهتم بتسجيلنا وإجراء عملية الـ "تشيك-إن"، في غضون ذلك، كي تحفظ لنا أماكن مناسبة في الطائرة. ذهب الموظف ليعالج الأمر، لكنه عاد في الساعة 30 : 05 وقال لنا، انه لم تعد هناك أماكن في الطائرة وقد أغلقت الطائرة. وحينها، شعرنا بصدمة. كيف يمكن ألا تكون أماكن في الطائرة في حين أننا وصلنا مبكرًا جدًا، وعبرنا كل كابوس الاستجواب.

بعد ساعات من التفتيش المذل والمهين لم نصعد إلى الطائرة في النهاية. ولكي "يعوضونا" اقترحوا علينا عدة بدائل، مثل السفر إلى برشلونه ومن هناك إيابًا إلى روما، أو نسافر إلى ميونخ ومن ثم إلى روما. رفضنا كل الاقتراحات وطلبنا منهم أن يمكّنونا من السفر في الغداة بـ "إل-إيطاليا". وكتعويض لنا، أعطوا كل واحد منا 200 دولار.

شهادة دالية حلبي، من سكان قرية دالية الكرمل

أنا ناشـطة اجتماعية، وفي إطار نشاطي سافرت إلى ايرلندا الشمالية في بعثة كانت تضم خمس زميلات عربيات وخمس يهوديات.

فور وصولنا إلى مطار بن غوريون، بدأنا نتعرض للمعاملة المسيئة. نحن، الفتيات العربيات، أخذونـا جانبًا وأوقفونا للاسـتجواب، في حين أن الزميلات اليهوديات فـي البعثة لم يتعرضن لذلـك. عندما ختموا لنا جوازات السـفر، يبدو أن إحدى الموظفـات أخطأت في لون الملصق الـذي كان يجـب أن تلصقه على جواز السـفر التابع لي، فلفتت الموظفـات الأخريات انتباهها بقولهـن "أنـت لا تعرفين التمييز!". أنا متأكدة أن القصد كان "ماذا، أنت لا تعرفين التمييز بين العربيات واليهوديات؟". هذا الأمر مسّ بي جدًا، وكأنه مكتوب على جبين كل إنسـان فيما إذا كان عربيًا أو يهوديًا.

ألصقوا للزميلات اليهوديات في البعثة ملصقات بلون مختلف عن ملصقاتنا. كانت ملصقاتهن وردية اللون، فيما كانت ملصقاتنا صفراء، الأمر الذي مسّ بي أكثر.

فـي طريـق عودتنا إلى البلاد، عندما وصلنا إلى قسـم "إل-عال" في مطـار هيثرو بلندن، كان بحوزتـي حقيبـة صغيـرة مع محفظـة نقود وبطاقـات مختلفة. طلـب رجال الأمن مـن إل-عال فحصهـا بآلة كشـف المعادن، وبعد أن فحصوهـا، أخذوها لفحص يـدوي. فطلبت أن يفعلوا ذلـك بوجودي، لكنهم رفضوا. شـعرت بإهانة كبيرة. فكرت بيني وبين نفسـي، لو أنهم أخذوا شـيئا مـا من الحقيبة، ما كنت لأسـتطيع أن أثبـت أنه كان فيها قبل ذلك. وفي هـذه المرة أيضًا، لـم يأخـذوا الحقائب الصغيـرة التابعة للزميـلات اليهوديات في البعثة للفحـص. ومرة أخرى، خضعـت وبقية الزميلات العربيات لفحص جسـدي أما الزميـلات اليهوديات فلا. وخلال هذا الفحص أمرونا بخلع الأحذية.

كان مـن المفـروض أن تنقـل حقائبنـا مـن الطائـرة فـي ايرلندا مباشـرة إلـى الطائـرة المتوجهة لإسرائيل، دون فحص أمني إضافي، لكنهم أنزلوا فقط حقائب الزميلات العربيات في البعثة، ومرة أخرى نبشـوا أغراضنا بشـكل وقح. فتحوا الأغراض دون أن يغلقوها كما كانت، وقاموا بفتح أغراض كانت مغلفة وغيرها.

شاهدت الزميلات اليهوديات في البعثة الإذلال الذي نمر به وتماثلن معنا. كما طلبن أن يجري فحصهن بالصورة نفسها، كي " لا تمر الزميلات العربيات فقط هذه التجربة المذلة ". لكن رجال الأمن رفضوا ذلك وأمروهن بالتقدم.

إن هذا السلوك لرجال الأمن الإسرائيليين في مطار بن غوريون، وكذلك في المطارات الأجنبية، يخلق عمليًا مجموعتين، مجموعة أخيار ومجموعة أشرار: العرب هم الأشرار والمشتبهون، واليهود هم الأخيار، ويجب معرفة التمييز الجيد بين المجموعتين.

كانت هذه بالنسبة لي تجربة مذلة، وهذه هي المرة الأخيرة التي سأسافر فيها في شركة إل-عال.

شهادة ندين سروجي، من سكان مدينة الناصرة

في تاريخ 1/ 9/ 2005 وصلت سوية مع والدي إلى مطار بن غوريون، في الساعة : 13 00، ثلاث ساعات قبل موعد إقلاع الطائرة التي كان من المقرر أن أسافر على متنها. في الساعة 00 : 14 جاء دوري للفحص الأمني، الذي كان من المفروض أن يسألوني خلاله بعض الأسئلة البسيطة. مرروا حقائبي بآلة فحص المعادن، وأمروني بالانتظار لجولة أخرى من الأسئلة. وقفت مع والدي وانتظرنا. عندما جاء دوري اكتشفوا أنهم لم يمرروا حقيبة اليد بالآلة، لأنه لم تكن عليها علامة تدل على أنها فحصت، ففحصوها بالآلة.

سألتني إحدى الموظفات، متى من المفروض أن تكون رحلتي الجوية، وأخذت تفحص حاسوبي النقال. أردت تشغيل الحاسوب قبل أن تبدأ بفحصه لأريها أنه صالح، كي أستطيع في نهاية الفحص التأكد من أنهم لم يلحقوا به ضررًا، لكنها رفضت ونادت مديرتها. فقالت المديرة إنها تصدقني بأن الحاسوب سليم وإذا تسبب له ضرر سيكون هذا على مسؤوليتهم.

أرادت الموظفة أن تمرر الحاسوب بآلة الفحص. ففتحته ووضعته بصورة كان من المحتمل أن تلحق ضررًا بالشاشة. فلفتّ انتباهها فقبلت ملاحظتي، ونفذت الفحص عدة مرات وفي النهاية أعطتني إياه. ثم استمرت في فحص حقيبة الحاسوب، وفحصت كل قرص وكل سلك كهربائي بتدقيق مثير للأعصاب. وفي غضون ذلك أخذ موظف آخر يفحص حقيبتي الكبيرة.

لقد استغرق فحص حاسوبي 20-30 دقيقة، بينما لاحظت أنه كان هناك شبان يهود، يحملون حواسيب نقالة، لم يدم فحص حواسيبهم أكثر من خمس دقائق.

عندما فرغوا من فحص الحاسوب والحقيبة الكبيرة قمت بتشغيل الحاسوب كي أتأكد أنه لم يتضرر، فتأكدت أنه سليم. وأخذت موظفة أخرى تفحص حقيبة اليد خاصتي، التي كان فيها هدايا وملابس. لقد فحصت وفتحت كل هدية وكل غرض فيها. في الوقت نفسه، بدأت موظفة ثالثة بفحص حقيبة أخرى كان فيها عازف MP3، وآلة تصوير فيديو صغيرة، وآلة تصوير عادية وشاحن للبطاريات وبطاريات عادية ومجموعة بطاريات مشحونة، وبعض الكوابل الصغيرة. قاموا بفحص كل شيء حتى أصغر وأدق الأشياء. كنت مضطرة أن أراقب بشكل جيد ثلاثة أشخاص ينشغلون بفحص أجهزتي الثمينة، كي أتأكد ألا يلحقون أضرارًا بها أو يضيّعون شيئا. كنت متوترة جدا.

بعد ذلك أخذوا يفحصون حقيبتي الثانية، التي كانت تحوي الكتب الدراسية التي استعملها خلال دراستي في إيطاليا. قاموا بفحص جميع الكتب، ومروا عليها صفحة صفحة.

عندما فرغوا من فحص الحقائب، اعتقدت بأن كل شيء على ما يرام والآن أستطيع أن أواصل إجراءات السفر وال"تشيك-إن"، لكن لم يكن الأمر كذلك.

قالوا لي إنني لا أستطيع حمل الحاسوب النقال إلى الطائرة، وأنهم مضطرون إلى فحصه ثانية. فأخذوه وفحصوه مرة أخرى بالآلة ثم وضعوه في علبة كرتون. كل هذا، في حين أن بقية المسافرين، الذين كان بحوزتهم حاسوب نقال، قام كل منهم بحمل حاسوبه إلى الطائرة دون أي مشكلة. وعندما سألتهم عن سبب ذلك، أجابوني بأن هذه مسألة أمنية وأنهم لا يستطيعون إعطائي جوابًا. أنا شخصيًا عرفت الجواب: لأنني عربية. لو كان إسمي ريفقه أو روتم أو موشيه [أسماء يهودية] لكان الوضع مختلفًا تمامًا.

قاموا بتقسيم كتبي إلى كومتين. الأولى أدخلوها في كرتون أما الثانية فقد سمحوا لي بحملها إلى الطائرة. أرادوا أن يرسلوا حقيبة آلات التصوير سوية مع الحقيبة الكبيرة، لكنني لم أوافق بأي شكل من الأشكال. فقالوا لي: إذا كان هذا ما تريدين فنحن مضطرون لفحص هذه الحقيبة مرة أخرى. قاموا ثانية بفحص آلة تصوير الفيديو، وآلة التصوير العادية، وعازف الـ MP3 والكوابل. كان واضحًا لي أنهم يجهلون كيفية عمل هذه الأجهزة، وكادوا يدمرون لي البطاريات عندما أدخلوا بطاريات عادية داخل شاحن. فقمت بلفت انتباههم فورًا وقلت: "إذا كنتم لا تعرفون كيف تتعاملون مع كل شيء من هذه الأشياء فاسألوني، لأن ما تفعلونه ليس مضبوطًا، وقد تدمرون لي الأجهزة".

كان هنـاك موظـف وموظفـة قاما بفحـص آلات التصويـر بالآلة. فأوقعـت الموظفـة بطارية آلة التصويـر علـى الأرض. وقامـت موظفة ثالثة بفحص عـازف الـMP3، وأوقعتـه على الأرض أيضًا. وبما أنني كنت قد تسـلمت هذا العازف كهدية قبل سـفري فلم يتسـنى لي تشغيله إلا مرة واحدة للتأكد من أنه صالح للاستعمال. ولكن عندما كنت في الطائرة انتبهت بأن الزر المسجل عليـه "Mode change" قـد تعطّل. واكتشـفت أيضًا أنني مضطرة لشـراء بطاريات جديدة، بدل تلك التي خرّبوها.

وخـلال فحص آلات التصوير، تقدم مني أحـد الفاحصين وأمرني بالمجيء معه فورا للفحص الجسـدي، وإلا فإننـي لـن أتمكن من إنهـاء عملية الفحص فـي الوقت المحدد وسـأتأخر عن الطائـرة. رفضـت ذلـك، وقلـت إن الطائـرة مجبرة علـى انتظاري، وأننـي لن أتحـرك دون أن يسلموني جميع آلات التصوير والأجهزة. فردّ عليّ بفظاظة: "لن تنتظرك أية طائرة". فأجبته: "بل سـتنتظرني، مهمـا يكن من أمر". فأعطونـي آلات التصوير والجهـاز، وقلت لهم: "لقد تسلّيتم جيدًا اليوم". فردّت الموظفة: "لا، هذا مجرد عمل".

وبعـد ذلك، ذهبت للفحص الجسـدي، أما والدي فانتظرني بجانـب الحقائب. أمروني بخلع حذائي وإنزال البنطلون. لم أعد أستطيع تحمل الإهانة فأخذت أبكي. شعرت بأنني قد أنهار في أية لحظة.

وبينما كنت أخضع للفحص الجسدي، توجهت إحدى الموظفات لوالدي وقالت له إن الطائرة مغلقـة والرحلـة الجويـة مغلقـة، ويُفضل أن يأخذنـي إلى البيت. فسـألها والدي فيمـا إذا كنت أسـتطيع الانضمام إلى رحلة جوية أخرى، فأجابته بأنني في هذه الحالة سأخسر تذكرة الطيران وسـأضطر لشـراء تذكرة جديدة. كان والدي مذهولاً ولم يعرف ماذا يقول. إلا أن المشـكلة قد حلت عندما طلب رجال الأمن من الموظفة أن تسمح لي بالمرور، وحينها أخذوني مباشرة إلى الطائرة على مسؤوليتهم.

بعـد الفحـص الجسـدي، كنت الأخيرة، من بين المسـافرين، في تسـليم الحقائـب لتنقل إلى الطائرة. كان والدي يبدو قلقا جدًا مما فعلوه بي.

وعند تسليم الحقائب ظهرت مشكلة جديدة، إذ قالوا لي إن لدي وزنا زائدا، ذلك لأنهم ضموا حاسـوبي النقال وقسـما من الكتب إلى الحقيبة الكبيرة، وبأنني مجبرة على التنازل عن إحدى حقائـب اليـد. فقررت تركيز الأشـياء الأكثر أهمية فـي حقيبة واحدة من بيـن الحقيبتين، وإبقاء

الأشياء الأقل أهمية مع والدي، كي يرسلها لي لاحقا في البريد. لكنهم رفضوا وقالوا إنه لا يوجد وقت لهذا الأمر، ولذلك أعطيت والدي الحقيبة الأولى ودفع لهم المبلغ المطلوب مقابل الوزن الزائد في الحقيبة الثانية.

ودّعت والدي بالبكاء ولاحظت أنه كان قلقا جدا وكانت الدموع تترقرق في عينيه. أطرقت أفكر وأتساءل بيني وبين نفسي "أي فرحة هذه! ها أنا أسافر إلى خارج البلاد لقضاء وقت ممتع، وانظري ماذا يفعلون لنا..." . إحدى الموظفات رافقتني للطائرة مباشرة، رغم أنه كان يحق لي أن أذهب للحوانيت المعفية من الجمرك وأن تنتظرني الطائرة. كنت أبكي وأنا في طريقي إلى الطائرة ولم أتوقف عن البكاء خلال الرحلة الجوية. كان من الصعب عليّ أن أهضم ما مررت به. كان الشعور قاسيا جدا.

لقد تعطّل قسم من أجهزتي – عازف الـ MP3– والبطاريات. وكنت مضطرة لشراء ملابس جديدة لأرتديها في العرس الذي كنت مدعوّة له، لأنني تركت تلك الملابس، التي كانت معي، في الحقيبة التي بقيت مع والدي. وتكلف والدي بدفع مبلغ مقابل إرسال الحقيبة إليّ، ناهيك عن أنني لم أتمكن من دخول الحوانيت المعفية من الجمرك بسبب الفحوصات المتواصلة. بالإضافة إلى كل هذا، أقلعت الطائرة في الساعة 20 : 16 بدل 00 : 16.

لقد كانت معاملة الموظفين، منفذي الفحص والتفتيش، معاملة فظة ومهينة، معاملة عدم احترام بشكل جلي. أنا مضطرة للقول إنها انعكست في كل كلمة ونظرة منهم. كانت هذه تجربة قاسية جدا، لم أمر بمثلها في حياتي.

شهادة محمد زيدان، من سكان قرية الرينة

أنا المدير العام للمؤسسة العربية لحقوق الإنسان، وفي إطار عملي أسافر كثيرًا للخارج للمشاركة في مؤتمرات واجتماعات إقليمية ودولية تتعلق بموضوع حقوق الإنسان. وأؤكد أنني كنت ألاحظ، خلال كل سفرة إلى الخارج، أن الموظفين ورجال الأمن في المطار يتعاملون مع المسافرين العرب بشكل مختلف عن اليهود.

وكنت دائما، بعد أن أتخطى مسار الفحوصات الأمنية ومرحلة الـ"تشيك-إن" في مطار بن غوريون، في قاعة المسافرين رقم 3، أصل إلى قاعة كبيرة ومن ثم إلى بوابة الخروج (قبل

ختم جوازات السفر). وتتوزع الطريق بعد البوابة إلى عدة مسارات. وفي كل مسار توجد هناك مناضد وآلات كشف المعادن. عند البوابة يقف رجل أمن يحدد للمسافرين أي مسار عليهم أن يسلكوا. وقد لاحظت أنهم كانوا دائماً يوجهونني إلى المسار رقم 1 أو 14، الموجودين في الأطراف، حتى لو كانا مكتظين وبقية المسارات خالية. في هذين المسارين يُطلب منك خلع حذائك، وهذا لا يحدث في بقية المسارات. ودائمًا، يقف في هذين المسارين أشخاص من مجموعتين: عرب وأجانب.

قررت فحص الأمر وقطع الشك باليقين حول التمييز المسيء بحق المسافرين العرب. ففي السفرتين الأخيرتين، لمدريد في 11/ 5/ 2006 ولباريس في 11/ 7/ 2006، ورغم أنهم مرة أخرى وجهوني إلى إحد المسارين المذكورين، حاولت الاندفاع إلى أحد المسارات الأخرى.

في السفرة لمدريد، حاولت الوصول إلى المسار رقم 6، وتصرفت وكأنه لا يهمني إلى أي مسار أتوجه. وفجأة جاء رجل أمن وفحص جواز سفري ووجهني إلى المسار رقم 14. سألت لماذا يوجهونني إلى هناك، لكنني لم أتلقّ جوابًا مقنعًا.

أما في السفرة لباريس، سوية مع زميل للعمل، فاتفقت مع الزميل مسبقًا أنه بعد مرحلة الـ"تشيك- إن" سندخل في المسار رقم 6، رغم أنهم وجهونا إلى المسارين 1 و 14. فنجح زميلي في الدخول حينما كان رجل الأمن بعيدا نسبيًا ولم يتسنَّ له فحص جواز سفره. أما أنا، فلم أنجح في الوصول إلى المسار المذكور، إذ كان رجل الأمن قريبًا مني وقام بفحص جواز سفري وأمرني بالانتقال إلى المسار رقم 1 أو 14.

لا توجد لدي ذرة شك أن رجال الأمن والموظفين في المطار يعملون وفق سياسة موجهة، وهذا ليس أمرًا محض صدفة.

شهادة عبود بدوي، من سكان قرية كفر قاسم

أنا عبود بدوي، أبلغ من العمر 44 سنة، من قرية كفر قاسم. لدي ثلاثة أولاد ومتزوج منذ 15 سنة. أعمل في شركة توزيع مواسير وكراميكا، كنائب مدير في المخزن المركزي للشركة. أسافر بالمعدل مرتين في السنة إلى الخارج.

في شهر نيسان سنة 2003، سافرت برفقة زوجتي وأولادي إلى تركيا في رحلة عائلية. وقد رافقتنا عائلتان عربيتان في هذه الرحلة، إحداهما فلسطينية من منطقة نابلس، وكان رب العائلة يحمل تأشيرة سفر، إذ لم يكن لديه جواز سفر. سافرنا عبر شركة طيران تركية وليس إسرائيلية.

عند وصولنا إلى البوابة الخارجية للمطار، بدأوا بعملية الفحص والاستجواب. حيث أوقفونا على جانب الطريق في الوقت الذي كانت بقية السيارات تمر من أمامنا دون مساءلة. يبدو أن لباسنا ومظهرنا قد جعل الحراس "يشتبهون" بنا. وطالبونا بالتعريف على أنفسنا وإبراز بطاقات الهوية، وأخرجونا من السيارات لاستجوابنا. كل ذلك دام ما يقارب 20 دقيقة، دون أن نصل حتى إلى مبنى المطار (الترمينال)، إذ ما زلنا في الخارج.

عند وصولنا إلى مبنى المطار، كان بعض الموظفين يقفون عند المدخل، فاستوقفونا للاستجواب وطالبونا بإبراز بطاقات الهوية. ثم بعد ذلك دخلنا ومشينا حتى وصلنا منطقة الاستجواب والتفتيش. وخلال وقوفنا في طابور الانتظار ألصقوا على حقائبنا ملصقات ذات لون أزرق، وقد لاحظت أن هناك ثلاثة ألوان مختلفة عند بقية المسافرين، بما فيها الأزرق. (خلال كل رحلاتي الأخرى كان اللون الأزرق يلازمني دائمًا).

عندما جاء دورنا، وتعرف موظفو الأمن علينا، وخاصة على الشاب الفلسطيني، اصطحبونا جميعًا إلى غرفتين خاصتين للتفتيش، واحدة للنساء والأخرى للرجال. عندها وجه لي، أحد الموظفين، بلهجة مستخفة، ملاحظة بقوله: "هيا! إلحق مجموعتك"، فشعرت بإهانة كبيرة جدًا وبغضب عارم. ما هذه اللهجة، ماذا يعني بـ"مجموعتك"!!. وأخذ المسافرون من حولنا يتساءلون، "ماذا يحدث"، "لماذا استوقف هؤلاء العرب؟!".

عندما دخلنا إلى الغرفة المذكورة، بدأ استجوابنا: "من أين أنتم؟ إلى أين أنتم ذاهبون؟ هذه زوجتك؟ ابنك؟ ماذا تعمل؟" وغيرها من الأسئلة "الروتينية" كما يسمونها، والأسئلة ذات الطابع الإستفزازي. وقد أشاروا إلينا بالتوجه للمسؤول ومناقشته حول إستجوابنا، إذا كانت لدينا أية شكاوى بهذا الخصوص.

وخلال الاستجواب قاموا بفتح الحقائب، وأخذوا يفتشون في محتوياتها، وقاموا "بنفض" الملابس بشكل استفزازي. فتشوا وفحصوا كل شيء في الحقائب. لم يستثنوا شيئا، حتى المحتويات الشخصية جدًا.

وبعد ذلك جاءت مرحلة التفتيش الجسدي، حيث طلبوا مني خلع حذائي وأخذوه للفحص، وبعد ذلك اقتادوني إلى زاوية في الغرفة وغطوها بستار، ثم طلبوا مني خلع ملابسي، كل ملابسي، وفي النهاية لم يتبق شيء سوى ملابسي الداخلية التي غطت الجزء الأسفل من جسمي، بل أنهم لم يتورعوا عن النظر داخل الملابس الداخلية. امتلأت غضبًا وشعرت بحالة من الإشمئزاز تجاه هذه المعاملة، وقلت لهم بأنني لن أصمت إزاء هذا التصرف وبأني سأنشر ذلك في الصحف وسأقدم شكوى للجهات المختصة. فردّوا بكل برود بأن هذا الفحص روتيني.

بعد خروجنا من غرفة التفتيش، واستمرارنا في إجراءات السفر الأخرى للوصول إلى الحوانيت المعفية من الجمرك ومن ثم الانتظار حتى الصعود إلى الطائرة، قامت إحدى الموظفات بمرافقتنا وبتوجيه ملاحظات لنا بأنه ممنوع أن نتحرك أو أن نتكلم مع أحد حتى وصولنا إلى الطائرة. وهنا لم أعد أحتمل وطلبت رؤية المسؤول، واحتدم النقاش ومن ثم الصراخ بيننا وصرخت في وجههم بأن تصرفات مذلة ومهينة كهذه تنم عن توجه عنصري. دخلنا إلى الحوانيت المعفية من الجمرك مع شخص مرافق من الأمن الإسرائيلي، ولم يتسع لنا الوقت للتسوق، حيث سُلب منّا الوقت كله تقريبًا خلال التفتيش المهين والاستجواب الاستفزازي.

استمرت عملية تفتيش الحقائب والتفتيش الجسدي، بما في ذلك التفتيش والاستجواب عند البوابة الخارجية للمطار، ما يقارب ثلاث ساعات ونصف الساعة. كانت الإهانات متتالية، الواحدة تلو الأخرى. لم أتوقع أن يجبروني على خلع كل ملابسي خلال الفحص.

ملحق ب

فحص أمني تمييزي في المطارات الأجنبية

شهادة وليد خطبا، من سكان قرية عرابة

أعمل منذ أربع سنوات كمهندس في شركة الهاي-تك "كيمتك" (Camtek) في مجدال هعيمك (المجيدل). يتم في إطار العمل إرسال قسم من المهندسين إلى خارج البلاد لكي يعملوا على مشاريع مختلفة والمشاركة في استكمالات في مواضيع متعلقة بالعمل الجاري.

في أواخر سنة 2005، في فترة عيد الميلاد، أوفدتني الشركة إلى الولايات المتحدة. فسافرت عبر شركة إل-عال. وفي طريق العودة من الولايات المتحدة إلى إسرائيل، وصلت إلى مطار J.F.K في نيويورك بعد الظهر، رغم أن رحلتي الجوية كان من المقرر أن تنطلق في الساعة 22:00 ليلا. تمكنت من الوصول مبكراً لأنني قدمت من ولاية أخرى في الولايات المتحدة. حوالي الساعة 17:00 توجهت لمسار المسافرين في شركة إل-عال، وصادفت هناك رجال أمن إسرائيليين من الشركة. كنت الأول في الدور. طلب رجال الأمن جواز سفري؛ سلمتهم جواز السفر وانتظرت جانبًا. في غضون ذلك، كان المسافرون الآخرون، الذين ينوون السفر معي على متن الطائرة نفسها، ينسابون في المسار نفسه، دون أن يقوم رجال إل-عال بتأخيرهم. أما أنا فقد أخّروني نحو ثلاثة أرباع الساعة إلى أن توجه أحد منهم إليّ.

سألني رجال الأمن فيما إذا كان بحوزتي حقائب أخرى عدا حقيبة اليد التي كانت معي. قلت نعم، فقالوا إنهم يريدون فحصها. أخذوا حقيبة اليد أيضًا، وقالوا إنه يحظر عليّ حمل الحقيبة معي إلى الطائرة.

ثم اقتادني رجال الأمن إلى داخل الـ "Open Space"، وهي منشأة متنقلة وقابلة للطوي على شكل مكعب مع ستائر، تحول دون رؤية ما يدور حولك. انتظرت هناك، وقد وضعوا حارسًا بجانب الستارة؛ لم يتوجه لي أي أحد في هذه الأثناء. طلبت معرفة لماذا يؤخرونني، فأجابني الحارس: "أتريد أن تصل بسلام إلى البيت؟ إذًا، إنتظر. وإن كنت لا تريد، فخذ حقائبك واذهب لشركة [طيران] أخرى، نحن نعمل بموجب الإجراءات". بعد بعض الوقت جاء شاب

حاملا حقيبة اليد التابعة لي. فأخرج من الحقيبة لعبة على شكل مسدس كنت قد اشتريتها لابني من الحوانيت المعفية من الجمرك، وقال لي إنه يُمنع الصعود مع شيء كهذا إلى الطائرة وأنهم سيرسلون اللعبة لي مع الحقائب فيما بعد، وستعاد لي كل أمتعتي في إسرائيل.

قلت لرجال الأمن إن هناك مواطنًا إسرائيليًا يهوديًا، من المقرر أن يصعد معي إلى طائرة إل-عال، قد اشترى نفس مسدس اللعبة الذي اشتريته، لكنه صعد إلى الطائرة دون أي تأخير. وسألت لماذا يؤخرونني أنا بالذات؟ فكان الجواب الذي تلقيته: "هذا شأننا، ليس شأنك. هذا ليس نفس الشيء". أبرزت لهم وصل شراء المسدس الدمية من الديوتي فري، لكنهم تعاملوا معي بعدم اكتراث. قلت لهم إنني أرسلت إلى الولايات المتحدة من قبل شركة "كيمتك"، وأعطيتهم أرقام هواتف لكي يتصلوا ويتأكدوا من ذلك، من خلال كبار المسؤولين في الشركة، ويوفروا علي هذه المعاملة. فلم يكترثوا بي ولم يلبوا طلبي.

بعد أن انتظرت قرابة الساعة، وفي الوقت الذي كانوا يفحصون فيه الدمية توجه لي أحدهم، وقال لي إنهم قرروا مصادرة "المسدس". وقالوا لي ثانية إنه "ممنوع أخذه". وفي النهاية قلت لهم إذا كانت الدمية هي المشكلة، وبسبب ذلك يؤخرونني، فليأخذوه ويحتفظوا به عندهم؛ أنا لا أريد إلا الصعود إلى الطائرة.

بعد ذلك، أمروني بخلع المعطف وخلع الحذاء ونزع الحزام وأخذوني إلى الفحص خارج الستار؛ كما طلبوا مني إخراج محفظتي والهاتف الخلوي ووضعهما على الطاولة. ومن ثم، أخذوا يفحصونني بجهاز المسح فمرروه على كل أنحاء جسدي. فجأة، أراد الشخص الذي فحصني أن يفحص فيما إذا كان جهاز المسح صالحًا، وقال "لدي شعور أن هذا الجهاز لا يعمل". قال ذلك بنبرة ساخرة، وكأنه توقع أن يطلق الجهاز صفيرًا عندما مرره على جسدي. فجلبت له المسؤولة جهازًا جديدًا، فقام مرة ثانية بمسح كل جسدي بالجهاز، وهذه المرة أيضًا لم يطلق الجهاز صفيرًا.

لم يتوقف عن فحصي وأخذ يلامس قميصي وبنطلوني، ويديّ وأرجلي، وحتى مناطق حساسة. شعرت أنني مذلول وعاجز.

ومن ثم أحضروا جهازًا آخر، على ما يبدو يكشف مواد مشبوهة، وأخذوا يفحصون محفظتي وهاتفي الخلوي. وأخذوا يخرجون كل ما كان في المحفظة – كل ما هو خصوصي وشخصي. وقال لي أحدهم ثانية: "هذه هي التعليمات. إذا كان الأمر لا يعجبك فاذهب إلى شركة

أخـرى". فحـص كل شـيء، حتى أنه أخـرج صورة ابني، وقـال لي إنه يريـد فحصها. غضبت وقلـت إننـي لن أسـمح لـه بفحصها – عـمّ يمكن أن يفتـش في صـورة ابني. فأجـاب قد تكون فيهـا مـواد خطيرة، أو "قنبلة دقيقـة". أصررت على ألا يفحص الصـورة. فتوجه الموظف إلى المسؤولة عنه وقال لها إني "لا أتعاون". وأضاف: "يجب الانتباه له ومراقبته". وفي النهاية، قرروا عدم فحص الصورة.

وبعـد ذلـك، أحضـروا لي الحـذاء والحـزام والمعطـف، وأخبرونـي بأني سأتسـلم الحقائب وحقيبـة اليـد فـي مطار بـن غوريون؛ إذ لـن يتم نقلها فـي الطائرة التـي أسـتقلها. وتوجهت لي المسـؤولة وقالـت لـي: "لا تتحرّك". في هـذه الأثناء انتظـرت ما يقارب ربع سـاعة؛ وبعدها توجهت لي قائلة: "إذا كنت تريد سـنحضر لك ماء، لكنك ممنوع من دخول منطقة الحوانيت المعفية من الجمرك". رجل أمن آخر كان يرافقني في منطقة انتظار المسافرين، قال لي بحزم: "ممنوع أن تتحدث مع أي شخص – ممنوع أن تشتري أي شيء". كانت الساعة الثامنة مساء، حسب توقيت نيويورك، وكان موعد إقلاع الطائرة الساعة العاشرة ليلا. إضطررت إلى الانتظار مدة ساعتين.

خلال انتظاري، نشب نقاش بيني وبين أحد رجال الأمن. قال لي "المهم بالنسبة لك، أن تصل البيت بسلام". فأجبته "عن أي سلام تتحدث، بعد إذلال كهذا". وقلت له إنني أشعر بأنه فقط بسـبب اسـمي، وليد، ولأنني عربي، مررت بسلسـلة الإهانات وهذا الإذلال. فمنذ أن دخلت إلى مسـار الفحص لشـركة إل–عال حتى إقلاع الطائرة، تم تأخيري نحو خمس سـاعات – من الساعة 17:00 بعد الظهر حتى 22:00 ليلا.

عندما عدت إلى إسرائيل، توجهت في المطار لاستلام حقائبي وعدت إلى البيت. عندما فتحتها في البيت اكتشفت أنهم قلبوا كل ما كان فيها رأسًا على عقب. لم يكن أي شيء في مكانه. كما أن حقيبة العمل، التي كان فيها أوراق عملي ووصولات مصروفات السـفر، قاموا بنبشـها – كل ما كان فيها كان عبارة عن كومة واحدة. لم يكلفوا أنفسـهم إعادة الأشـياء إلى مكانها. وكذلك الحقيبة الكبيرة، التـي كانـت تحوي أغراضي الشـخصية، كانت منعوفـة تمامًا؛ الملابس لم تكـن مرتبة. لقد فتحوا زجاجة العطر ومعجون الأسنان ولم يكلفوا أنفسهم إغلاقهما، فانسكبت كلها على الملابس.

غضبـت جدًا من هذه المعاملة المذلة، والاسـتخفاف وعدم الاكتراث طـوال كل فترة التفتيش وبعدهـا. المسـافرون الآخـرون فـي الرحلـة الجوية لم يتـم تأخيرهـم، ولم يتعرضـوا لإذلال

وإهانـات كهـذه قبل الصعود إلى الطائرة. اليهـودي يمرّ، أما العربي فيعلـق ويتأخر. 350 راكبًا صعـدوا إلـى الطائرة ولم يقم أحد بتأخيرهم. أنا الوحيد الذي تـم تأخيري. لماذا؟ هذه عنصرية بكل ما تعني الكلمة.

شهادة فيروز نصر الله، من سكان مدينة شفاعمرو

أنا أعمل كممرضة. بين التواريخ 20/ 12/ 2005- 4/ 1/ 2006 سافرت إلى فرنسا كي أحتفل بعيد الميلاد سوية مع أقاربي وأصدقائي الذين يعيشون هناك. سافرت بشركة إل-عال.

كان من المقرر أن تقلع الطائرة العائدة إلى البلاد في السـاعة 39 : 17، حسـب توقيت باريس. وصلـت إلـى مطار "شـارل ديغـول" فـي السـاعة 00 : 17. وعنـد البوابـة، قبل الدخـول إلى المطار، انتظرني رجل أمن إسـرائيلي، وسـألني فيما إذا كنت من إسـرائيل وطلب مني أن أبرز جواز سفري وتذكرة الطائرة. كنت مذهولة واستغربت أن يكون يلاحقني. أعطيته ما طلب دون أن أسـأل أسـئلة. فأعادهـا لي فقـط بعـد أن اقتادني إلى مكتب شـركة إل-عال فـي المطار. كان فـي المكتـب رجلا أمن إسـرائيليان. أحدهما يدعى جلعـاد دادون والآخر، الـذي كان على ما يبدو بدرجة أعلى، يوسـي. قال لي يوسـي إن امرأة سـتأتي حالا إلى هناك وستسـألني بعض الأسئلة.

انتظرت هناك ربع سـاعة تقريبًا، فأتت موظفة أمنية، سـوية مع دادون، وأخذت تسألني الكثير من الأسئلة التطفلية مثل: من أين أنا؟ من أين جئت بحقيبتي؟ في أي فندق كنت؟ من أين كان لـدي نقـود لأنزل في الفندق؟ أين كنت في فرنسـا؟ بماذا أعمل؟ لمـاذا أعمل كممرضة؟ لماذا قدمت إلى فرنسـا؟ هل أعطاني أحد ما شـيئًا ما؟ هل يوجد بحوزتي سكين أو مقص أو سلاح؟ هل طلب مني أحد ما أن أنقل شيئًا ما؟ والمزيد من أسئلة كهذه.

اسـتمر الاسـتجواب نحو ثلاثة أرباع الساعة. شـعرت أنهم يسـتجوبونني ويتعاملون معي بهذه الطريقة لأنني عربية. أليس اسم عائلتي هو نصر الله!.

بعد الاستجواب، ألصقوا على حقائبي ملصقات باللون الأصفر. أما حقائب المسافرين اليهود فألصقـوا عليها ملصقـات وردية. بعد ذلك أمروني بالتوجه إلى غرفة داخلية تابعة لشـركة إل-عال. قبل أن أدخل هذه الغرفة حاول أحد رجال الأمن إدخال حقائبي إليها، لكنني رفضت،

لأنني أردت أن أرى ماذا يفعلون بها. ولكي يتم الدخول إلى الغرفة كان رجال الأمن بحاجة إلى قول كلمة سرية. لا أحد سوى موظفي إل-عال يستطيع دخول الغرفة أو رؤية ما يجري فيها.

اقتادتني موظفة الأمن وراء ستار وأمرتني بخلع ملابسي. رفضت بإصرار، وفي النهاية مرّرت جهاز مسح على جسدي دون أن أنزع ملابسي.

ومن ثم طلبوا مني فتح كل حقائبي، بما فيها حقيبة اليد، من أجل التفتيش. بدأوا بحقيبة اليد، وفتشوها بشكل استفزازي. أخرجوا كل أغراضي الشخصية، حتى الملابس الداخلية. سألتهم لماذا يفتشون بهذه الطريقة، فأجابني أحدهم: "أنت طلبت أن تكوني حاضرة وقت التفتيش، إذًا ها هو، تفضلي".

أما التفتيش في حقائبي الأخرى فأجروه بعيدًا عن ناظري، خلف الستار. حاولت أن أرى ماذا يفعلون، لكن أحدهم قال لي "إجلسي بهدوء" بنبرة تهديدية. شعرت طيلة الوقت بأنني مسجونة في هذا المكان، ولا حول ولا قوة لي أمام هؤلاء الأشخاص.

وخلال التفتيش، أخرج أحدهم من حقيبتي دمية موسيقية، فشغلها، وتحدث عنها باستهزاء ووجه ملاحظات جارحة لأصدقائه. وسألني ماذا يوجد داخل الدمية. ولاحقًا، في البيت، تبين لي أنه كسرها. وكان بين أغراضي أيضًا جهاز سمع أستعين به، فقاموا بفحصه أيضًا وتبين لي لاحقًا أنهم أدوا إلى تخريبه أيضًا.

عندما أعادوا لي الحقائب كانت منعوفة تمامًا، حتى أنهم لم يكلفوا أنفسهم إعادة الأشياء بشكل مرتب.

حاولت الاحتجاج كل الوقت على المعاملة المهينة، لكن رجال الأمن ردوا عليّ مرارًا وتكرارًا بأن هذه هي التعليمات، وما دمت اخترت السفر في إل-عال فإنه يجب عليّ أن أتحمّل النتائج. إذا كان هذا لا يعجبني، قالوا لي، فإنني أستطيع أن أسافر عبر شركة أخرى. كانوا طيلة الوقت يردّون عليّ بغضب ويقولون لي أن "أجلس بهدوء"، بأسلوب تهديدي.

وبعد انتهاء هذه العملية، اقتادوني إلى الطائرة وأجلسوني في مقعد لوحدي، بعيدًا عن بقية المسافرين. شعرت بغضب وإهانة وإذلال وبكيت طيلة الوقت. بأي حق يتعاملون معي بهذه الصورة؟

شهادة السيد بكر عواودة، من سكان قرية كفر كنا

أنـا المدير العام لمركز مكافحة العنصرية. تصلني شـهريًا شـكاوى عديـدة من مواطنين عرب، يشـعرون بأنه مورس تمييز بحقهم على خلفية انتمائهم القومي. وهذه المرة شـعرت أنا نفسـي بمرارة التمييز.

في شـهر حزيران 2005 سـافرت إلى فيينا، عبر شـركة إل-عال، بصحبة ابن عمي، المحامي نضال عواودة، من أجل تنسـيق عملية زرع رئة لوالد نضال. مكثنا في فيينا سـتة أيام، وفي اليوم الـذي كنـا سنسـافر فيه إيابًـا، حرصنا على الوصـول إلى المطـار قبل ثلاث سـاعات تقريبًا من الوقت المقرر لإقلاع الطائرة، بسبب الفحوصات الأمنية.

على مدى ساعة ونصف الساعة حقق رجال أمن إسرائيليون معنا بشكل مفصل جدًا، بالعبرية، على أرض فيينا. لقد سـألوا عن هدف السـفر وطلبوا الحصول على أسـماء المستشـفيات التي زرناهـا والأطبـاء الذيـن التقينا معهم. حتى أنهم طلبـوا منا إبراز وثائق طبية تثبـت ما قلناه. فعلنا كل ما طلبوه. وصفنا لهم، بتفاصيل دقيقة هدف سـفرنا، قدمنا لهم أسماء أطباء وعرضنا وثائق طبية.

كل هـذا التحقيـق المذل جرى على مرأى من بقية المسـافرين: أنا ونضال تم تأخيرنا والتحقيق معنا حول أدق التفاصيل، في حين أن عشـرات المسـافرين اليهود مروا وتقدموا في الدور دون أي إزعاج أو اسـتجواب. تعاملوا معنا كمشـبوهين وشـعرنا بأنهم يستفزوننا بشكل مقصود. لقد أثار هذا الأمر غضبنا، وشعرنا بالإهانة والتحقير.

عندما انتهى التحقيق المضني، أخبرنا رجل الأمن بأننا لا نسـتطيع السـفر على متن طائرة إل-عال. وعندما طلبنا تفسيرًا لذلك، قال إنه بسبب عدم إمكانية فحص حاسوبي النقال. فيما رأيت أن المسافرين اليهود قد مروا الفحص وأخذوا معهم حواسيبهم النقالة.

اقترحوا علينا أن نسـافر عبر شـركة اوسـتريان ايرلاينز، النمسـاوية. لماذا اقترحوا أن أسافر عبر شـركة أخرى؟ إذا كنت لا أسـتطيع السـفر بطائرة شركة إل-عال لأنني أشـكل "خطرًا أمنيًا"، ألا أشـكّل خطرًا عندما أسافر في طائرة شركة اوستريان ايرلاينز؟ إن حجة الحاسوب هي حجة بائسـة. والدليل على ذلك أن ابن عمي، نضال، لم يكن بحوزته حاسـوب ورغم ذلك أجبروه على الانتقال إلى الشركة النمساوية.

وفي نهاية المطاف، أضطررنا إلى السفر إيابًا إلى إسرائيل بواسطة شركة اوستريان ايرلاينز. إن الإحساس بالتمييز والإذلال والاحتقار سيرافقني وقتًا طويلا بعد.

شهادة السيد محمد موسى، من سكان قرية دير الأسد

سافرت في 26/ 4/ 2005 برفقة زوجتي في رحلة إلى سويسرا. سافرنا عبر شركة إل-عال. وفي طريق عودتنا مرر رجال الأمن، في قسم شركة إل-عال، حقائبنا بآلة كشف المعادن. وبعد أن سلّمنا الحقائب توجهنا إلى الحوانيت المعفية من الجمرك. وفجأة، توجه لي رجل أمن إسرائيلي من شركة إل-عال وأمرني، بالعبرية، أن آتي معه كي يسألني بعض الأسئلة.

جرى الاستجواب في غرفة زجاجية، وكان كل إنسان في المحيط يستطيع أن يرى الشخص الذي يخضع للفحص، وكم من الوقت "يقضي" في هذه الغرفة الصغيرة.

لاحظت أن كل "المدعوين" لهذه الغرفة كانوا عربًا. وبعد الاستجواب، أمرني رجال الأمن بأن أبقى قريبًا من المكان لأنهم يحتاجونني. هذا الأمر جعلني أشعر باستياء شديد؛ شعرت بأنني ملاحق وأنه تم تأشيري. وشاهدت بوضوح أن رجال الأمن من إل-عال دعوا للاستجواب ستة أزواج عرب متقدمين في السن.

وحتى بعد الاستجواب، لم يتركنا رجال الأمن وشأننا، أنا وزوجتي. فقد أمرونا بالمجيء معهم ثانية، وهذه المرة إلى طابق سفلي، وهناك أجروا تفتيشًا على جسدينا. وفجأة رأيت أنهم أحضروا أيضًا الحقائب التي سلّمناها سابقًا. ولاحظت أن إحدى الحقائب لم تكن سليمة، رغم أنها كانت على ما يرام عندما قمت بتسليمها؛ يبدو أنهم أجروا تفتيشًا فيها أيضًا دون أن نرى. كانت هذه الحقيبة ثمينة بشكل خاص.

عبرت عن احتجاجي على إحضارهم الحقائب ثانية للفحص وعلى أن إحداها قد تضررت، فقالوا إنهم فقط ينفذون التعليمات. لقد مسّت بي كثيرًا هذه المعاملة التمييزية المستخفة والمذلة، وهذه الفحوصات والاستجوابات العديدة؛ تعاملوا معنا كمجرمين.

شاهدت في الطابق السفلي فقط الأزواج العربية الذين كانوا معنا وكانوا ينوون السفر على متن الطائرة نفسها. لم أشاهد هناك أي يهودي سوى رجال الأمن.

شهادة ابتسام مراعنة، من سكان قرية الفريديس

أنا إبتسام مراعنة، من قرية الفريديس في الأصل، أعمل كمخرجة تلفزيون وسينما، وأسكن حاليًا في يافا–تل أبيب.

كنت متوجهة في العام 2005، إلى مهرجان سينمائي عالمي في هولندا، حيث كان سيعرض هناك أحد أفلامي كممثلة عن دولة إسرائيل، مع زملائي من اليهود، وكنت العربية الوحيدة في المجموعة. من تجاربي السابقة في المطار ومما كنت أسمعه من الأصدقاء والأقارب بخصوص السفر عبر المطار، والمعاملة السيئة التي يلقاها المسافرون العرب في المطار، كنت جاهزة نفسيًا لتلك المعاملة، لكني لم أتوقع أن يصل الأمر إلى هذا المستوى من الإهانة والإذلال.

عندما دخلنا المطار وسلمنا جوازات السفر للمفتشين، عبر جميع زملائي اليهود دون تفتيش أو استجواب. لكن المفتشين أبقوني جانبًا، لتبدأ مرحلة الاستجواب والتفتيش. وبدأوا بمساءلتي: "إلى أين أنت ذاهبة ومع من؟ من قام بإدخال الأغراض وترتيبها في حقائبك؟" وغيرها من الأسئلة الشخصية. ومن ثم، بدأوا بفحص حقائبي، كل الحقائب. فتحوا جميع الحقائب، وفتشوا كل شيء، وقلبوا كل أغراضي في الحقائب رأسًا على عقب، وطلبوا مني إعادة ترتيبها بكل وقاحة. رفضت بحزم واحتدم النقاش معهم إلى أن قاموا هم بذلك في نهاية المطاف.

عندما تفقدت حقيبة يدي بعد التفتيش، وجدت في داخلها قطعة بلاستيكية خضراء اللون، متينة ومثبتة في الحقيبة، حيث لا يمكن نزعها بسهولة، ولم تكن هنالك من قبل. سألت زملائي اليهود وبحثت معهم فيما إذا كان في حقائبهم مثل تلك القطعة –اعتقدت أنه لربما هذا إجراء يسري على الجميع. فتش زملائي حقائبهم، ولم يجدوا شيئاً. عندها شعرت بالإهانة الشديدة، حيث توجد في حقيبتي قطعة تشير إلى أنني "حالة خاصة"، وستدل هذه القطعة في كل مرحلة تفتيش بأنني حالة خاصة، وستتم معاملتي على هذا النحو خلال التفتيش. بعد ذلك، طلبوا مني الدخول من باب الأشعة، وطلبوا مني خلع الحلي والحذاء والساعة وما شابه، ومن ثم الدخول من الباب. فعلت كما قالوا لي، فانطلقت صافرة باب الأشعة، مشيرة إلى وجود شيء مشبوه بحوزتي، وتبين بأنه المشبك المعدني في شعري، فطلب مني الفاحص أن أنزع هذا المشبك بحزم، فقلت له بأنني لن أنزعه، وتحديته بالقول: "إذا انت اعترفت بأنك

تفتشني بهذا الشكل المهين لأنني عربية فسأنزعه" ، ففوجئت من برودة رد فعله، إذ قال "أنا أفتشك لأنك عربية، هيا انزعيه". وعندها لم أعد أحتمل هذه المعاملة، فاحتدم الكلام بيني وبينهم، وتعالى الصراخ، ووصلت إلى مرحلة فكرت فيها بعدم السفر إلى هولندا.

وكان عدم صعودي إلى الطائرة سيسبب إحراجًا للبعثة الإسرائيلية. وهنا تدخلت إحدى زميلاتي اليهوديات – السيدة أسنات طرابلسي، وهي مخرجة – لتحول دون قراري هذا. وبعد حديث مطول لها مع المسؤولين هناك أخلوا سبيلي وصعدت إلى الطائرة. ففي الوقت الذي كان زملائي اليهود يشترون فيه بعض الأغراض من الحوانيت المعفية من الجمرك، ويستمتعون بوقتهم، كنتُ أُفتَّشُ بشكل مهين ومذلّ. استمرّ هذا التفتيش والانتظار لمدة أكثر من ساعة.

وللأسف لم تنته الإهانة عند هذا الحد. فعند عودتي من المطار الهولندي لإسرائيل، وقد عبرت رجال الأمن والتفتيش الهولندي بسلاسة، حيث أنني عبرت بوابة الأشعة دون أية مشاكل ولم يطلبوا مني نزع مشبك الشعر، كما فعلوا في المطار الإسرائيلي، علمًا أن بوابة الأشعة أطلقت صافرة تشير إلى ذلك.

لكن عند توجهي نحو الأمن الإسرائيلي، التابع لشركة إل-عال، الشركة التي سأسافر عبرها، استوقفوني في بوابة رقم 8 المؤدية للطائرة المتوجهة لإسرائيل، وطلبوا مني التوجه إلى بوابة رقم 10. ذهبت إلى هناك، وتبين بأن هذه البوابة لا تؤدي إلى الطائرة، بل هي مدخل إلى طابق سفلي في المطار. نزلت الدرج إلى الطابق السفلي ووجدت نفسي مع مجموعة من المسافرين الغرباء المتوجهين إلى إسرائيل، سبعة أشخاص. وكنت الوحيدة التي تحمل جواز سفر إسرائيلي. وأخذوا يفحصون كل واحد منا، الواحد تلو الآخر.

وضعوا حقائبي جانبًا وأدخلوني إلى ستار رباعي مغلق، لم أستطع من خلاله رؤية ما يجري من حولي. ودخلت مفتشة من إل-عال، وطلبت مني خلع بعض ملابسي، فسرعان ما وجدت نفسي نصف عارية – الجزء العلوي من جسمي. عندها شعرت بأكبر درجة من الإهانة والإذلال. أنا ذاهبة لأمثل دولة إسرائيل في هذا المهرجان الدولي – كيف يعاملونني بهذا القدر من الإهانة؟!

بعد هذه المرحلة، خرجت من هذا الستار وأخذت حقائبي وخرجت متوجهة نحو الطائرة، حيث رافقني أحد المفتشين حتى بوابة رقم 8 ومن ثم الصعود إلى الطائرة. عدت لإسرائيل. لم أحاجج أو أسائل أحدًا من المفتشين بصدد التفتيش المهين، "سلّمت" أمري إليهم. إذ

انتابني شعور بأنني غير قادرة أن أقول لا، حيث يفتشونني تحت الأرض، بعيدًا عن الأنظار.

مـن لـم يمرّ بتجربة تفتيش كهذه، لا يسـتطيع أن يتخيّل مدى الإهانة للإنسـان. ما هي قيمتي في هـذه الحالـةّ – صفر. في تلك اللحظات فكرت في الفلسـطينيين عنـد عبورهم الحواجز يوميًا، فكرت في التفتيش والإهانة التي يتعرضون لها يوميًا. كنت أفكر في إعادة جواز سـفري وبطاقة هويتي للدولة – ما فائدة هذه المواطنة إذا كانت ستجعلني ضحية لهذه المعاملة؟!.

لقد وجهت لي دعوات عديدة من الولايات المتحدة بخصوص العمل، ولم أذهب لأنني كنت أفكر ألف مرّة في مرحلة التفتيش والإذلال التي سأخوضها في المطار. هذا الأمر أساء لي حتى في مجال عملي.

ملحق ج

Aéroport International de Genève

المؤسسة العربية لحقوق الإنسان
حضرة المحامي طارق إبراهيم
مركّز مشروع "الرصد والتوثيق"
ص. ب 215
الناصرة 16101

جنيف، 28/ 3/ 2006

تحية وبعد،

وسائل أمنية إضافية يطبقها طاقم الأمن التابع لشركة "إل-عال" في مطار جنيف الدولي

ننظر باهتمام بالغ في فحوى رسالتك المؤرخة في 15/ 3/ 2006.

كما نهتم بألا يكون هناك أي انتهاك للقانون السويسري أو الدولي في مطارنا.

تعمل في مطارنا، على مدار السنة، عشرات شركات الطيران ويمر عبره تسعة ملايين مسافر كل سنة. المسافرون، الذين يسافرون من مطار جنيف (بمن فيهم مسافرو "ال-عال")، يخضعون لفحوصات أمنية من قبل ضباط أمن المسافرين التابعين للمطار. ويلقى كل مسافر معاملة متساوية، ولا يوجد أي تمييز فيما يتعلق بالأنظمة السارية على المسافرين.

لقد طبّق طاقم "ال-عال" في جنيف وسائل أمنية إضافية، لمصلحة مسافريه. وقد وافقت حكومة سويسرا على هذه الوسائل. كما تطبق شركات طيران أخرى وسائل أمنية إضافية أيضًا لمصلحة رحلاتها الجوية. أما الإجراءات ذاتها فالغرض منها أن تكون غير تمييزية. وهي

تسري على كل المسافرين الذين يسافرون جوًا في الرحلة المعطاة. إجراءات كهذه ليست لطيفة بالنسبة للمسافرين، لكن معظمهم يدركون أن الغرض من وسائل الأمن هو حمايتهم من عمليات شريرة.

يبدو من رسالتك أن هذه الإجراءات لا تطبق بشكل متساو، تجاه جميع المسافرين، من قبل طاقم "ال-عال"، وبخاصة في إحدى الحالات. ستقدَّم هذه الشهادة مباشرة لإدارة "ال-عال" في جنيف، كي نمنح شركة الطيران الحق في إبداء ملاحظاتها حول هذه الحقائق. وحاليًا، لا يمكن استخلاص نتائج على أساس شهادة السيد موسى وحدها.

وبقدر ما يتعلق الأمر بنا، يسافر كل سنة عشرات آلاف المسافرين من جنيف على متن طائرات "ال-عال" وشركات أخرى. ولا يمكننا وليس من وظيفتنا مراقبة التطبيق اليومي للوسائل الأمنية الإضافية، التي تطبق من قبل شركات الطيران. مع هذا، سنتوجه بهذا الموضوع إلى المسؤول عن الأمن في "ال-عال" في جنيف وسنعبر عن قلقنا بأن تطبق الإجراءات بشكل غير تمييزي.

أما بما يتعلق بحقيبة السيد موسى، التي تضررت على ما يبدو، فكان عليه أن يقدم طلبًا للجهة المعالجة، من أجل أن تعترف بالضرر. وما زال بإمكان السيد موسى أن يقدم طلبًا للشركة.

مهما يكن من أمر، فإننا، سوية مع شركائنا، نبذل كل ما بوسعنا من أجل نيل رضا معظم زبائننا بما يتعلق بالخدمة التي يتلقونها في مطار جنيف الدولي، ومن أجل أن يتمتعوا برحلة جوية آمنة في طريقهم إلى وجهتهم.

باحترام،
جون-لوك فورتير
رئيس دائرة المسافرين

الهوامش

[1] طريقة هذا الفحص مبنية على "التصنيف العرقي" (Racial Profiling). فرع امنستي انترناشينال في الولايات المتحدة يعرّف التصنيف العرقي بأنه "حالة يضع فيها المسؤولون عن تطبيق القانون، لأنفسهم، أفرادًا أو مجموعات كهدف يستند، ولو بشكل جزئي، إلى العرق، الانتماء الإثني، أصول قومية أو دينية. هذا عدا عن حالات توجد فيها معلومات موثوقة، ذات صلة بالمكان والزمان، تربط الأشخاص المنتمين للمجموعات المذكورة أعلاه بحدث جنائي معين أو مؤامرة جنائية". أنظروا، Amnesty International U.S. Domestic Human Rights Program، "Threat And Humiliation: Racial Profiling، Domestic Security، and Human Rights in the United States." (October 2004). التقرير متوفر في عنوان الإنترنت التالي: http://www.amnestyusa.org/racial_profiling/report/rp_report.pdf (تم تصفحه مؤخرًا بتاريخ 21/ 9/ 2006).

[2] الفحوصات الأمنية التمييزية التي يتعرض لها المواطنون العرب لا تجري في مطار بن غوريون فحسب، بل أيضًا في مطارات داخلية وفي معابر الحدود. سيتمحور هذا التقرير حول الفحص الأمني التمييزي الذي يجري تنفيذه في مطار بن غوريون وفي مطارات خارج البلاد.

[3] مرحلة الـ"تشيك-إن" هي مرحلة تسليم الحقائب غير المحمولة لسلطات المطار.

[4] فحص كهذا ينفذ بالأساس على يساريين يهود. أنظروا أبيب لفي، "أعداء من اليسار"، ملحق هآرتس 30/ 1/ 2004 (بالعبرية)؛ "أعداء من اليسار (2)"، ملحق هآرتس 13/ 2/ 2004 (بالعبرية). أنظروا أيضًا طوبا تسيموكي "القائمة السوداء لنشطاء اليسار"، يديعوت أحرونوت 17/ 3/ 2004 (بالعبرية).

[5] رد سلطة المطارات في تاريخ 8/ 12/ 2005 على طلب المعلومات للمنظمات المحققة؛ رد شركة "إل-عال" بتاريخ 3/ 4/ 2006 على طلب المعلومات للمنظمات المحققة.

[6] وفق المعلومات التي زوّدتها سلطة المطارات للمنظمات المحققة، قدّمت في سنة 2005 – 206 شكاوى؛ في سنة 2004 – 178 شكوى؛ في سنة 2003 – 230 شكوى؛ في سنة 2002 – 253 شكوى؛ وفي سنة 2001 – 144 شكوى. هذه المعطيات تشمل كافة الشكاوى التي تم تقديمها لسلطة المطارات، وليس فقط شكاوى مواطنين عرب. ومع هذا، الكثير من المواطنين العرب لا يكلفون أنفسهم تقديم شكاوى لسلطة المطارات بسبب شعورهم بأن شكاوى كهذه لن تسهم في إنجاز تغيير على سياسة الفحوصات الأمنية التمييزية. وحسب تقديرات المنظمات المحققة يخضع كل سنة مئات المواطنين العرب لفحوصات أمنية تمييزية.

[7] "نهاية للتمييز ضد العرب في مطار بن غوريون؟"، موقع "معاريف" بالإنترنت: (http://www.nrg.co.il)، 9/ 4/ 2006 (بالعبرية).

[8] "الحل للشكاوى حول الفحص المشدّد للعرب في مطار بن غوريون: فتح مكتب بالناصرة"، هآرتس 21/ 9/ 2005 (بالعبرية).

[9] قسم من الشهادات سترد كاملة في الملحق (أ).

[10] من شهادة حاتم حبيب الله، من سكان قرية عين ماهل. أنظروا الملحق (أ).

[11] من شهادة عبود بدوي، من سكان قرية كفر قاسم. أنظروا الملحق (أ).

[12] من شهادة دالية حلبي، من سكان قرية دالية الكرمل. أنظروا الملحق (أ).
[13] من شهادة محمد زيدان، من سكان قرية الرينة. أنظروا الملحق (أ).
[14] من شهادة عبود بدوي، من سكان قرية كفر قاسم. أنظروا الملحق (أ).
[15] من شهادة ندين سروجي، من سكان مدينة الناصرة. أنظروا الملحق (أ).
[16] من شهادة حاتم حبيب الله، من سكان قرية عين ماهل. أنظروا الملحق (أ).
[17] من شهادة ندين سروجي، من سكان مدينة الناصرة. أنظروا الملحق (أ).
[18] قسم من الشهادات سترد كاملة في الملحق (ب).
[19] أنظروا مثلا شهادة فيروز نصر الله، من سكان مدينة شفاعمرو، في الملحق (ب).
[20] أنظروا مثلا شهادة ابتسام مراعنة، من سكان قرية الفريديس، في الملحق (ب).
[21] أنظروا شهادته كاملة في الملحق (ب).
[22] حاولت المنظمات المحققة الحصول على نسخة من هذه الاستمارة لكن الأمر لم يتح لها.
[23] أنظروا الملحق (ج).
[24] تجدر الإشارة إلى أن أوري ديفيس ينتمي إلى تيار اليسار في إسرائيل، الذي يتعرض أعضاؤه أيضًا لفحوصات أمنية تمييزية. أنظروا الهامش رقم 4 أعلاه.
[25] أنظروا رد سلطة المطارات في مقال يوسف الغازي، "مسار للعرب فقط"، هآرتس 30/ 6/ 1999 (بالعبرية). أنظروا أيضًا: Moshe Cohen-Eliya، "Discrimination Against Arabs In Israel In Public Accommodation". في موقع الإنترنت: http://www.law.nyu.edu/journals/jilp/issues/36/36_4_Cohen-Eliya.pdf (تم تصفحه مؤخرًا في تاريخ 21/ 9/ 2006).
[26] "بتوجيهات الشاباك: الرحلات الجوية من كريات شمونه وروش بينا إلى تل أبيب – لليهود فقط"، هآرتس 14/ 6/ 2006 (بالعبرية).
[27] "في أعقاب كشف "هآرتس": يستطيع العرب مجدّدًا السفر جوًا من الشمال"، هآرتس 15/ 6/ 2006 (بالعبرية).
[28] موقع "عرب 48" على الإنترنت (http://www.arabs48.com) 12/ 7/ 2006.
[29] في هذه الحالة، كان الحديث يدور عن رحلة جوية من مطار روش بينا، وليس من مطار بن غوريون، لكن الإجراءات التي تسري على فحص المواطنين العرب متشابهة في كل مطارات إسرائيل، وتحدّد من قبل جهاز الأمن العام.
[30] أنظروا تقرير مركز مكافحة العنصرية، "مؤشر العنصرية: العنصرية تجاه العرب الفلسطينيين مواطني دولة إسرائيل 2005" (آذار 2006). تقرير المؤسسة العربية لحقوق الإنسان، "على الهامش: التقرير السنوي لإنتهاكات حقوق الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل للعام 2005" (حزيران 2006).
[31] جاكي خوري، "البركة في كبري أغلقت في وجه الجيران العرب"، هآرتس 21/ 6/ 2006 (بالعبرية)؛ جاكي خوري، "بدل بركة لليهود فقط – بركة لسكان كيبوتس كبري فقط"، هآرتس 12/ 7/ 2006 (بالعبرية).
[32] تمره طراوبمان، "طلاب جامعيون يتظاهرون احتجاجًا على التمييز ضد الجمهور العربي في بركة الجامعة العبرية"، هآرتس 4/ 11/ 2005 (بالعبرية).
[33] جاكي خوري، "بيزك لا تدخل إلى البلدات العربية بدون حارس أمني – والخدمة تتأخر أشهرًا"، هآرتس

12/ 10/ 2005 (بالعبرية).

34 جاكي خوري، "اللجنة في شبي تصيون تمنع طفلة عربية عمرها ثلاث سنوات وترعرعت في الموشاف من التسجيل في الروضة"، هآرتس 19/ 9/ 2005 (بالعبرية).

35 رامي منصور، "الشرطة: لن نواصل التقاط صور لعرب في المجمعات التجارية في بلدات يهودية"، موقع "محسوم" على الانترنت (http: / /www.mahsom.com) 8/ 5/ 2006 (بالعبرية).

36 دافيد كريتشمر، "المكانة القانونية للعرب في إسرائيل" (مركز دراسة المجتمع العربي في إسرائيل)، ص 146- 147.

37 يائير بويمل، "الحكم العسكري وعملية إلغائه، 1958-1968"، همزراح هحداش (الشرق الجديد)، مجلد م.ج، ص 133- 156 (بالعبرية). ملخص المقال في موقع الإنترنت: http: / /www.oranim.ac.il/ %D7%Docs/%D7%A8%90%D7%99%D7%20%D7%91%D7%95%99 9C.doc%9E%D7%D7 (تم تصفحه مؤخرًا بتاريخ 21/ 9/ 2006).

38 تقرير لجنة أور، الباب السادس، فقرة 15.

39 تقرير مركز مكافحة العنصرية، الهامش 30 أعلاه.

40 اري شبيط، "في انتظار البرابرة"، هآرتس (ملحق نهاية الأسبوع) 9/ 1/ 2004 (بالعبرية).

41 أنظروا مقالة موشيه أيليا- كوهين، الهامش 25 أعلاه (بالإنجليزية).

42 أنظروا باروخ كيمرلينغ، "فليغرب العرب من أمام أعيننا"، موقع "آفاق جديدة" (بالعبرية): http: / /ofakim.org.il /zope /home /he /1138194701/ 1142748760 (تم تصفحه مؤخرًا بتاريخ 21/ 9/ 2006).

43 Tracey Maclin، "'Voluntary' Interviews And Airport Searches Of Middle Eastern Men: The Fourth Amendment In A Time Of Terror،" 73 Miss. L.J. (2003).

44 William J. Brennan، "The Quest To Develop a Jurisprudence Of Civil Liberties In Times Of Security Crises،" Israel Yearbook on Human Rights 18: 11 -21. Address given at Law School of Hebrew University، Jerusalem، Israel (December 22، 1987).

45 طلب جنائي رقم 92/ 2145 دولة إسرائيل ضد غواتا، مجموعة قرارات المحكمة العليا، المجلد م.و. (5)، 704، ص 724-725.

46 دعوى مدنية (القدس) رقم 97/ 7832 الرازق ضد إل-عال (لم ينشر). القطعة المقتبسة أعلاه مأخوذة من مقال بقلم موشيه أيليا-كوهين بالإنجليزية، الهامش 25 أعلاه. وقد ترجمت المنظمات المحققة القطعة من الإنجليزية (وليس من العبرية)، بعد أن تعذر عليها العثور على النص الأصلي بالعبرية.

47 أنظروا مقالة موشيه أيليا- كوهين، الهامش 25 أعلاه (بالإنجليزية).

48 دعوى مدنية رقم 97/ 5203 مدفان وآخرون ضد أركيع للطيران. (لم ينشر).

49 دعوى مدنية (حيفا) رقم 98/ 18147، تلاوي ضد أركيع للطيران (لم ينشر).

50 التعديل الرابع لدستور الولايات المتحدة ينص على ما يلي: "لا يجوز المساس بحق الناس في أن يكونوا آمنين

في أشخاصهم ومنازلهم ومستنداتهم ومقتنياتهم من أي تفتيش أو احتجاز غير معقول، ولا يجوز إصدار مذكرة بهذا الخصوص إلا في حال وجود سبب معقول، معزز باليمين أو التوكيد، بحيث تبين هذه المذكرة بالتحديد المكان المراد تفتيشه والأشخاص أو الأشياء المراد احتجازها." ترجمة الدستور مأخوذة من موقع مكتبة حقوق الإنسان في جامعة منيسوتا على العنوان التالي: http://www1.umn.edu/humanrts/arab/us-con.html.

51 التعديل الرابع عشر لدستور الولايات المتحدة ينص، في الفقرة الأولى، على ما يلي: "... ولا يجوز لأية ولاية أن تضع أو تطبق أي قانون ينتقص من امتيازات أو حصانات مواطني الولايات المتحدة. كما لا يجوز لأية ولاية أن تحرم أي شخص من الحياة أو الحرية أو الممتلكات دون مراعاة الإجراءات القانونية الأصولية. ولا أن تحرم أي شخص خاضع لسلطانها من المساواة في حماية القوانين." ترجمة الدستور مأخوذة من موقع مكتبة حقوق الإنسان في جامعة منيسوتا على العنوان التالي: http://www1.umn.edu/humanrts/arab/us-con.html.

52 أنظروا R. Rohatgi، "Airport Profiling"، Harvard Model Congress 20.

53 Dixon v. Rutgers، 110 N. J A. 2d 1046 (1988)؛ Lowrey v. Commonwealth، 9 Va App. 388 S. E 2d 265 (1990).

54 أنظروا Leadership Conference on Civil Rights Education Fund، "WRONG THEN، WRONG NOW: Racial Profiling Before & After September 11، 2001" في موقع الإنترنت: http://www.civilrights.org/publications/reports/racial_profiling/racial_profiling_report.pdf (تم تصفحه مؤخرًا في تاريخ 21/ 9/ 2006).

55 إلتماس للمحكمة العليا رقم 95/ 6698 ع. قعدان وآخرون ضد دائرة أراضي إسرائيل وآخرين، مجموعة قرارات المحكمة العليا، المجلد ن.د. (1)، 258.

56 إلتماس للمحكمة العليا رقم 87/ 935 كتلة العمل ضد مجلس بلدية تل أبيب- يافا، مجموعة قرارات المحكمة العليا، المجلد م.ب. (2)، 309، ص 327.

57 جميع الإقتباسات من المعاهدات الدولية مأخوذة من كتاب د. محمود شريف بسيوني، "الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان" (دار الشروق).

58 أعلن في إسرائيل فور قيامها حالة طوارىء، تمنح الحكومة بموجبها صلاحيات واسعة، وحتى متشدّدة، في مواضيع معينة. هذه الحالة لم يتم إلغاؤها قطعيًا. أنظروا يوفال يوعاز، "حالة طوارىء. 57 سنة، ولا نرى النهاية"، هآرتس 19/ 6/ 2005 (بالعبرية).

59 أنظروا Human Rights Committee، "General Comment 29، State of Emergency (Article 4)"، U.N. Doc. CCPR/C/21/Rev.1/Add.11 (2001). في هذه الوثيقة، قررت لجنة حقوق الإنسان أنه "لا يمكن في أي ظرف من الظروف... التحفظ من مركبات الحق في الحرية من التمييز" ("elements ... of the right to non-discrimination ... cannot be derogated from in any circumstances.").

60 ناتان لرنر، "مكافحة جزئية للعنصرية"، هآرتس 26/ 6/ 2005 (بالعبرية).

المشبوهون ضمناً

التصنيف العرقي للمسافرين العرب في مطار بن-غوريون وشركات الطيران الإسرائيلية

كانون الأول 2006

كتابة التقرير : المحامي طارق إبراهيم

البحث : المحامي طارق إبراهيم والمحامي علاء حيدر

مراجعة التقرير : محمد زيدان وبكر عواودة

البحث الميداني : المحامي علاء حيدر ويامن روك

الترجمة (من العبرية) والتدقيق اللغوي : سليمان أبو صعلوك

يصدر هذا التقرير بدعم من الإتحاد الأوروبي وICCO. الآراء والمواد الواردة فيه هي بمسؤولية المؤسسة العربية لحقوق الإنسان ومركز مكافحة العنصرية، وعليه فإنها لا تعكس بالضرورة وجهة النظر الرسمية للإتحاد الأوروبي أو ICCO.

فهـرس

تقديم 4

تمهيد 7

فحص أمني تمييزي في مطار بن غوريون 12

فحص أمني تمييزي في مطارات خارج البلاد 21

استخلاصات 26

المس بحقوق الإنسان 37

تلخيص وتوصيات 44

ملحق أ: فحص أمني تمييزي في مطار بن غوريون (شهادات) 47

ملحق ب: فحص أمني تمييزي في المطارات الأجنبية (شهادات) 57

ملحق ج: رسالة إدارة مطار جينيف 67

الهوامش 69

تقديم

يحدث التصنيف العرقي عادة عندما تؤسس الأجهزة الرسمية – قوات الأمن أو أي جهاز آخر، رسمي أو خاص– اعتباراتها في التعامل مع الأفراد على قاعدة انتمائهم لقومية أو مجموعة إثنية أو دينية معينة. أي، عندما تصبح الانتماءات العرقية أساساً تبني هذه الأجهزة توقعاتها بموجبها، وبالتالي تبني طريقة تعاملها مع المواطن على أساس الانتماءات الموروثة وليس بناء على معلومات أو حقائق تشير إلى إمكانية الاشتباه أو الشك المبرر.

وفي الأدبيات التي تبحث في نتائج التصنيف العرقي وآثارها على المواطنين في دول عدة– على سبيل المثال، المواطنين الأفارقة–الأمريكيين في الولايات المتحدة الأمريكية– نجد أن هذه السياسة شكلت سبباً لانتهاكات متواصلة لمختلف حقوق الإنسان على المستوى الفردي للمواطن، إضافة لكونها عقبة جدية حالت دون تطور المجتمع الأفريقي– الأمريكي كمجموع ضمن الفسيفساء الإجتماعي الأمريكي العام. أما في جنوب أفريقيا فإن سياسة التصنيف العنصري، إبان نظام الفصل العنصري الذي ساد هناك حتى سنوات التسعينيات من القرن الماضي، فقد أدت إلى ارتكاب أبشع الجرائم بحق المواطنين الأفارقة، والتي ندد بها المجتمع الدولي بسبب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وسرعان ما أفضت إلى اندثاره وإحلال النظام الديمقراطي، الذي يرتكز على إعطاء المواطنين الأفارقة حقوقهم الطبيعية.

كما ترتبط سياسة التصنيف العرقي بشكل مباشر بانتهاك كرامة الإنسان المُميّز ضده، كونَها تجعل مظهره الخارجي– لون البشرة، طريقة اللبس، اللغة وغيرها– سبباً لإقصائه عن المشاركة الفعلية في تحقيق ذاته والتمتع بحقوقه الإنسانية وحرياته الأساسية، ليس لعيب فيه أو لخطأ ارتكبه، بل نتيجة لوجهة نظر تعتمد التمييز العنصري والأفكار النمطية المقولبة أساساً لتعامل السلطة معه.

وترى "المؤسسة العربية لحقوق الإنسان" و"مركز مكافحة العنصرية" أن الانتماء العرقي والإثني يجب ألا يشكل، بأي حال من الأحوال، أساساً أو مبرراً لتحركات الأجهزة الرسمية المختلفة في تعاملها مع المواطنين. حيث أن تحرك هذه الأجهزة المؤسس على التصنيف العرقي من شأنه أن يشكل أساساً لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

وفي حالة الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل، فقد شكلت هذه النظرة أساساً لتعامل الدولة ومؤسساتها- خاصة الأجهزة الأمنية المختلفة- مع هذه الأقلية، في سياق وضع المواطن العربي خارج الإطار العام "المقبول" على الأغلبية اليهودية. بل تجاوز الأمر ذلك، ليصبح المواطن العربي متهماً "بطبيعته" ويقع بشكل دائم داخل دائرة الشك الرسمية، لا لسبب إلا لانتمائه القومي والإثني "المختلف".

وكانت هذه السياسة سبباً، في الكثير من الأحيان، في إطلاق يد أجهزة الأمن، على اختلاف أنواعها، بالتعامل المميز مع المواطن العربي، الذي أخذ شكل تهديد حياة هذا المواطن، من خلال الأنظمة والسياسة التي فسحت المجال أمام سهولة إطلاق النار على المواطن العربي "المشبوه"، وضمان تغطية الجهاز الرسمي لهذا القتل باعتباره "مفهوماً" و"مبرراً" و"مقبولاً" على نمط التفكير الرسمي والشعبي، إذا ما عرف أن المغدور ينتمي إلى الأقلية العربية، وذلك لكونه متهماً "طبيعياً" أو شكل "خطراً أكيدًا".

لقد قمنا، من خلال هذا التقرير، برصد أحد أشكال هذا التصنيف العنصري في المطارات، الذي أصبح ظاهرة مقلقة من حيث توسعها، من جهة، وتقبلها لدى الرأي العام والمؤسسات الرسمية، من الجهة الأخرى، باعتبارها لا تستند إلا إلى كون المسافر عربياً ينتمي إلى قومية وإثنية أصبحت بالعرف الإسرائيلي مشبوهة "بطبيعتها".

ومن خلال تقريرنا هذا فإننا نلفت نظر المجتمع الإسرائيلي، بمؤسساته الشعبية والرسمية، لخطورة هذه الممارسات، وفي الوقت ذاته نوجه رسالة إلى المجتمع الدولي ومؤسساته الحكومية والأهلية لضرورة إتخاذ موقف واضح يدين هذه الممارسات البشعة، باعتبارها شكلاً من أشكال التمييز العنصري الذي رفضته الأخلاق والمعايير الدولية وأدانته مواثيق حقوق الإنسان العالمية، لأنه يعتبر من أبشع انتهاكات حقوق الإنسان وأكثرها مساً بالكرامة الإنسانية.

وندعو أيضاً، من خلال الشهادات الحية الواردة في هذا التقرير، إلى ضرورة إتخاذ الخطوات اللازمة لمنع حدوث مثل هذه الانتهاكات أيضاً في المطارات خارج البلاد. ونرى أن الحكومات التي تتساهل مع مثل هذه الممارسات المنفذة من قبل دولة إسرائيل في الخارج، إنما تتحمل مسؤولية أخلاقية وقانونية عن حدوث هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على

أراضيها، بل وتجعلها شريكة فيها. وبالتالي، فإننا ندعو- باسم عالمية حقوق الإنسان- كافة المنظمات الرسمية وغير الرسمية للتحرك بكافة الوسائل الممكنة للقضاء على هذه الممارسات غير الإنسانية، من أجل خلق مجتمع إنساني وديمقراطي يتساوى فيه البشر وتتساوى فيه القوميات والإثنيات، لتساهم من خلال اختلافها في السير بالمجتمع البشري قدماً نحو السلام والاستقرار، اللذين ينشدهما.

ونذكر في النهاية أننا قمنا بإرسال التقرير إلى كل من سلطة المطارات وشركة "إل-عال" للتعقيب على ما جاء فيه. وقد وصلنا من سلطة المطارات أن موضوع الفحوصات الأمنية في المطارات ليس من مسؤوليتها، بل هو من مسؤولية جهاز الأمن العام. أما شركة "إل-عال" فآثرت عدم التعقيب على التقرير بتاتاً. كما قمنا، خلال إعداد التقرير، بمراسلة مطارات في دول غربية حول هذا الموضوع، وسنورد ما يصلنا منها من ردود في الملحق (ج).

باحترام،
محمد زيدان، مدير عام
المؤسسة العربية لحقوق الإنسان

باحترام،
بكر عواودة، مدير عام
مركز مكافحة العنصرية

تمهيد

انتدبت جامعة تل أبيب في عام 2005 الطالب الجامعي العربي المتفوق، صالح يعقوبي، ليمثلها في مؤتمر دولي عقد في لندن. وهو من سكان قرية الرينة المجاورة للناصرة ويدرس في كلية التمريض بالجامعة نفسها. كما تم اختيار ثلاثة طلاب يهود آخرين من مؤسسات أكاديمية أخرى ليشاركوا هم أيضًا في المؤتمر. وقد مثل الأربعة دولة إسرائيل في المؤتمر.

وفي يوم السفر، في شهر تموز، وصل يعقوبي والطلاب اليهود معًا إلى مطار بن غوريون. وكان من المقرر أن يسافر الأربعة على متن طائرة تابعة لشركة الطيران الإسرائيلية "يسرا-أير". وخلال عملية الفحص الأمني الروتيني، فحص رجال الأمن حقائب جميع الطلاب بواسطة آلة كشف المعادن. وبعد ذلك، تقدم الطلاب اليهود إلى الأمام وختمت جوازات السفر التابعة لهم، فيما أجبر صالح على الخضوع لفحص أمني خاص. إذ أخبره رجال الأمن بأنهم ينوون إجراء فحص يدوي لأمتعته. وخلال الفحص اليدوي قلب رجال الأمن حقيبة صالح على كل محتوياتها، ومن ثم أمروه بمرافقتهم إلى غرفة جانبية "كي يسألوه بعض الأسئلة". عندما حاول صالح أن يستوضح سبب الاستجواب الخاص، الذي لم يطلب من زملائه اليهود الخضوع له، أجابه رجل الأمن بقوله "هذه تعليمات وهي تأتي من فوق". ووجّه له رجال الأمن أسئلة عديدة: إلى أين يسافر، ما هو هدف السفر وما شابه. وبعد الانتهاء من الاستجواب، أمره رجال الأمن بمرافقتهم إلى غرفة أخرى، وهناك سئل ثانية الأسئلة نفسها. وعندما ذكر لهم أنه قد أجاب عن هذه الأسئلة، وأن أمتعته قد فحصت، رد عليه أحد رجال الأمن بالقول، هذه هي التعليمات "ولا يعنيني ماذا سألوك قبل ذلك". علمًا أن رجال الأمن لم يدّعوا أمام صالح وجود شبهات معينة ضده أو أنه يشكّل خطرًا ما.

في نهاية الأمر، بعد أن استكملت الفحوصات الأمنية الإضافية، صعد صالح إلى الطائرة وسافر على متنها إلى المؤتمر بشعور لا يشوبه الشك، بأنه ما كان ليخضع لفحص أمني دقيق خاص لولا انتماؤه القومي، أي: لكونه عربيًا. وتكررت هذه الظاهرة بعد اختتام المؤتمر، عندما كان الطلاب في طريق عودتهم إلى البلاد. فبعد أن خضع صالح

وزملاؤه اليهود في البعثة، للفحوصات الروتينية في نقاط الفحص التابعة للسلطات البريطانية، حيث فحصت حقائبهم ووجهت لهم بأدب بعض الأسئلة، وظنّ صالح أن الأمر قد انتهى، فوجيء بمطالبته، بمفرده، بالخضوع، ثانية، لفحص إضافي بأيدي رجال أمن إسرائيليين. وبعد أن فحصت حقائبه بآلة كشف المعادن، طلب رجال الأمن الإسرائيلي القيام بفحصه يدويًا، بحجة الاشتباه بأن الحقيبة تحوي "جزيئات مواد تفجيرية". ورغم تأكيد صالح أنه لا يساوره أي شك في أن أمتعته لا تحتوي على أي شيء سوى أغراضه الشخصية، إلا أن رجال الأمن صمموا أيضًا على القيام بفحص يدوي لحقيبة اليد التابعة له.

بعد أن فرغوا من الفحوصات، أخبره رجال الأمن الإسرائيليون بأن حقيبته الكبرى ستحجز في المطار لعدة أيام، وبعدها فقط سترسل إلى قريته، الرينة. في هذه الأثناء أدخل صالح إلى غرفة جانبية وطلب منه هناك أن يخلع ملابسه وحذاءه بحجة أنها "تثير الشكوك حول وجود مواد متفجرة". ومن ثم خضع لتفتيش جسدي ووجهت له بعض الأسئلة.

وبعد أن أخذوا حقيبته، أعاد رجال الأمن لصالح حذاءه وسمح له بالتوجه إلى الحوانيت المعفية من الجمرك. ولكن، قبل إقلاع الطائرة بنصف ساعة، توجه إليه رجل أمن إسرائيلي وأمره ثانية أن يرافقه إلى غرفة جانبية من أجل إجراء فحص إضافي. فأبدى صالح دهشته، مشدّدا ومؤكدًا أنه قد خضع لفحوصات عدة وأخذت حقيبته منه، لكن سرعان ما جاءه الرد، "هذه هي التعليمات". وبعد هذا كله، صعد صالح إلى متن الطائرة بتأخير ربع ساعة عن ركاب الطائرة الذين كانوا قد جلسوا في مقاعدهم. وعند دخوله، رمقه العديد من المسافرين بنظرات يشوبها الاشتباه، خاصة وأنهم شهدوا استجوابه الأخير.

أما شعوره إثر سلسلة الفحوصات المذلة والاستجوابات التطفليّة التي مرّ بها، فقد وصفه صالح بالكلمات التالية:

> هذا هو أسوأ إذلال تعرضت له في حياتي. كنت مشتبهًا إلى أقصى حدّ لأنني عربي. لم تسعفني حقيقة أنني طالب جامعي متفوق، أو أنني كنت ممثلا لمؤسسة أكاديمية، ولا حقيقة أنه وقع الاختيار عليّ لأمثل دولة إسرائيل في مؤتمر دولي. شعرت بعدم التقدير،

> عـدم الاحتـرام وباسـتخفاف رجـال الأمـن بـي. وكان المسـاس بي مضاعفًـا عندما رأيت أمام ناظري أن رجال الأمن يفسـحون المجال لزملائـي اليهود فـي البعثة بالتقـدم، دون مضايقـة، ودون تحقيق، ودون الدخـول إلـى غرفة جانبية ودون تعريضهـم للإهانة أمام أعين مئات المسافرين الذين سافروا معنا على متن الطائرة نفسها.

تشـكل قصة صالح يعقوبي نموذجًا كلاسـيكيًا للمعاملة التي "يحظـى" بها مواطنون عرب في إسـرائيل عند قدومهم إلى مطار بن غوريون كي يسـافروا جوًا خارج حدود الدولة. كل مواطن عربي يخطط للسفر خارج البلاد – للاستجمام، لزيارة عائلية أو للعمل – يضطر إلى التبكير في الوصول إلى المطار قبل الإقلاع بأربع سـاعات، بسـبب تعقيـدات التأخير والتحقيقات المذلة التي تنتظره بسبب انتمائه القومي (فيما يلي: فحص أمني تمييزي.[1]) ويتراوح التأخير بين ثلاث إلى أربع سـاعات. أما المسـافرون اليهود فنادرًا ما يضطرون إلى المرور بهذه التجربة القاسـية. هذه الظاهرة شـائعة جدًا، إلى درجة أنك لن تجد، تقريبًا، مواطنًا عربيًا سـافر إلى خارج البلاد دون أن يذوق على جلده الفحص الأمني التمييزي، ولو مرّة واحدة في حياته.[2]

لقد تراكمت في مكاتب المؤسسة العربية لحقوق الإنسان ومركز مكافحة العنصرية (فيما يلي: المنظمات المحققة) شكاوى عديدة قدمها مواطنون عرب حول فحوصات أمنية تمييزية مورست ضدهم من قبل رجال الأمن، دون أن يشكلوا أي خطر أمني على المسافرين الآخرين. هؤلاء المسافرون لم يشتبه فيهم إطلاقًا بارتكاب مخالفات أمنية ولم يكن هناك أي شيء متعلق بماضيهم يبرر هذا التعامل الخاص. وحسب أقوال المشتكين، عاملهم رجال الأمن بشكل تمييزي فور معرفتهم أنهم أمام مواطنين عرب – وفق مظهرهم الخارجي، لهجتهم، مكان سكناهم، أو بعد أن عرّفوا على أنفسهم – **وبسبب كونهم كذلك**. ويتضح من هذه الشكاوى أيضًا أن هذا الفحص الأمني التمييزي يمارس بعدة مراحل، ابتداء من بوابة الدخول الرئيسية للمطار، مرورًا بمسار الانتظار لإجراء الـ"تشيك-إن" (Check-in[3])، وانتهاء بمرحلة الدخول لممرات الحدود وختم جوازات السفر. وأحيانًا، يتواصل الفحص أيضًا في منطقة الحوانيت المعفية من الجمرك، إذ يرافق رجل أمن المسافر العربي حتى بوابة الصعود إلى الطائرة وينتظر وإياه في المكان حتى يتسنى الصعود إلى الطائرة نفسها.

ولا يقتصر الفحص الأمني التمييزي، الذي يمر به مواطنون عرب، على مطار بن غوريون أو مطارات ومنافذ الحدود في البلاد فقط. فالمواطنون العرب الذين يختارون السفر على متن طائرات تابعة لشركات طيران إسرائيلية، مثل "إل-عال"، "يسرا-أير" أو "أركيع"، يتعرضون لهذا الفحص، الذي ينفذه رجال أمن إسرائيليون، في مطارات دولية في دول أجنبية أيضًا. ويتبيّن من عملية الاستيضاح، التي قامت بها المنظمات المحققة بما يتعلق بمصدر الصلاحية لممارسات رجال الأمن الإسرائيليين في أراضي دول أجنبية، أن الفحوصات التي تجريها الشركات الإسرائيلية تجرى بالإضافة إلى التدابير الأمنية المحلية. كما ظهر من الاستيضاح أن الدول التي تتم فيها هذه الفحوصات لا تقوم بمراقبتها، وتفضل تجاهل طبيعتها التمييزية وانتهاكاتها لحقوق الإنسان التي تمارس على أراضيها. أما طلبنا بالكشف عن مضمون هذه التدابير فقد قوبل بالرفض، بادعاء أن المعلومات بهذا الشأن سرية.

هذا الفحص الأمني التمييزي – سواء في إسرائيل أو في الخارج – لا يطبق تجاه المسافرين اليهود، إلا في حالات نادرة فقط. [4] فالعديد من المسافرين العرب تحدثوا عن سلسلة فحوصات مهينة، تشبه تلك التي مرّ بها صالح يعقوبي، الذي تم فحصه مرارًا وتكرارًا، فيما واصل زملاؤه اليهود للرحلة طريقهم بعد أن مرّوا فحوصات روتينية فقط. بل أن الكثير من المسافرين العرب وصفوا كيف اقتادهم رجال أمن إسرائيليون في مطارات دول أجنبية إلى غرف جانبية من أجل استجوابهم. وأكد أولئك المسافرون، في معظم الإفادات، أنه تواجد معهم في تلك الغرفة مسافرون آخرون، كلهم عرب تقريبًا أو أجانب أرادوا الدخول إلى إسرائيل.

إن سلطة المطارات وشركات الطيران الإسرائيلية، كانت وما زالت ترفض احتجاجات مواطنين عرب على عمليات الفحص التمييزية، وتبرر سلسلة الفحوصات المذكورة بمزاعم أمنية. فحسب زعمهم، لا يوجد نظام ثابت لـ "معالجة" العرب حيث هم، دون علاقة بشبهات معينة أو معلومات مخابراتية. وتدعي السلطات أن الفحوصات الأمنية تجري وفق تدابير سرية تحدد من قبل جهاز الأمن العام وتنفذ كأمر روتيني، وليس على المسافرين العرب بالذات. [5]

ولكن في الواقع، فإن النظرة للمسافرين العرب مختلفة جدًا، وتشكل جزءًا من التوجه المتبع في الدولة منذ نشوئها، والذي بموجبه لا يحق للمواطنين العرب التمتع بمساواة حقيقية في الحقوق، بل انهم يشكلون "تهديدًا أمنيًا" على الدولة اليهودية: إذ أن الإنسان الذي ينتمي إلى

القومية العربية مصنف، وفق وجهة النظر هذه، في دائرة التهديد الأمني الذي يسوّغ ممارسات وفحوصات أمنية خاصة ومراقبة وثيقة، دون علاقة لماضيه أو وصمه من قبل سلطات الأمن. ويؤخذ الانطباع أن الفحوصات الأمنية – وخاصة الاستجوابات – لا تهدف فقط إلى ضمان أمن المسافرين، كما تزعم السلطات، إنما أيضًا لجمع معلومات استخبارية حول كل مسافر عربي، بهدف تشديد الرقابة عليه. إذ إن التقدم التكنولوجي الذي طرأ في العقود الأخيرة يمكّن من الرقابة الوثيقة، التي تحول دون إدخال أدوات ومواد قد تشكل خطرًا على سلامة المسافرين، لكن هذا التقدم لم يجلب تقليص الاعتماد على الفحص اليدوي. بل بالعكس، في السنوات الأخيرة، منذ أن أدخلت إلى المطارات أجهزة كشف معادن جديدة، تنفذ الفحوصات بمرحلتين: كشف معادن تكنولوجي، يُلزم كل المسافرين بالمرور به، وفي أعقابه فحوصات يدوية، تفرض على المسافرين العرب.

ومن الضروري التشديد على انه لا يمكن القول إن كل المواطنين العرب يتعرضون لفحص أمني تمييزي، وليس كلهم يتعرضون له في كل سفرة وأخرى. ومع ذلك، يظهر من كثرة الشكاوى، بوضوح، أن المواطنين العرب معرضون لتعامل مختلف وتمييزي على خلفية انتمائهم القومي: هم معرضون كمجموعة، بشكل تلقائي تقريبًا، لفحص أمني دقيق لا يسري على المسافرين اليهود، ومبني على نظرة أمنية ترى فيهم، بشكل دائم، تهديدًا.

وحيال ازدياد الشكاوى،[6] تشكّل في شهر نيسان 2006، لأول مرّة، طاقم عمل مشترك لسلطات المطارات ولممثلي المواطنين العرب، وظيفته "التعاون في فحص طرق تحسين طبيعة الخدمة والسلوك تجاه المواطنين العرب في المطارات ومنافذ الحدود".[7] ورغم أن سلطة المطارات كانت قد شكلت في عام 2005 "لجنة خاصة لفحص موضوع الفحص الأمني للسكان العرب"، إلا أن استخلاصات هذه اللجنة، التي تشكل عمليًا جهاز مراقبة داخلي يعالج مشاكل الفحص الأمني للمسافرين العرب،[8] لم يتم الكشف عنها قطعيًا للجمهور الواسع.

وسيبيّن هذا التقرير كيف أن هذا الفحص التمييزي موجه إلى المواطنين العرب كمجموعة قومية، يُعتبر كل أفرادها، بشكل مفند، بأنهم يشكلون "تهديدًا أمنيًا" على الدولة، ويكشف الهدف الحقيقي لهذا الفحص وهو: مراقبة المواطنين العرب بتمويه ضرورات أمنية، كجزء من سياسة منهجية وموجهة لسلطات الدولة.

فحص أمني تمييزي في مطار بن غوريون

يتعرض المواطنون العرب، عادة، لمضايقات لدى مغادرتهم إسرائيل عبر مطار بن غوريون. إذ يخضعون لفحص أمني تمييزي، وصفه الكثير منهم بالمعاناة المتواصلة، مؤكدين أنها تبدأ فور وصولهم إلى بوابات المطار، ولا تنتهي إلا عندما يعبرون بوابة الصعود إلى الطائرة. أما الفترة الزمنية بين هاتين المرحلتين فهي طويلة، ويتخللها التوتر وإثارة الأعصاب، حيث يعاني المسافرون العرب خلالها من تعامل تمييزي في كل مرحلة من مراحل "معالجتهم" في المطار.

سنفصل في هذا الفصل مراحل الفحص الأمني التمييزي، الذي يخضع له المسافرون العرب، من بدايتها وحتى نهايتها. ويستند هذا التفصيل إلى معلومات جمعتها المنظمات المحققة، وبالأساس إلى الشهادات التي أخذت من المسافرين العرب الذين مروا بتجربة الفحص الأمني التمييزي.[9]

من المهم التأكيد، أنه ليس كل من يتعرض لفحص أمني تمييزي يمر بالضرورة بكل المراحل، حسب تسلسل ورودها في هذا الفصل. ففي جزء من الحالات مر المسافرون العرب بعض هذه المراحل فقط. ومع هذا، تدل الشهادات والتفاصيل، التي تم جمعها، على نمط خاص من المعاملة المختلفة تجاه المسافرين العرب، في كل مرحلة من مراحل الفحص الأمني.

فحص أمني تمييزي في مدخل البوابة الرئيسية

> ... ذهبنا إلى مطار بن غوريون. كان من المقرر أن نسافر جوا الساعة السادسة صباحًا. حرصنا على الوصول أبكر ما يمكن كي ينتهي الاستجواب مبكرًا. وصلنا إلى المطار قبل إقلاع الطائرة بأربع ساعات. عندما وصلنا إلى البوابة الخارجية للمطار، طلب منا الحارس أن نعرّف على أنفسنا وسألنا من أين أتينا. عندما قلنا إننا أتينا من منطقة الناصرة، أمرنا بإيقاف السيارة جانبًا. أنا أسافر كثيرًا إلى خارج البلاد وفي كل مرة وصلت فيها إلى البوابة وقلت إنني

> من منطقة الناصرة كانوا يأمرونني بالتوقف جانبًا ويحققون معي. في إحدى المرات قلت للحارس عند البوابة إنني من العفولة فعبرت دون أي استجواب.[10]

عند بوابة المدخل الرئيسي للمطار هنالك عدد من مسارات السير المتقابلة، يقف على كل واحد منها رجل أمن مسلح. وكل سيارة تمر من البوابة يشار إليها بالتوقف ويُسأل سائقها من أين أتى. ومن ثم يطلب من السائق أن يبرز بطاقة الهوية، حيث مسجل فيها مكان سكنى حاملها. وإذا علم رجل الأمن أن الحديث يدور عن عربي، فإنه يأمره بالوقوف جانب الشارع والانتظار. أحيانًا، يتم "تشخيص" المسافر العربي وفق مظهره الخارجي أو ملبسه، خصوصًا إذا كان المرء يرتدي زيًا إسلاميًا تقليديًا أو كان رجل دين مسيحيًا. وفي أحيان أخرى، يتم "التشخيص" حسب اللهجة أو نوع السيارة، على افتراض أن العرب معتادون على استعمال سيارات من أنواع معينة، من نوع سوبارو مثلا، أو سيارات قديمة أو تلك التي لا تظهر على لوحة أرقامها الأحرف IL (إختصار لكلمة "إسرائيل" بالإنجليزية).

بعد أن يوقف السائق سيارته بجانب الشارع، يحقق معه رجال الأمن حول هويته، ووجهة السفر، والهدف من السفر وما شابه. وفي الغالب يبقى السائق والمسافرون داخل السيارة عند الاستجواب، ولكن يطلب منهم أحيانًا أن يتوجهوا إلى غرفة جانبية. وخلال الاستجواب تدخل إلى المطار سيارات أخرى، لا يطلب من سائقيها التوقف بجانب الطريق والخضوع لاستجواب مماثل. وعندما يطلب من سيارات أخرى أن تتوقف، يتضح أن سائقيها هم عرب أيضًا.

يستمر الاستجواب في هذه المرحلة، غالبًا، بين خمس دقائق إلى نصف ساعة. وبعد استكماله، يواصل المسافرون طريقهم إلى داخل المطار.

فحص أمني تمييزي في مدخل قاعة المسافرين

> عند وصولنا إلى مبنى المطار، كان بعض الموظفين يقفون عند المدخل، فاستوقفونا للاستجواب وطالبونا بإبراز بطاقات الهوية. ثم بعد ذلك دخلنا ومشينا حتى وصلنا منطقة الاستجواب والتفتيش.[11]

يقف عند مدخل بناية قاعة المسافرين رجال أمن، يتفحصون الداخلين إليها بتمعن وتدقيق. وإذا انتابهم شعور بالشك والاشتباه – بناء على المظهر الخارجي، لغة الكلام أو اللهجة – بأن الداخل هو عربي، يهب رجال الأمن إلى إيقافه في حالات كثيرة، ويأمرونه بالتعريف على نفسه وإبراز تذكرة السفر. في هذه المرحلة لا تجري، على الأغلب، عملية استجواب وتفتيش جسدي أو تفتيش في الأمتعة، بل يدخل المسافر إلى قاعة المسافرين بعد أن عرّف على نفسه. عادة، لا تمتد هذه المرحلة أكثر من دقائق معدودة.

فحص أمني تمييزي قبل تنفيذ الـ"تشيك-إن"

> فور وصولنا إلى مطار بن غوريون، بدأنا نتعرض للمعاملة المسيئة. نحن، الفتيات العربيات، أخذونا جانبًا وأوقفونا للاستجواب، في حين أن الزميلات اليهوديات في البعثة لم يتعرضن لذلك. عندما ختموا لنا جوازات السفر، يبدو أن إحدى الموظفات أخطأت في لون الملصق الذي كان يجب أن تلصقه على جواز السفر التابع لي، فلفتت الموظفات الأخريات انتباهها بقولهن "أنت لا تعرفين التمييز!". أنا متأكدة أن القصد كان "ماذا، أنت لا تعرفين التمييز بين العربيات واليهوديات؟". هذا الأمر مسّ بي جدًا، وكأنه مكتوب على جبين كل إنسان فيما إذا كان عربيًا أو يهوديًا.[12]

يوجد داخل بناية قاعة المسافرين عدد من المسارات التي تؤدي إلى نقطة الـ"تشيك-إن". في نهاية المسار، قبل النقطة، يقف رجل أمن ليسأل كل مسافر عن هويته. إذا كان الحديث يدور عن مسافر يهودي، فإنه يوجّه غالبًا ليواصل طريقه فورًا إلى مكان تنفيذ الـ"تشيك-إن"، دون أي استجواب خاص. وفي حالات معينة يجري استجواب قصير للمسافرين اليهود، وفي أحيان متباعدة يتم التفتيش في أمتعتهم. وحتى في هذه الحالات، يدور الحديث عن تفتيش سطحي.

ولكن، عندما يكون المسافر عربيًا، فإنه "يعالج"، دائمًا تقريبًا، بشكل مختلف. فيقاد المسافر العربي جانبًا على يد رجل الأمن، الذي يقوم باستجوابه حول تفاصيل السفر وهدفه. كما يقوم رجل الأمن بالتفتيش في أمتعة المسافر، أمام الجمهور. وعلى الأغلب يمر المسافرون العرب في المسار المخصص للمواطنين الإسرائيليين، ولكن أحيانًا بعد تشخيصهم كعرب، يتم

توجيههم من قبل رجل الأمن إلى المسار المخصص للمسافرين الأجانب أو يتم إخراجهم من الطابور ويطلب منهم الانتظار جانبًا.

بعد إجراءات الفحص، يلصق رجل الأمن على حقائب المسافرين العرب ملصقًا مختلفًا بلونه عن ذلك الملصق على حقائب المسافرين اليهود. تظهر على ظهر الملصق رموز رقمية. ألوان الملصقات غير ثابتة، وتتغير بين الحين والآخر (يتم إلصاق ملصقات ذات ألوان مختلفة للمسافرين العرب واليهود أيضًا داخل جوازات السفر بعد ختمها). وأحيانًا يقوم رجال الأمن بإدخال قطعة بلاستيكية إلى حقيبة المسافر العربي فتلتصق بها بشكل وثيق من الداخل، بحيث يصعب إزالتها. هذه الملصقات تميز المسافرين العرب عن اليهود، وتهدف، على ما يبدو، إلى الإشارة لمستوى الخطر الأمني المتوقع من المسافرين. الفرضية، في هذه الحالات، هي أن المسافرين العرب يشكلون خطرًا أمنيًا.

في هذه المرحلة يدعو رجلُ الأمن رجلَ أمن آخر، ليقتاد المسافر العربي إلى غرفة جانبية. في هذه الغرفة يتم استجواب المسافر العربي ثانية، بشكل أدق من السابق. إذ يتطرق قسم من الأسئلة المشمولة في الاستجواب إلى تفاصيل السفر ووجهته، وقسم منها أسئلة شخصية، لا صلة لها بأمن وسلامة الرحلة الجوية والمسافرين الآخرين. ومن ضمن ذلك، يُسأل المسافرون العرب عن وجهة السفر، وعن هدف السفر، وأين سيبيتون، ولماذا اختاروا النزول في هذا المكان، ومع من سيلتقون خلال السفر، ومن أين اشتروا تذكرة السفر، ومن دفع تكلفتها وهل يستطيعون إبراز وصولات، وما هو مجال عملهم، ولماذا اختاروا هذه المهنة أو غيرها، وما إلى ذلك. كما يطلب من المسافرين أن يقدموا معلومات حول أفراد عائلتهم: بماذا يعمل الأب، كم من الإخوة والأخوات لديهم، وما هو مجال عملهم وما شابه. كما يطلب من المسافرين أيضًا أن يدعموا أجوبتهم، بواسطة إبراز وثائق وتسليم أرقام هواتف وعناوين الأشخاص الذين سيلتقون معهم والأمكنة التي سيقومون بزيارتها. وأحيانًا، يطلب من المسافرين أن يبرزوا وثائق سرية. فقد يطلب من المحامين مثلا، أن يبرزوا وثائق تسري عليها سرية محام- زبون.

تنويعة المجالات التي يسأل عنها المسافرون تخلق انطباعًا أن الحديث يدور عمليًا عن عمل استخباراتي، هدفه عام ولا صلة له بالذات بأمن وسلامة الطائرة والمسافرين. ويشعر العديد من المسافرين العرب أنه يتم التحقيق معهم كمشتبهين بارتكاب جريمة ما.

في هذه المرحلة، بعد أن تم استجواب المسافر العربي مرتين من قبل رجال أمن مختلفين، يتم فحص كل الحقائب بواسطة آلة كشف المعادن، وبعد ذلك يجري التفتيش اليدوي الدقيق، حتى وإن لم يظهر أي شيء مشبوه خلال فحص الآلة. وخلال التفتيش اليدوي يتم إفراغ الحقائب من محتوياتها ويفحص كل غرض على حدة. ثم تنقل الحقائب الفارغة نفسها لفحص أضافي بجهاز كشف المعادن. وتؤخذ أدوات معينة، وبالذات أجهزة الكترونية مثل حواسيب نقالة، مسجلات، أجهزة عازف MP3 وما شابه، للفحص في المختبر. وقبل تحويلها إلى المختبر يقوم رجال الأمن بتشغيل الحواسيب وفحص محتوى الملفات في الحاسوب، من خلال المس الخطير بحق الخصوصية. وفي حالات عديدة تتضرر أجهزة مختلفة خلال الفحوصات، وفي حالات أخرى تحجز الأجهزة في المطار لأيام أو حتى أسابيع، قبل أن ترسل لأصحابها. وحتى الأغراض الشخصية للغاية غير معفية من الفحص الدقيق. وفي النهاية، يعيد رجال الأمن الأمتعة إلى الحقيبة، دون أي ترتيب. ونتيجة لذلك تنكسر أحيانًا أغراض في الحقائب خلال الرحلة الجوية، وتنسكب سوائل داخل الحقيبة. يجري التفتيش في الحقائب في أغلب الأحيان بحضور المسافر، ولكن في حالات معينة يمنع من التواجد خلال الفحص.

وكما أسلفنا، يجري الاستجواب وفحص الأمتعة في أغلب الأحيان في غرفة منفردة، ولكن في حالات كثيرة تجري في قاعة المسافرين، أمام أعين الجميع. وهذا السلوك يسبب إهانة أكبر، ويشجع المسافرين الآخرين على أن يروا في المسافر العربي "إنسانًا مشبوهًا".

بعد استكمال فحص الأمتعة، تأتي مرحلة التفتيش الجسدي. يؤخذ المسافر العربي إلى غرفة صغيرة، ويطلب منه خلع حذائه ونزع حزامه، وحينها يجري تفتيش دقيق على جسمه: رجال الأمن يتحسسون ملابسه وجسده، وأحيانًا حتى يلمسون أعضاءه الحساسة، فيدخلون أيديهم داخل الملابس. وفي حالات كثيرة يطلب من المسافرين أن يخلعوا كل ملابسهم ما عدا الملابس الداخلية التحتية.

فحص أمني تمييزي قبل ختم جوازات السفر

> وكنت دائما، بعد أن أتخطى مسار الفحوصات الأمنية ومرحلة الـ"تشيك-إن" في مطار بن غوريون، في قاعة المسافرين رقم 3، أصل إلى قاعة كبيرة ومن ثم إلى بوابة الخروج (قبل ختم جوازات

السفر). وتتوزع الطريق بعد البوابة إلى عدة مسارات. وفي كل مسار توجد هناك مناضد وآلات كشف المعادن. عند البوابة يقف رجل أمن يحدد للمسافرين أي مسار عليهم أن يسلكوا. وقد لاحظت أنهم كانوا دائماً يوجهونني إلى المسار رقم 1 أو 14، الموجودين في الأطراف، حتى لو كانا مكتظين وبقية المسارات خالية. في هذين المسارين يُطلب منك خلع حذائك، وهذا لا يحدث في بقية المسارات. ودائمًا، يقف في هذين المسارين أشخاص من مجموعتين: عرب وأجانب.[13]

بعد أن استكملت كل الفحوصات، التي تستمر بين ساعتين إلى أربع ساعات، "يتحرر" المسافر العربي من الفحص الأمني الدقيق ويتوجه إلى نقطة الـ"تشيك-إن"، وهناك يسلم أمتعته. وبعد ذلك يتوجه إلى بوابة داخلية من أجل ختم جواز السفر والدخول إلى منطقة الحوانيت المعفية من الجمرك وانتظار الطائرة. وعند ختم جواز السفر، إذا كان المسافر عربيًا، فأنه دائمًا تقريبًا يتم إلصاق ملصق داخل جواز سفره ذات لون مختلف عن المصلق الذي يلصق داخل جواز السفر للمسافر اليهودي. وخلف البوابة، تنقسم الطريق إلى عدة مسارات، في حين تنتصب في كل واحد منها آلة كشف المعادن يشغلها رجل أمن. وفي البوابة الداخلية يقف رجل أمن يفحص جوازات كل المسافرين ويوجههم إلى المسارات المختلفة. ويظهر من المعلومات، التي جمعتها المنظمات المحققة، أن جميع المسافرين العرب يتم توجيههم إلى المسارات المؤدية إلى البوابات 1 أو 14، حتى في الحالات التي تكون فيها هذه المسارات مكتظة وبقية المسارات خالية. وعند هذه البوابات يطلب من المسافرين أن يسلموا للفحص ساعات، جزادين وحقائب يد والقيام ثانية بخلع أحذيتهم ونزع أحزمتهم. وبعد أن تفحص هذه الأشياء بآلة كشف المعادن تعاد للمسافر. في هذه المرحلة يتم ختم جواز سفر المسافر ويسمح له بالدخول إلى منطقة الحوانيت المعفية من الجمرك، ومن هناك يصعد في نهاية المطاف إلى الطائرة.

مرافقة رجال الأمن

بعد خروجنا من غرفة التفتيش، واستمرارنا في إجراءات السفر الأخرى للوصول إلى الحوانيت المعفية من الجمرك ومن ثم

> الانتظار حتى الصعود إلى الطائرة، قامت إحدى الموظفات بمرافقتنا وبتوجيه ملاحظات لنا بأنه ممنوع أن نتحرك أو أن نتكلم مع أحد حتى وصولنا إلى الطائرة. وهنا لم أعد أحتمل وطلبت رؤية المسؤول، واحتدم النقاش ومن ثم الصراخ بيننا وصرخت في وجههم بأن تصرفات مذلة ومهينة كهذه تنم عن توجه عنصري.[14]

ثمة مرحلة أخرى من مراحل الفحص الأمني التمييزي وهي مرافقة رجل الأمن. فبعد أن استكملت عملية الفحوصات الأمنية وتوجه المسافرون العرب إلى نقاط الـ"تشيك-إن" وشبابيك ختم جوازات السفر، يواصل أحيانًا رجل أمن مرافقتهم بشكل لصيق حتى مدخل منطقة الحوانيت المعفية من الجمرك، وأحيانًا حتى بوابة الصعود إلى الطائرة نفسها. وفي حالات معينة يمنع رجل الأمن المرافق المسافرين العرب من التحدث مع مسافرين آخرين في المطار حتى إقلاع الطائرة. ويشعر المسافرون العرب أنهم عرّفوا كـ"معتقلين خطرين" يحتاجون إلى حراسة شخصية، لأنهم كعرب، "يُتوقع" أن يتصرفوا بشكل يشكل خطرًا على زملائهم في الرحلة الجوية. وهذه التدابير تزيد من الشعور بالإذلال، والاغتراب والإهانة لدى المسافرين العرب.

حظر حمل أغراض في الطائرة

> قالوا لي إنني لا أستطيع حمل الحاسوب النقال إلى الطائرة، وأنهم مضطرون إلى فحصه ثانية. فأخذوه وفحصوه مرة أخرى بالآلة ثم وضعوه في علبة كرتون. كل هذا، في حين أن بقية المسافرين، الذين كان بحوزتهم حاسوب نقال، قام كل منهم بحمل حاسوبه إلى الطائرة دون أي مشكلة. وعندما سألتهم عن سبب ذلك، أجابوني بأن هذه مسألة أمنية وأنهم لا يستطيعون إعطائي جوابًا. أنا شخصيًا عرفت الجواب: لأنني عربية. لو كان إسمي ريفقه أو روتم أو موشيه [أسماء يهودية] لكان الوضع مختلفًا تمامًا.[15]

وثمة وجه آخر للتمييز المجحف ضد المواطنين العرب في المطار وهو منعهم من حمل أغراض مختلفة إلى الطائرة. يدور الحديث عن أغراض صغيرة، يسمح للمسافرين غالبًا بحملها معهم إلى الطائرة دون إزعاج: حقائب صغيرة، حواسيب نقالة وما شابه. وفي حالات

كثيـرة منع رجال الأمـن مواطنين عرب من حمل هذه الأغراض بحجـة الضرورة الأمنية، دون مبرر، ودون أن يسـري الحظر على مسـافرين آخرين. هذا، رغم أن أغراض هؤلاء المسـافرين قد تم فحصها بشكل دقيق بواسطة آلة كشف المعادن، وكذلك بشكل يدوي.

تأخر عن الرحلة الجوية

> رأينـا أن السـاعة أصبحـت 30 : 04، وبسـبب كل هـذه التأخيـرات طلبنـا من أحـد الموظفين أن يهتم بتسـجيلنا وإجراء عملية الـ "تشـيك-إن"، في غضـون ذلـك، كي تحفظ لنـا أماكن مناسـبة فـي الطائرة. ذهـب الموظف ليعالـج الأمـر، لكنه عـاد في السـاعة 30 : 05 وقـال لنا أنه، لـم تعد هناك أماكن في الطائرة وقد أغلقت الطائرة. وحينها، شعرنا بصدمة. كيف يمكن ألا تكـون أماكـن فـي الطائرة في حيـن أننا وصلنـا مبكرًا جـدًا، وعبرنا كل كابوس الاستجواب. بعد ساعات من التفتيش المذل والمهين لم نصعد إلى الطائرة في النهاية. ولكي "يعوضونا" اقترحوا علينا عدة بدائل، مثل السفر إلـى برشـلونه ومن هنـاك إيابًا إلى روما، أو نسـافر إلى ميونـخ ومن ثم إلى روما. رفضنا كل الاقتراحات وطلبنا منهم أن يمكّنونا من السفر في الغداة بـ "إل-إيطاليا". وكتعويض لنا، أعطوا كل واحد منا 200 دولار.[16]

تصف هذه الشهادة أحد أبعاد الفحص الأمني التمييزي الذي يجرى للمسافرين العرب – تفويت الرحلة الجوية بسبب "تأخير" المسافرين إثر طول مدة الفحص. يدأب المسافرون العرب على التبكيـر جدًا فـي وصولهم إلى المطار من منطلـق معرفتهم بالفحص التمييـزي والمطول الذي ينتظرهـم. ولكن، في حالات معينة لم يتسـنّ لبعض المسـافرين العرب الانضمـام إلى الرحلة الجوية، رغم وصولهم إلى المطار مبكرًا جدًا. بعد أن جُرجروا وأهينوا على مدى أربع ساعات كاملة، بُشـر هؤلاء المسـافرون بأنهم لا يستطيعون الصعود إلى الطائرة، حيث أنهم "تأخروا" عـن الرحلـة الجوية. فـي بعض الحـالات تدّخل رجـال الأمن ومكنـوا المسـافرين العرب من الصعـود إلـى الطائـرة، حتـى بتأخير ملموس. وفـي الحالات التي لـم يتمكّن فيها المسـافرون العرب من الالتحاق بالرحلة الجوية، أعطيت لهم تعويضات مالية.

تحقير وإهانة

> لقد كانت معاملة الموظفين، منفذي الفحص والتفتيش، معاملة فظة ومهينة، معاملة عدم احترام بشكل جلي. أنا مضطرة للقول إنها انعكست في كل كلمة ونظرة منهم. كانت هذه تجربة قاسية جدا، لم أمر بمثلها في حياتي.[17]

أكد المسافرون العرب، الذين أدلوا بشهاداتهم للمنظمات المحققة، أنهم شعروا بالإذلال والإهانة خلال الفحص الأمني التمييزي. ونبع هذا الشعور من أمرين: أولاً، من مجرد الفحص التمييزي، الذي يخضع له المسافرون العرب فقط. وكان الشعور بالإهانة قاسيًا بشكل خاص في أوساط عرب سافروا بصحبة يهود في إطار المجموعة نفسها ولنفس الوجهة، بعد أن تم فصلهم عن زملائهم من أجل الفحص التمييزي. وثانيًا، نتيجة لطريقة تنفيذ الفحص. فقد ذكر المسافرون العرب أن الشعور بالإهانة ازداد بسبب معاملتهم باستخفاف من قبل رجال الأمن. وحسب أقوالهم، تعامل معهم رجال الأمن كمن يشكلون "تهديدًا أمنيًا" على المسافرين الآخرين، وعليه يستحقون معاملة مختلفة. وفي حالات كثيرة تحدث المسافرون عن تصرف فظ ومهين وقالوا إنهم شعروا بأن رجال الأمن لا يرون فيهم مواطنين في الدولة، إنما ينظرون إليهم كأناس مشبوهين، من منطلق انتمائهم لمجموعة أثنية وقومية. وبشكل عام، شعر المسافرون العرب أن رجال الأمن يتعاملون معهم كمواطنين من الدرجة الثانية.

وازداد الشعور بالإهانة خاصة عند التفتيش الجسدي، بسبب الطريقة التي نفذ بها، من خلال المس بخصوصية الفرد. وفي الحالات التي تم فيها الفحص التمييزي في القاعة، أمام أعين الجميع، كان الشعور بالإهانة قاسيًا بشكل خاص، إذ أصبح المسافرون العرب الآن "مشبوهين" بأعين بقية المسافرين أيضًا.

في كثير من الحالات تأخر المسافرون العرب عن الرحلة الجوية بسبب الفحوصات المتواصلة، التي تمتد حتى أربع ساعات. ففي هذه الحالات جذب دخولهم المتأخر انتباه المسافرين الآخرين. هؤلاء فهموا على الأغلب أن الحديث يدور عن عرب مروا بفحص أمني مشدّد، ذلك لأنهم رأوهم قبل ذلك وقت الاستجواب، الذي تم أمام أعين الجميع، أو لأنهم شخّصوهم كعرب بسبب مظهرهم الخارجي أو لغة حديثهم، أو أنهم افترضوا سلفًا أن من يطلب منه أن يخضع لفحص أمني دقيق هو بالضرورة عربي.

فحص أمني تمييزي في مطارات خارج البلاد

يستطيع المسافرون الإسرائيليون والأجانب المعنيون بالوصول من الخارج إلى إسرائيل الاختيار بين شركات طيران مختلفة، إسرائيلية وأجنبية. وفي طريقه إلى إسرائيل يمر كل مسافر فحوصات أمنية روتينية تنفذ بأيدي رجال الأمن المحليين في الدولة التي يسافر منها جوًا. وفي حالة شركات طيران أجنبية تجري فحوصات محلية فقط. بيد أنه، عندما يدور الحديث عن شركات طيران إسرائيلية، تضاف إليها فحوصات أمنية تنفذ بأيدي رجال أمن إسرائيليين، في المطار الأجنبي الذي تقلع منه الطائرة باتجاه إسرائيل.

من المعلومات التي جمعت عبر المنظمات المحققة ومن الشهادات التي أخذت من المسافرين العرب الذين خاضوا تجربة الفحص الأمني بأيدي رجال أمن إسرائيليين خارج البلاد[18] يظهر، أنه أيضًا في المطارات الأجنبية ينفذ رجال الأمن الإسرائيليون فحوصات أمنية تمييزية للمسافرين العرب. وهذا الفحص يوازي الفحص التمييزي في مطار بن غوريون، في حين أن المسافرين اليهود معفيون منه.

غالبًا ما يعرف رجال الأمن الإسرائيليون مسبقًا وصول المسافر العربي، على ما يبدو بناء على قائمة المسافرين لشركة الطيران. فينتظر رجال الأمن الإسرائيليون المسافر العربي عند نقطة الجوازات، ويأمرونه بمرافقتهم إلى غرفة جانبية.[19] هذه الغرفة موجودة غالبًا في الطابق الذي يقع تحت قاعات الـ" تشيك-إن" وختم جوازات السفر. وفي الغرفة الجانبية يمر المسافر العربي مسارًا مذلا ومرهقًا من الاستجواب، يدور غالبًا حول أفعال المسافر في الدولة التي مكث فيها: أين كان مبيته، ما هي الأماكن التي زارها، مع من التقى، وأسئلة شبيهة إضافية طبيعتها استخباراتية لا صلة لها بأمن المسافرين والرحلة الجوية. كما يطلب من المسافر العربي أن يدعّم أقواله بواسطة إبراز وصولات، وثائق أو أسماء وأرقام هواتف الأشخاص الذين التقى معهم.

بعد الاستجواب تأتي مرحلة التفتيش الجسدي. في حالات كثيرة، يأمر رجال الأمن المسافر العربي بخلع كل ملابسه، باستثناء الملابس الداخلية السفلية، ويجرون فحصًا تدقيقيًا على جسده، من خلال لمس أعضائه الحساسة. ثم يجري الفحص الدقيق في حقائبه وأمتعته الشخصية. وفي حالات كثيرة يأمر رجال الأمن المسافر العربي بإفراغ محتويات حقائبه ونقلها

إلـى أكياس وعلب، من أجل التفتيش. وبعد ذلك يبلغ المسـافر بأنه لا يسـتطيع أن يحمل معه الحقائـب نفسـها، بحجة أنه لا يوجد فـي هذا المطار جهاز ملائم لفحصهـا، ولا بد من نقلها في طائرة إلى مكان آخر، حيث يتم فحصها هناك ومن هناك ترسـل إلى إسـرائيل خلال يومين أو ثلاثـة أيام. فيضطر المسـافر العربي إلى العودة لإسـرائيل، حاملا أمتعتـه في علب وأكياس نايلـون، علـى أمل أن تعود الحقائب إليه خلال بضعة أيـام. رغم أنه تتم إعادة الحقائب غالبًا، إلا أنهـا تعـود أحيانًا بعـد أن تم تمزيقهـا، وأحيانًا لا تعـود بتاتًا. وكما في مطـار بن غوريون، هنـا أيضًا يمنع رجال الأمن، أحيانًا، المسـافرين من الصعود إلى الطائرة مع أغراض مختلفة. فالمسـافرون العـرب الذين بحوزتهم حواسـيب نقالة يطلـب منهم إيداعها لـدى رجال الأمن مـن أجـل فحصها وفحص الملفات المحفوظة في الحاسـوب، واعدين إياهم بإعادتها خلال أيـام معـدودة. في حالات كثيـرة أعيد الحاسـوب النقال إلى المسـافرين بعد أن تـم تخريبه أو لحقت به أضرار.

بعـد اسـتكمال الفحص الأمنـي التمييزي، تعلّم أمتعة المسـافر العربي بملصقـات يكون لونها والرمـوز المطبوعة عليها مختلفـة عن تلك التي تلصق على أمتعة المسـافرين اليهود. وأحيانًا، حتـى فـي المطـارات الأجنبية، يرافـق رجال أمـن إسـرائيليون المسـافرين العرب حتـى بوابة الصعود إلى الطائرة.

لقد أبدى المسـافرون العرب، مرات عديدة، تذمرهم من المعاملة المختلفة والمجحفة، التـي يمارسـها تجاههـم رجـال الأمـن الإسـرائيليون. وإزاء ذلـك يكـرر رجـال الأمـن الإسرائيليون الأجوبة نفسها: إذا كانوا غير راضين من المعاملة، بإمكانهم أن يسافروا عبر شركات طيران أجنبية.

وأكـد المسـافرون العـرب الذيـن خضعـوا لفحـص أمنـي تمييـزي في مطـارات أجنبيـة بأيدي رجال أمن إسـرائيليين أنهم شـعروا بالإذلال والإهانة. كما شـعر المسـافرون بـأن رجال الأمن لا يعاملونهـم كمواطنـي الدولـة إنمـا كأشـخاص مشـبوهين يريـدون زيارتها. فقـد أدلى بعض المسافرين العرب بأنهم عندما مكثوا في غرف الفحص الجانبية، مكث فيها، بالإضافة إليهم، مسـافرون عرب آخرون فقط، ومسـافرون أجانب أرادوا زيارة إسرائيل.[20] لم يذكر أي شخص منهم في شهادته للمنظمات المحققة أنه التقى في هذه الغرف مسافرين يهود.

للتلخيص، يمكن القول إن المسافرين العرب الذين يسافرون جوًا إلى إسرائيل عبر شركات طيران إسرائيلية يمرون بتجربة مهينة، تشبه تلك المعروفة لهم في مطار بن غوريون.

إحدى الحالات التي وصلت المنظمات المحققة تكشف جيدًا معاملة التمييز، من قبل شركات الطيران الإسرائيلية، للمسافرين العرب. وليد خطبا، مهندس في شركة الهاي-تك "كمتيك" (Camtek) في مجدال هعيمق (المجيدل)، أرسل في أواخر سنة 2005 لدورة استكمال من قبل عمله في الولايات المتحدة. سافر وليد بطائرة تابعة لشركة إل-عال، وفي طريقة إلى البلاد خضع لفحص أمني مكثف ومهين بأيدي رجال أمن إسرائيليين.[21] وفور عودته إلى البلاد قدم وليد شكوى لشركة إل-عال، عن طريق الشركة التي يعمل بها. في تاريخ 15/ 3/ 2006 جرى لقاء بينه وبين ممثلي إل-عال بحضور ممثلي "كمتيك". وأوضحت ممثلة إل-عال في اللقاء أن الفحوصات الأمنية في المطارات هي شأن جهاز الأمن العام وليست بمسؤولية شركة إل-عال. وفي الوقت نفسه، أبرزت الممثلة لوليد استمارة واقترحت عليه أن يعبئها ويوقع عليها. على حد زعمها، تعبئة هذه الاستمارة قد تقصر إجراءات الفحوصات الأمنية مستقبلا، إذا كان سيسافر عبر شركة إل-عال. لكن وليد رفض التوقيع على الاستمارة.[22] وتجسّد هذه الحالة إلى أي مدى يشكل الفحص الأمني التمييزي جزءًا من نمط التعامل الثابت والدائم لشركات الطيران الإسرائيلية تجاه المواطنين العرب في المطارات خارج البلاد. ففي هذه الحالة يطالب المسافر العربي بتعبئة استمارة خاصة سلفًا لكي يثبت أنه لا يشكل "تهديدًا أمنيًا"، على أمل أن يتجنب الفحص التمييزي. المسافرون العرب معرفون، إذًا، سلفًا كـ "تهديد أمني"، إلا إذا أثبت عكس ذلك.

وحيال الشكاوى التي وصلت إلى المنظمات المحققة من مواطنين عرب مروا بفحص أمني تمييزي في المطارات خارج البلاد، توجهت المنظمات لشركة إل-عال وأربعة مطارات في الخارج - نيويورك بالولايات المتحدة، باريس بفرنسا، جينيف بسويسرا وفيينا بالنمسا - وطلبت أن تعرف ما هو مصدر صلاحيات رجال الأمن الإسرائيليين العاملين في هذه المطارات، الذين يطبقون فيها سياسة تمييز بين المسافرين على خلفية قومية وعرقية. شركة إل-عال رفضت تزويد معلومات حول التدابير المتفق عليها بينها وبين السلطات في الدول الأجنبية. وجاء من إدارة مطار فيينا أنه **لا يوجد** لها أي تأثير على التدابير الأمنية الخاصة بشركة

إل-عـال فـي المطار، بينما قالـت إدارة مطار جينيـف إن إل-عال تنفذ في المـكان تدابير أمنية إضافيـة وخاصة تجاه مسـافريها، وأن هذه التدابير **حصلت على مصادقة من حكومة سويسـرا.** كمـا ذكـرت إدارة هـذا المطـار أنه **ليـس من وظيفتهـا** أن تتابـع تنفيذ هـذه التدابيـر والتعليمات الأمنيـة. ومـع هـذا، أضافـت الإدارة أنها تشـدد على التوضيح للشـركة أن عليهـا أن تطبق هذه التعليمات بشكل متساو.[23] أما من بقية المطارات فلم نتلق أجوبة.

ويتضـح مـن الأجوبة التي تلقيناها أن إدارات المطارات تسـمح لشـركات الطيران الإسـرائيلية أن تتخـذ تدابيـر أمنية إضافية وخاصـة تنفذ من قبل رجال أمن إسـرائيليين، مـن أجل الاهتمام بأمـن مسـافريها. الدول التـي يعمل رجال الأمن الإسـرائيليون على أراضيهـا لا تتدخل بطريقة ممارسـة التدابيـر ولا تراقـب طريقة تنفيذ الفحوصـات الأمنية. وتعتقد المنظمـات المحققة إنه لمن المسـتهجن جدًا أن لا تكلف هذه الدول نفسـها مراقبة أفعال رجال الأمن الإسرائيليين في منطقـة نفوذهـا، وخاصة حيال التدابير التمييزية والمهينة التي يعمـل هؤلاء وفقها. هذه التدابير تنتهك حقوق الإنسان، وبالتالي تنتهك القوانين الداخلية في هذه الدول أيضًا، وكذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وعلمـت المنظمـات المحققة أيضـا أنه تقرّر في قرار الحكم الصادر عـن محكمة في هنغاريا، بشـأن دعوى قدمت ضد شـركة إل-عال، أنه لا يحق لرجال أمن إسـرائيليين ممارسـة عملهم على الأراضي الهنغارية بموجب الإجراءات الداخلية (الإسرائيلية)، طالما أن هذه الإجراءات تتناقض والقانون الداخلي في هنغاريا.

وكان أوري ديفيـس، وهـو مواطن إسـرائيلي يهودي ينتمي إلى تيار اليسـار الإسـرائيلي، أراد السـفر جـوًا من بودبسـت، عاصمة هنغاريا، إلى إسـرائيل، عبر شـركة الطيران الإسـرائيلية، إل-عال. وعندما وصل أوري إلى المطار في بودبست أمره موظفون إسرائيليون بمرافقتهم إلى غرفـة جانبية، حيث اسـتجوبوه هنـاك.[24] وأراد رجال الأمن إجراء تفتيش فـي أمتعته وأغراضه الشـخصية فـي غيابه، لكنه رفض ذلك وأصرّ أن يكون حاضرًا وشـاهدًا علـى التفتيش. فرفض الموظفون بدورهم ذلك ومنعوه من السفر إلى إسرائيل في طائرة تابعة لشركة إل-عال.

فمـا كان مـن أوري إلا أن رفـع دعـوى ضد شـركة إل-عـال في محكمـة هنغاريـة، طالب فيها بتعويضـات عـن انتهـاك حقوقه فـي الكرامة والمسـاواة وحرية الحركـة. فقبلـت المحكمة في

هنغاريا دعواه وأكدت في قرار حكمها أن موظفي إل-عال تصرّفوا بما يتناقض وقوانين هنغاريا عندما طلبوا تفتيش أمتعته وأغراضه الشخصية دون حضوره. كما قررت المحكمة أن موظفي إل-عال لا يمارسون عملهم في المطار بهنغاريا كموظفين رسميين، وأن وظيفتهم تقتصر على الفحوصات الأمنية البحتة. وتنبع أهمية قرار الحكم هذا من التأكيد أنه لا يجوز أن تتناقض التعليمات الداخلية، التي يعمل رجال الأمن التابعون لشركة إل-عال بموجبها، مع القانون الداخلي في هنغاريا، ومن أن قوانين الدولة لا تجيز تنفيذ هذه العمليات لمن هو ليس بمثابة موظف رسمي.

استخلاصات

تمييز على خلفية الانتماء القومي

رأينا في الفصول السابقة كيف يجري للمسافرين العرب فحص أمني خاص وتمييزي. ويظهر من المعلومات التي جمعت أن الحديث لا يدور عن حالات منفردة أو ظاهرة طارئة، بل سياسة منهجية تمارس بشكل دائم تجاه مسافرين عرب بسبب انتمائهم القومي. هذا السلوك لا يمس فقط بالفرد منفردًا، بل له أبعاد سلبية على العلاقات المتبادلة بين المواطنين اليهود والمواطنين العرب في إسرائيل، الموجودين أصلا في حالة توتر دائم. هذا النهج المؤذي يعزز الشعور بالتمييز العنصري المتغلغل في قلوب المواطنين العرب، ويقوي شعورهم بأنهم يعتبرون مواطنين "درجة ثانية" في الدولة.

دأبت سلطات المطارات على نفي الادعاءات بشأن الفحص الأمني التمييزي على خلفية الانتماء القومي. فحسب مزاعمها، لا يشكل الانتماء القومي للمسافر عاملا بقرار تنفيذ فحوصات أمنية خاصة. هذا القرار، تدعي السلطات، يتخذ بناء على المواصفات الشخصية لكل مسافر وآخر، من أجل الحفاظ على أمن وسلامة المسافرين الآخرين، كما يلزمها القانون.[25] ولكن في الواقع، يتبيّن من هذا التقرير، أن قرار تنفيذ فحص أمني تمييزي ضد المسافرين العرب يتخذ وفق عامل واحد ووحيد – الانتماء للقومية العربية.

في شهر حزيران 2006 نشر في الصحف أن جهاز المخابرات العامة أصدر توجيهات لشركة الطيران "تمير تعوفاه"، التي تشغل خط طيران من روش بينا وكريات شمونه إلى تل أبيب، بالسماح لليهود فقط السفر جوًا في طائراتها. وجاء هذا، وفق النشر، بسبب خلل في آلة كشف المعادن التي من المفروض أن تعمل في محطة المسافرين الجديدة في كريات شمونه.[26] في أعقاب كشف القضية في صحيفة "هآرتس" وبعد تدخل جهات مختلفة، ومن بينها المنظمات المحققة، أمر المدير العام لوزارة المواصلات مدير قسم الأمن في الوزارة التزود فورًا بآلة كشف المعادن ووضعها بشكل مؤقت في محطة المسافرين القديمة. هذا، إلى أن يتم إيجاد

حل دائم يمكّن من تشغيل آلة كشف معادن ثابتة في محطة المسافرين الجديدة.[27] لكن، حتى بعد إصدار هذا الأمر، تواصل التمييز ضد المسافرين العرب.[28] وجاء من وزارة المواصلات أنه "لا يدور الحديث بتاتًا عن تمييز عنصري إنما عن خلل فني بجهاز الفحص الذي يشغل في مطار كريات شمونه، بواسطة صاحب امتياز من القطاع الخاص."

هذا الحادث، وكذلك ردّ وزارة المواصلات، يكشفان التوجه العنصري للسلطات تجاه المواطنين العرب. فوفق وجهة نظرهم، الخلل في آلة كشف المعادن لا يسمح للمواطنين العرب بالسفر جوًا، لكن هذا الأمر لا يسري على المواطنين اليهود. يظهر الأمر بوضوح كيف أن ممارسات التمييز العنصرية، على خلفية قومية، هي التي تقف في صلب التدابير التي تنفذ في المطارات، وليس الفحص الشخصي وفق ظروف كل مسافر وآخر.[29]

وفي الواقع، يشكل الفحص الأمني التمييزي في المطارات جزءًا لا يتجزأ من ممارسات التمييز التي يصطدم بها المواطنون العرب في إسرائيل في أماكن عامة مختلفة، وعند الحصول على خدمات في كل مجالات الحياة في الدولة.[30] على مرّ السنوات، وخاصة بعد أحداث أكتوبر 2000، ازدادت حالات التمييز، ومن بينها سجلت أحداث مثل منع دخول عرب لبركة سباحة،[31] ورفض قبول مواطنين عرب كأعضاء في مركز رياضي،[32] وعدم تقديم خدمات من قبل شركة بيزك،[33] ورفض قبول طفلة لروضة أطفال يهودية[34] والتقاط صور لعرب في المجمعات التجارية في بلدات يهودية من قبل الشرطة.[35] إذًا، الفحص الأمني التمييزي في المطارات ليس شاذًا في كينونة الحياة في إسرائيل، ويشكل جزءًا لا يتجزأ من التوجه العنصري التمييزي للسلطات تجاه المواطنين العرب في الدولة.

تهديد أمني ورقابة على المواطنين العرب

الفحص الأمني التمييزي، الذي يمارس ضد المسافرين العرب، مبني على وجهة النظر المتجذرة عميقًا في أوساط سلطات الحكم منذ قيام الدولة، ومفادها أن المواطنين العرب يشكلون "تهديدًا أمنيًا" كامنًا على الدولة اليهودية.[36] وكانت بداية هذا التوجه تكمن في الحكم العسكري الذي فرض على المواطنين العرب مع قيام الدولة سنة 1948 وبقي على حاله حتى سنة 1966. وكانت الوظيفة المركزية لهذا الحكم ممارسة مراقبة خاصة

على المواطنين العرب. وكانت لهذه المراقبة، التي عرّفت كـ "مراقبة أمنية" على سكان "معادين"، والذين عرّفوا أيضًا كـ "طابور خامس" قد ينضم لأعداء الدولة من الخارج، تعبيرات عديدة. فقد شملت سلب حرية التحرك، وحرية التجمع وحرية النشاط العام من المواطنين العرب. وبرّرت الدولة هذا الحكم العسكري على المستوى الفكري والشعبي والسياسي بادعاء أن الأقلية العربية، التي كان تعدادها حينذاك 150 ألف نسمة فقط (12% من مجموع سكان الدولة)، تشكل خطرًا أمنيًا على وجود الدولة اليهودية. دافيد بن غوريون نفسه، في خطاباته بالكنيست، صرّح أن مجرد الوجود العربي في إسرائيل هو تهديد أمني أكبر من "العدو العربي من الخارج". إذًا، لقد رأى قياديو الدولة في الحكم العسكري، أداة أساسية لتشديد الرقابة على المواطنين العرب والسيطرة عليهم، لمنع تنظيم عربي على المستوى القطري، ولإقصاء المواطنين العرب عن الأجهزة المختلفة للدولة ودفع خطة تهويد البلاد إلى الأمام.[37]

لقد ألغي الحكم العسكري قبل 40 سنة، لكن المنطلقات التي بني عليها، والتي ترى في المواطنين العرب "تهديدًا أمنيًا"، لم تختف معه، فما زالت سائدة، تحت السقف نفسه، حتى يومنا هذا. حدثان مركزيان في تاريخ الدولة يظهران بشكل ملموس أنه لم يطرأ تغيير محسوس على توجهات السلطات: الأول من بينهما هو حدث يوم الأرض عام 1976، حينها دعا المواطنون العرب لتنظيم يوم إضراب عام ومظاهرات، احتجاجًا على قرار الحكومة مصادرة 20 ألف دونم في منطقة سخنين من أجل "تهويد الجليل"؛ فقمعت المظاهرات بالقوة من قبل الشرطة والجيش الإسرائيلي، إذ أطلقوا النيران فقتلوا ستة مواطنين عرب. أما الحدث الثاني فقد وقع سنة 2000، إذ استشهد 12 مواطنًا عربيًا وأحد الفلسطينيين من سكان المناطق المحتلة بنيران الشرطة خلال المظاهرات التي انطلقت في أعقاب زيارة أرئيل شارون، رئيس المعارضة آنذاك، لحرم الأقصى الشريف. وخلال زيارة شارون، التي قام بها في 28/ 9/ 2000، وخلال الأيام اللاحقة، استشهد وجرح العديد من المتظاهرين الفلسطينيين سكان القدس الشرقية والأراضي المحتلة، عندما قمعت قوات الأمن الإسرائيلية بشكل عنيف جدًا المظاهرات المنددّة بزيارة شارون لحرم المسجد الأقصى (هبة أكتوبر 2000).

فـي تقرير لجنة التحقيق الرسـمية، برئاسـة قاضي المحكمة العليا سـابقًا تيـؤدور أور، التي تم تشـكيلها لتقصـي الحقائق حول مقتـل المواطنين العرب فـي أحداث أكتوبـر 2000، تقرر أن الشـرطة تنظـر للمواطنين العرب كـ "عـدو" يجب التعامل معه بما يليق بـه. وجاء في التقرير ما يلي:

> وضمـن ذلـك مـن المهـم العمل مـن أجـل اقتـلاع ظواهـر الأفكار المسـبقة السـلبية التـي ظهـرت، أيضًا، لـدى ضباط شـرطة قدامى ومقدريـن، تجاه الوسـط العربي. يجب على الشـرطة أن تذوّت في صفوف أفرادها الإدراك، أن الجمهور العربي عامة ليس عدوًا لهم، وأنه لا يجوز التعامل معه كعدو.[38]

وتظهر اسـتطلاعات الـرأي، التي فحصت نظرة الأغلبيـة اليهودية للمواطنين العرب، بشـكل ملموس أن هذا التوجه منتشـر أيضًا في أوسـاط الجمهور اليهودي الواسـع. فقد أظهر استطلاع الـرأي الـذي أجرتـه شـركة جيوكرطوجرافيـا فـي أواخـر سـنة 2005، لصالح مركـز مكافحة العنصريـة، أن 63% مـن الجمهور اليهـودي يوافق مع الحكم القائـل أن المواطنين العرب في إسرائيل يشكلون "تهديدًا" أمنيًا وديمغرافيًا على الدولة.[39]

كمـا ظهـر تعبيـر خطير للغايـة لوجهة النظـر، التي تـرى فـي المواطنين العرب في إسـرائيل "تهديـدًا أمنيًا"، فـي المقابلة التي أجرتها صحيفة هآرتس مع بيني موريس، أسـتاذ التاريخ في جامعة بن غوريون بالنقب. إذ تطرق البروفيسـور موريس، خلال المقابلة، لمسـألة طرد المواطنين العرب من "أراضي دولة إسرائيل" إبان نكبة 1948 وفي الحقبة الراهنة. وحسب قوله:

> عـرب إسـرائيل هـم قنبلة موقوتـة. انحدارهم نحـو الفلسـطنة التامة حولهـم إلى فرع للعـدو الموجود داخلنا. بالطاقـة الكامنة هم طابور خامـس. فمـن الناحيـة الديمغرافيـة والأمنية قـد يؤدون إلـى زعزعة الدولة. وهكذا، إذا وجدت إسـرائيل نفسها مرة ثانية في حالة تهديد وجـودي كمـا في 48، من الممكـن أن تضطر إلى فعـل ما كانت قد فعلته حينذاك.[40]

ولكـن فـي الواقـع، هذا التوجه ليـس مبنيًا على فرضية عنصرية فحسـب، بل، ببسـاطة، ليس صحيحًا: نسبة المواطنين العرب في إسرائيل الذين اتهموا بمخالفات أمنية ضد الدولة (وليس فقط في مجال الطيران) من بين مجموع المواطنين العرب، تقف على نسـبة أقل من 02، 0% – نحـو مائتـي مواطـن عربـي حتى شـهر تشـرين الأول 2004.[41] فلا يوجـد، إذًا، أي برهان للفرضيـة القائلـة إن المواطنيـن العرب يشـكلون "تهديدًا أمنيًـا" على الدولة وعلـى مواطنيها اليهود.[42]

إبان الحرب العالمية الثانية قامت سلطات الولايات المتحدة بحملة اعتقالات واسعة لمواطنين مـن أصول يابانية. حينها خشـيت سـلطات الولايات المتحـدة من أن يتعاون هـؤلاء المواطنون مع الجيش الياباني، وبهذا يمسـون بالأمن القومي للدولـة. في ذلك الوقت حظيت هذه العملية بمصادقـة "قانونية" من المحكمة العليا في الولايات المتحدة. ولكن، قررت لجنة للكونغرس أقيمـت لاحقًـا أنـه وقع ظلـم خطير على هـؤلاء المواطنين وأنه لـم يكن هناك أي أسـاس دليلي للتخـوف من المس بالأمـن القومي. هذه الحقيقـة كانت معروفة، على ما يبدو، للجيش نفسـه عندمـا جـرت الاعتقـالات. وقررت اللجنـة أن قرار الاعتقـالات نبع من مزيج مـن الدوافع، اختلطـت فيهـا المعاملـة العنصريـة مـع التاريـخ الحربـي وفشـل القيادة السياسـية. وأشـار أحد المؤرخيـن الأمريكيين إلـى أن خلفية هذه العملية للولايات المتحدة لم تكن التخوف من المس بالأمن القومي بالذات، إنما وجهة نظر عنصرية. يمكن فهم هذا من حقيقة أن مواطنين أمريكيين آخرين، من أصول إيطالية وألمانية، حاربت دولهم الأصلية أيضًا في تلك الفترة ضد الولايات المتحدة، ولم يتم اعتقالهم بشكل واسع.[43] وأكد قاضي المحكمة العليا في الولايات المتحدة، وليـام برنـر، أن تاريخ الولايـات المتحدة في هذا المجـال "يدل على أن التهديـد الوهمي على الأمن القومي، الذي يؤدي إلى التضحية بحقوق الإنسـان في أوقات الأزمة، يكون، في الكثير من الأحيان، مضخمًا ولا يستند إلى أساس من الصحة من ناحية الحقائق."[44]

جهـاز التبريـرات الـذي يبـرر إجـراء فحوصـات أمنيـة تمييزيـة لمسـافرين عرب فـي مطارات إسـرائيل، بنـاء علـى انتمائهم لمجموعـة إثنية فقط، هو نفـس جهاز التبريرات الـذي أدى إلى اعتقـال واسـع لمواطنين من أصـل ياباني في الولايـات المتحدة. وقد تعرض جهـاز التبريرات هـذا، وبحق، لانتقادات لاذعة في الولايات المتحدة، كما أنه ليس مقبولا اليوم قطعًا، بكونه يتناقض مع التعديل الرابع لدستور الولايات المتحدة.

كما رأينا، لا يوجد للادعاء بشأن "التهديد الأمني"، المتوقع من المواطنين العرب، أساس من الصحة في الواقع، ويبدو أن الفحوصات الأمنية التمييزية تهدف إلى مراقبة نشاط المواطنين العرب، تحت غطاء الضرورة الأمنية. الأسئلة التي تطرح على المسافرين العرب تعزز هذه الفرضية، إذ أنها تشكل عمليًا استجوابًا مخابراتيًا، لا يمت بصلة للدفاع عن أمن الرحلة الجوية والمسافرين. وكما رأينا أعلاه، كانت المهمة المركزية للحكم العسكري، الذي فرض على المواطنين العرب بين السنوات 1948–1966، تشديد المراقبة عليهم. وعلى ما يبدو، فما زال هذا التوجه سائدًا حتى اليوم.

ويمكن أن نجد دعمًا لهذه الفرضية عبر حقيقة أن التطور التكنولوجي، الذي يمكّن اليوم من الكشف عن كل وسيلة قد تشكل خطرًا على أمن المسافرين والرحلة الجوية، لم يؤد إلى تقليص حجم الفحص الأمني التمييزي للمسافرين العرب. ويطرح السؤال، لماذا لا تكفي هذه الوسائل التكنولوجية؟ وما هو هدف الاستجوابات والتفتيشات الانتقائية؟

كما أن التحقيقات التي تجري في المطارات تشذ عن صلاحيات سلطة المطارات. فوظيفة هذه السلطة تتحدد بتأمين سلامة المسافرين الذين يصعدون إلى الطائرات، ولا تشمل تنفيذ تحقيقات مخابراتية. هذا الأمر يظهر بوضوح من البند 5 (أ) لقانون سلطة المطارات، لعام 1977، الذي يحدد أن وظيفة سلطة المطارات هو، من بين أمور أخرى، "اتخاذ وسائل لأمن مطارات السلطة، والناس، البضائع، الطائرات، المباني، المنشآت، والأجهزة فيها." هذا البند لا يمنح السلطة صلاحيات لالتقاط معلومات حول المسافرين.

فحص فردي وليس جماعي

الاعتماد على الانتماء القومي كأساس لتنفيذ فحوصات أمنية خاصة للمسافرين العرب، على أساس جماعي، باطلة، لأنها ليست مبنية على فحص فردي لكل مسافر وآخر.

قانون الطيران (أمن الطيران المدني)، لعام 1977، الذي يحدد التدابير الأمنية للطيران المدني في إسرائيل، يخول في البند 9 قائمة من الجهات (المفصلة في البند 10 للقانون) بأن تؤخر إنسانًا ما من أجل تشخيصه والقيام بتفتيش على جسمه وأمتعته أو سيارته. ويمكن أن يتم

التفتيش في المطار، في الطائرة أو في منشأة طيران تابعة أو مدارة من قبل مشغل إسرائيلي من خارج إسرائيل. الأساس المطلوب من صاحب الصلاحية لكي يمارس صلاحيته هو وجود شبهة. وبنص البند: "التفتيش مطلوب حسب رأيه لكي يتم الحفاظ على أمن الجمهور أو إذا كان لديه اشتباه في أن الإنسان يحمل معه بشكل غير قانوني سلاحًا أو مواد متفجرة أو توجد في السيارة، في الطائرة، في الأمتعة أو البضائع الأخرى أسلحة أو مواد تفجيرية غير قانونية". يخول القانون، إذًا، رجال الأمن أن ينفذوا التفتيش للمسافرين إذا كان هناك اشتباه معين أن مسافرًا معينًا يحمل معه بشكل غير قانوني سلاحًا أو مواد تفجيرية. القانون لا يخول هذه الجهات إتباع أساليب فحص أمني مبني على تصنيف المشتبهين المنتمين لمجموعة خطر معينة، ومن الواضح أنه لا يخولهم أن يشملوا في هذا التصنيف مركبات انتماء لمجموعة إثنية أو قومية.

الفحص الأمني التمييزي قد يكون مبررًا إذًا، فقط في حالات يوجد فيها حاجة ضرورية، ويتوفر إثبات حقيقي للخطر المتوقع من المسافر نفسه، بشكل شخصي، على سلامة الجمهور.

بالإضافة إلى ذلك، عندما يعمل رجل الأمن من خلال صلاحية يمنحه القانون إياها، يتوجب عليه أن يتصرف بشكل لا يمس بكرامة الإنسان وخصوصيته الفردية. في هذا الشأن حكمت المحكمة العليا حكماً واضحاً لا لبس فيه بشأن أسلوب تنفيذ التفتيش. وردت الأمور في سياق صلاحية رجال الشرطة تنفيذ تفتيشات، صلاحية موازية لتلك التي يمنحها قانون الطيران لرجال الأمن في المطارات:

> ليس هذا فحسب. الأمور التي ذكرناها بشأن طريقة تنفيذ التفتيش شأنها عندما لم تؤخذ موافقة من يجري عليه التفتيش. لكن يبدو لي، أنه أيضًا عندما تعطى الموافقة كما ذكر، ما زال الأمر لا يعني أن كل شيء مقتحم ومسموح. حقيقة أن الحديث يدور عن حقوق أساس المس بكرامة الإنسان وخصوصيته الفردية، تستدعي، حتى عندما يتم التفتيش بالموافقة، الحفاظ على درجة معقولة من التعقل كي لا ندوس كرامة الإنسان الذي يجري التفتيش على جسده، وخصوصيته، عندما لا يكون الأمر مطلوبًا وليس ضروريًا للتفتيش.[45]

موقف المحاكم

على مرّ السنوات، قدم مواطنون عرب دعاوى مختلفة للمحاكم في إسرائيل بطلب تعويضات بسبب فحوصات أمنية تمييزية فرضت عليهم من قبل سلطات المطارات. في حالات كثيرة انتهت الدعاوى بحل وسط بين الأطراف، دفعت بموجبها سلطات المطارات تعويضات للمدعين. وفي حالات أخرى أصدر القضاة قرارات حكم نهائية.

ما هي نظرة المحاكم في إسرائيل لمسألة الفحوصات الأمنية الخاصة في المطارات؟ رغم أن سلطات المطارات تنفي أن يكون الانتماء القومي للمسافر يشكل اعتبارًا في موضوع إجراء فحوصات أمنية تمييزية، إلا أن بعض المحاكم مالت لقبول الادعاء بأن سياسة كهذه قائمة بالفعل. فعلى سبيل المثال، في حالة واحدة ذكرت المحكمة الأمور التالية:

> تمتنع إل-عال باستمرار عن ذكر السبب الذي من أجله يطلب من المشتكي الخضوع لفحص أمني خاص، ولا تؤكد أن السبب لذلك هو قوميته العربية. لكن المحكمة غير منفصلة عن الواقع، وعندما لا توفر المدعى عليها أي سبب آخر، ولأنه لا توجد أية أدلة قد تدحض الشهادة الخطية للمشتكي، قيل له وفقها بوضوح أن السبب للطلبات الشاذة هو أصله العربي، لا أرى سببًا للشك في أن هذا فعلا كان السبب، ولا سبب غيره.[46]

بيد أنه، رغم أن بعض المحاكم قبلت الادعاء بأن الانتماء القومي للمسافر يشكل اعتبارًا في قرار سلطات المطارات إجراء فحوصات أمنية تمييزية، إلا أنها فضلت عدم مهاجمة هذه السياسة بشكل مباشر.[47] أضف إلى ذلك، أن المحاكم وافقت مع سلطات المطارات على أن هذا الاعتبار يفرضه الواقع، ولا مناص من الاعتماد عليه.[48]

وقد حسمت المحاكم الأمر في الملفات التي طرحت أمامها على أساس مبادئ من مجال القانون الخاص، مثل واجب كل طرف للعقد أن يتصرف باستقامة، وأصدرت قرارات للمدعين بالتعويضات على أساس فرضية أن سلطات المطارات أخلت بالعقد بينها وبين المسافرين العرب وسببت لهم أضرارًا. في بعض الحالات تطرقت المحاكم أيضًا لمس

الإجـراء الأمنـي الخـاص بكرامة الإنسـان، خاصة علـى ضوء قانون أسـاس: كرامة الإنسـان وحريتـه. ولكـن فـي هذه الحـالات، امتنعـت المحاكم عن الحسـم في مسـألة قانونية سياسـة الفحـص الأمني التمييـزي، واكتفـت بالتركيز على الأضرار، وبالمسـاس بكرامة المسـافرين وإهانتهم نتيجة لهذه الفحوصات.

وفي إحدى الحالات حاول مواطن عربي مهاجمة سياسة الفحص الأمني التمييزي مباشرة.[49] في هذه الحالة كان المدعي متدربًا في مكتب محامين، أراد السفر جوًا بواسطة شركة الطيران "أركيـع" مـن هرتسـليا إلى كريـات شـمونه. وطولب المدعـي بالخضوع لفحوصـات أمنية خاصة بسـبب كونه عربيًـا. وفي الدعوى التي رفعها، طالب المحكمة بأن تأمر شـركة الطيران بكشف المعايير لتنفيذ فحوصات أمنية. فرفضت المحكمة طلبه، بادعاء أن المعايير لا تلامس بشكل مباشر مسألة هل تصرفت شركة الطيران معه بشكل غير قانوني، وآثرت تجاهل أن هذه المعاييـر من الممكن أن تكشـف دوافـع إجراء الفحوصات التمييزية للمسـافرين العرب. وفي نهايـة الأمر، ردّت المحكمة الدعوى بحجة أن المدعي لم يثبت أن الفحوصات الأمنية كانت مذلّة!!

محاولـة أخـرى لكشـف المعايير لإجـراء الفحوصات الأمنيـة في المطارات جـرت عن طريق الالتماس الذي قدمته الحركة لحرية المعلومات في شهر أيار 2006 لمحكمة الشؤون الإدارية في تل أبيب بطلب كشـف المعايير، بالاسـتناد إلى قانون حرية المعلومات، لعام 1998. وفي تاريخ 12/ 11/ 2006 رفضت المحكمة الإلتماس.

هل الفحص الأمني التمييزي على خلفية الانتماء الإثني والقومي مبرر وجدير؟

علـى الرغـم مـن أن الفحـص الأمني التمييـزي في المطـارات لا يمنـع المواطنيـن العرب من استخدام وسائل النقل الجوي، إلا أنه يعكس نظرة عنصرية تجاههم. حيث أنه يستند إلى عزل أفراد على أساس انتمائهم القومي، الذي لا سيطرة لهم عليه.

بالإضافة إلى ذلك، الفحص الأمني التمييزي ليس مبنيًا على وجهة نظر عنصرية فحسب، بل هو أيضًا يطبق جهاز سيطرة عنصرية، يتحكم فيها أبناء قومية معينة بأبناء قومية أخرى. لو أن مواطنًا يهوديًا، مثلا، كان قد خطف طائرة إسـرائيلية لأسـبابه الخاصة، هل كانت سلطات المطارات

ستنفذ فحوصات أمنية خاصة لكل المواطنين اليهود؟ في حالة كهذه كانت السلطات، وبحق، ترى بهذا المواطن اليهودي إنسانًا يقف بحد ذاته، نفذ مخالفة جنائية ويستحق بسبب ذلك العقاب. هكذا ليس إلا. لماذا، إذًا، تختلف المعاملة تجاه المواطنين العرب، خاصة حيال غياب أساس دليلي لوجهة النظر التي ترى فيهم خطرًا أمنيًا؟

وقد حظي موضوع الفحص الأمني في المطارات في الولايات المتحدة، باهتمام خاص في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001. فقد أظهرت استطلاعات الرأي التي أجريت مباشرة بعد الأحداث أن معظم مواطني الولايات المتحدة يؤيدون تنفيذ فحوصات أمنية تمييزية على مواطنين أمريكيين من أصول شرق أوسطية، من منطلق الفرضية بأن فحصًا كهذا يقلص مخاطر تنفيذ عمليات إرهابية أخرى. وأخذت سلطات المطارات تطبق سياسة تمييزية كهذه، لكن نشطاء حقوق الإنسان ادعوا بإصرار أن فحصًا تمييزيًا كهذا يتناقض ودستور الولايات المتحدة: فالتعديل الرابع للدستور[50] يضمن الحق في أن يكون المرء محميًا من التفتيشات التعسفية دون حجة معقولة ("probable cause"). الإنتماء لمجموعة إثنية أو قومية معينة لا يشكل "حجة معقولة" لإجراء فحص أمني خاص. وهذا أيضًا صحيح حتى عندما تدعي سلطات تطبيق القانون أن هناك احتمالا كبيرًا أن يقوم بعض الأفراد المحسوبين على مجموعة إثنية معينة بتنفيذ عمليات إرهابية. فضلا عن ذلك، التعديل الرابع عشر لدستور الولايات المتحدة[51] يضمن مساواة المواطنين أمام القانون. فتنفيذ فحوصات أمنية خاصة بالاستناد إلى انتماء الإنسان لمجموعة إثنية أو قومية ما يشكل انتهاكًا فظًا لهذا المبدأ.[52]

وعليه، القاعدة المقبولة في الولايات المتحدة تنبذ الفحص التمييزي. فقد أكدت المحكمة العليا في الولايات المتحدة أن التشخيص المستند إلى العرق أو بروفيل خاص آخر غير قانوني، يمس بالمساواة ولا يجوز بموجب التعديل الرابع للدستور. هكذا مثلا، تقرر أنه لا يحق للشرطة إيقاف سائقين في الشارع لفحصهم على أساس العرق أو أي مميز خاص آخر.[53] هذه القاعدة تسري، حسب المنطق، أيضًا على الفحص الأمني والتفتيش الخاص اللذين ينفذان من قبل رجال الأمن في المطارات.

الفحص الأمني المبني على تصنيف أفراد، ويشـمل مركبات مثل الانتماء لمجموعة إثنية معينة أو قوميـة معينـة، هو ليس مميزًا فحسـب، بل أن فحصًـا كهذا غير مجد لمنع هجوم مسـتقبلي على الطيران أيضًا. هذه الحقيقة تم توضيحها بشكل جيد بالمذكرة التي عمّمت في شهر أكتوبر 2002 علـى وكلاء تطبيـق القانون الأمريكيين في أنحـاء العالم، من قبل مجموعة أصحاب وظائـف كبيرة في جهاز تطبيـق القانون في الولايات المتحدة. وشـددت المذكرة، التي تحمل عنـوان "تقييـم تصرفـات"، على أن التركيز علـى المميزات العرقية لأي فرد هـو تبذير لموارد تطبيق القانون، الذي قد يجعل العاملين في مجال تطبيق القانون يتجاهلون السـلوك المشبوه، فـي الماضي أو الحاضر، لشـخص لا تنطبق عليـه المميزات العرقية. وذكـر أحد واضعي نص التقريـر أن: "الاعتقـاد بأنه يمكن تحقيـق الأمن عن طريق التركيز علـى المميزات العرقية بدل التركيز على التصرفات هو اعتقاد غبي في جوهره. إذا كان هدفك هو منع اعتداءات... فيجب أن تنشـغل عيناك وأذناك بالبحث عن التصرفات التي تسـبق الهجوم، وليس بالمميزات العرقية". وأكدت المذكرة، أن التشـديد على موضوع العـرق، تزيغ الانتباه عن ملاحظة التصرفات التي يمكن أن تكون مشبوهة".[54]

المس بحقوق الإنسان

الفحوصات الأمنية التمييزية التي تمارس على المسافرين العرب، والتي تنفذ كأمر روتيني، تنطوي على مس قاس بحقوق الإنسان المختلفة: الحق في الكرامة، الحق في الخصوصية، الحق في الحرية الشخصية، الحق في الحفاظ على الأملاك، الحق في الخروج من البلاد والدخول إليها بشكل حرّ، الحق في حرية العمل (للأشخاص الذين يسافرون جوًا كجزء من عملهم) وفوق كل ذلك – الحق في المساواة. ويدور الحديث عن مس قاس بعدد كبير من الحقوق المحمية جميعها بموجب القانون الإسرائيلي والقانون الدولي لحقوق الإنسان على حد سواء.

الحق في المساواة

الفحص الأمني الذي يجري في المطارات هو تمييزي، حيث أنه يمارس فقط على الأفراد الذين ينتمون للقومية العربية، إذ يطلب منهم الخضوع لفحص شامل ودقيق، في حين أن من ينتمي إلى القومية اليهودية يمر بفحص روتيني فقط. هذا السلوك التمييزي، لا يقف بحد ذاته، بل يشمل مجالات حياة عديدة في إسرائيل يتعرض فيها المواطنون العرب إلى تمييز مجحف. وهذا الأمر يعود ليثير مشاعر الغبن القائمة أصلا في أوساط هذا الجمهور.

قانون منع التمييز بالمنتجات، بالخدمات والدخول إلى أماكن ترفيهية وأماكن عامة لعام 2000، يحظر التمييز على خلفية قومية وعرقية، في الدخول إلى الأماكن العامة. بند 3 للقانون ينص على "من يعمل في تزويد منتج أو خدمات عامة أو تشغيل مكان عام، لا يجوز التمييز ضده في تزويد المنتج أو الخدمات العامة، أو السماح له بالدخول للمكان العام أو تقديم خدمات في المكان العام، بسبب العرق، الدين أو مجموعة دينية، القومية، الموطن الأصلي، الجنس، الميول الجنسي، وجهة النظر، الانتماء الحزبي، المكانة الشخصية، الأبوّة أو المحدودية." إحدى الخدمات التي يحظر القانون التمييز في "استهلاكها" هي "النقل الجوي" (بند 2 للقانون).

الحق في المساواة أخذ في الجهاز القضائي الإسرائيلي مكانة الحق الدستوري الذي أرسي بقانون أساس: كرامة الإنسان وحريته، كجزء من الحق في حفظ الكرامة. وهو يعتبر كأم الحقوق وكواحد من قيم الأساس للدولة.[55] وقد وقف على أهمية هذا الحق رئيس المحكمة العليا السابق، القاضي أهرون باراك:

> الحاجة لضمان المساواة هي طبيعية للإنسان. هي مستندة إلى اعتبارات العدل والإنصاف. من يطلب الاعتراف بحقه عليه أن يعترف بحق الغير في طلب اعتراف مماثل. الحاجة لتطبيق المساواة هي ضرورية للمجتمع والاتفاق الاجتماعي المبني هو عليها. المساواة تحافظ على السلطة من الاستبداد. حقًا، لا يوجد عامل هدام للمجتمع أكثر من إحساس أبنائه وبناته، بأنه يمارس ضدهم تمييز وأنه يتم التصرف معهم بمعايير مزدوجة. إحساس عدم المساواة هو من أصعب الأحاسيس. هو يمس بالقوى التي توحّد المجتمع. وهو يمس بالهوية الذاتية للإنسان.[56]

من خلال تنفيذها فحوصات أمنية تمييزية للمواطنين العرب، تنتهك دولة إسرائيل أيضًا التزاماتها في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان، ومن بينها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 والإتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري لعام 1965. المادة 2، الفقرة الأولى، للإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على أن "لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، ولاسيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسياً وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع آخر."[57] في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وفي الإتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، يحظر قطعيًا التمييز على أساس عرقي. المادة 1 للإتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري تعرّف مصطلح "تمييز عنصري" كما يلي:

> في هذه الاتفاقية، يقصد بتعبير 'التمييز العنصري' أي تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو

> النسب أو الأصل القومي أو الاثني ويستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها، على قدم المساواة، في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي، أو في أي ميدان آخر من ميادين الحياة العامة.

وتنص المادة 2 للإتفاقية على ما يلي:

> تشجب الدول الأطراف التمييز العنصري وتتعهد بأن تنتهج، بكل الوسائل المناسبة ودون أي تأخير، سياسة للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله وتعزيز التفاهم بين جميع الأجناس، وتحقيقا لذلك: (أ) تتعهد كل دولة طرف بعدم إتيان أي عمل أو ممارسة من أعمال أو ممارسات التمييز العنصري ضد الأشخاص أو جماعات الأشخاص أو المؤسسات، وبضمان تصرف جميع السلطات العامة والمؤسسات العامة، القومية والمحلية، طبقا لهذا الالتزام.

حتى في حالات الطوارىء،[58] التي يحق فيها للدولة التي هي طرف في الإتفاقية تعليق حقوق معينة، لا يزال قائمًا واجب الامتناع عن التمييز، ولا يجوز تعليقه.[59] إذ ورد في المادة بند 4(1) للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أنه "في حالات الطوارئ الاستثنائية التي تتهدد حياة الأمة، والمعلن قيامها رسميا، يجوز للدول الأطراف في هذا العهد أن تتخذ، في أضيق الحدود التي يتطلبها الوضع، تدابير لا تتقيد بالالتزامات المترتبة عليها بمقتضى هذا العهد، شريطة عدم منافاة هذه التدابير للالتزامات الأخرى المترتبة عليها بمقتضى القانون الدولي وعدم انطوائها على تمييز يكون مبرره الوحيد هو العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل الاجتماعي."

دولة إسرائيل هي طرف في هذه المعاهدات، وعليه فإنها ملزمة باحترام الحقوق والمعايير التي حددت فيها. لكن إسرائيل فعلت كل ما بوسعها من أجل التملص من تنفيذ التزاماتها هذه وتفريغها من المضمون. وانعكس هذا التوجه لإسرائيل في إحجامها عن الاعتراف بصلاحية اللجنة للقضاء على أشكال التمييز العنصري في استلام وفحص شكاوى أفراد أو مجموعات،

تدعـي أنهـا وقعت ضحية لانتهاك الإتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشـكال التمييز العنصري. تتيـح المـادة 14 مـن الإتفاقيـة للدولة التي هـي طرف في الإتفاقيـة التصريح بأنهـا تعترف بهذه الصلاحية، إذا اختارت فعل هذا. أما إسرائيل فقد أحجمت عن هذا، وبهذا تمنع مواطنيها من الحصول على نصفة قانونية من هذه المؤسسة.[60]

الحق في الكرامة

الفحوصات الأمنية التمييزية التي تجرى للمسـافرين العرب تمس بحق كرامة الإنسـان، إذ أنها تنطوي على إذلال هؤلاء المسـافرين وتصنيفهم كمن يهددون أمن المسـافرين الآخرين، وبناء على ذلك يجب مراقبة أفعالهم والحذر منهم. هذا المس خطير أضعافًا مضاعفة إذا أخذنا بعين الاعتبار حقيقة أن الفحص ينفذ مرات عديدة أمام أعين الجميع. إضافة إلى ذلك، مُسّت كرامة الإنسان للمسافرين العرب من مجرد التمييز المتجسد في هذا الفحص.

بند 2 لقانون أسـاس: كرامة الإنسـان وحريته ينص على أنه "لا يجوز المس بحياة، بجسـد أو كرامة الإنسان بكونه إنسانًا." بند 4 لقانون الأساس ينص على أن "لكل إنسان الحق في الدفاع عن حياته، جسـده وكرامتـه." وجاء في مقدمة الإعلان العالمي لحقوق الإنسـان أنه "لما كان الإقرار بما لجميع أعضاء الأسـرة البشـرية من كرامة أصيلة فيهم، ومن حقوق متساوية وثابتة، يشكل أساس الحرية والعدل والسلام في العالم." (فقرة 1). وفي مقدمة العهد الدولي الخاص بالحقـوق المدنية والسياسـية جـاء "إن الدول الأطراف فـي هذا العهد، إذ تـرى أن الإقرار بما لجميع أعضاء الأسـرة البشـرية من كرامة أصيلة فيهم، ومن حقوق متسـاوية وثابتة، يشـكل، وفقا للمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة، أساس الحرية والعدل والسلام في العالم؛ وإذ تقر بأن هذه الحقوق تنبثق من كرامة الإنسان الأصيلة فيه."

الحق في الحرية الشخصية

الفحص الأمني التمييزي يمس أيضًا بالحرية الشـخصية للمسـافرين العرب، حيث أنه ينطوي على تقييد حريتهم في مغادرة البلاد أو الدخول إليها بحرية ودون تدخل غير معقول في أمورهم الشخصية.

بند 5 لقانون أساس: كرامة الإنسان وحريته ينص على أنه "لا يجوز مصادرة ولا يجوز تقييد حرية إنسان بسجن، باعتقال، بتسليم أو بأي طريقة أخرى." وجاء في المادة 3 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن "لكل فرد الحق في الحياة والحرية وفى الأمان على شخصه." وورد في المادة 9 (1) للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أن "لكل فرد الحق في الحرية وفى الأمان على شخصه. ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفا. ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقا للإجراء المقرر فيه."

الحق في الخصوصية

ينطوي الفحص الأمني التمييزي أيضًا على مس قاس بحق المسافرين العرب في الخصوصية، حيث يترافق مع التحري عن أفعالهم وحركاتهم في الدول التي يزورونها. كما أن الفحص التدقيقي يرافقه تفتيش على جسد المسافر، بحقائبه وأمتعته الشخصية ومعاينة تدقيقية لوثائقه، وفي الملفات المحفوظة في حاسوبه، أيضًا، إذا كان بحوزته حاسوب نقال.

ينص بند 2 (1) لقانون حماية الخصوصية، لعام 1981، على أن "المس بالخصوصية هو واحد من التالي: (1) التحقيق السري أو التحري عن إنسان، بشكل قد يزعجه، أو إزعاج آخر." بند 7 لقانون أساس: كرامة الإنسان وحريته ينص على أن "(أ) لكل إنسان الحق في الخصوصية وسرية حياته؛ (ب) لا يجوز الدخول للملكية الفردية للإنسان دون موافقته؛ (ج) لا يجوز القيام بتفتيش بالملكية الفردية للإنسان، على جسده، أو بأدواته." وتنص المادة الثانية عشرة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه "لا يجوز تعريض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته، ولا لحملات تمس شرفه وسمعته. ولكل شخص حق في أن يحميه القانون من مثل ذلك التدخل أو تلك الحملات." أما المادة السابعة عشرة للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فتنص على "(1) لا يجوز تعريض أي شخص، على نحو تعسفي أو غير قانوني، لتدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته، ولا لأي حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته؛ (2) من حق كل شخص أن يحميه القانون من مثل هذا التدخل أو المساس."

الحق في الخروج من إسرائيل والدخول إليها

الفحص الأمني التمييزي في المطارات يمس أيضًا بحق المواطنين العرب في مغادرة البلاد والدخول إليها بشكل حرّ، حيث أنه إذا رفض أحد منهم الخضوع لهذا الفحص فإنه سيمنع من السفر إلى وجهته. البند السادس لقانون أساس: كرامة الإنسان وحريته ينص على أن "(أ) كل إنسان حرّ في مغادرة إسرائيل"؛ (ب) كل مواطن إسرائيلي موجود خارج البلاد يحق له الدخول إلى إسرائيل." في المادة الثانية عشرة (2) للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تقرر أن "لكل فرد حرية مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده."

الحق في الحفاظ على الملكية

الفحص الأمني التمييزي يمس أيضًا بحق المسافرين العرب في الملكية، عندما ينطوي على مصادرة أغراض شخصية والتسبب في أضرار غير مبررة لهذه الأغراض. المس بملكية الإنسان يشكل أيضًا مسًا بكرامته، لأنه يمس باستقلالية إرادته: لم يعد هو الذي يقرر ماذا سيفعل بملكيته وأغراضه، إنما السلطات هي التي تقرر ذلك بدلا منه.

البند الثالث لقانون أساس: كرامة الإنسان وحريته ينص على أنه "لا يجوز المس بملكية الإنسان." وجاء في المادة السابعة عشرة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان "(1) لكل فرد حق في التملك، بمفرده أو بالاشتراك مع غيره؛ (2) لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفا."

الحق في حرية العمل

عندما يكون سفر المواطنين العرب من أجل العمل، يمس الفحص الأمني التمييزي أيضًا بحقهم في حرية العمل. ذلك لأنه يمنعهم من إدارة عملهم بشكل حرّ، دون تدخل أو تحري عن هدف العمل وبدون معاينة الوثائق الخصوصية المرتبطة بالعمل، يسري عليها أحيانًا سرية، كما في حالة محام- زبون.

البنـد 1 لقانون أسـاس : حرية العمـل ينص على أن "كل مواطن أو مقيم فـي الدولة يحق له أن يعمـل في كل عمل، مهنة أو حرفـة؛ لا يجوز تقييد هذا الحق إلا بالقانون، ولغاية جديرة ومن منطلقات الصالح العام." ويقف مقابل حق الإنسان في حرية العمل واجب السلطة في الامتناع عـن مضايقـة الفرد في العمل بمهنته. ويلقى على موظفين وأجسـام عامـة واجب عام، نابع من مجرد وظيفتهم، بأن لا يتم مضايقة الفرد في العمل بعمله (بند 5 لقانون أساس : حرية العمل). أمـا المـادة 23 (1) للإعلان العالمي لحقوق الإنسـان فتنص على "لكل شـخص حق العمل، وفى حرية اختيار عمله، وفى شروط عمل عادلة ومرضية، وفى الحماية من البطالة."

تلخيص وتوصيات

يحق لكل دولة الحفاظ على أمن المسافرين في النقل الجوي وعلى أمن الطائرات. ومن أجل ذلك أعطيت صلاحية تنفيذ فحوصات أمنية للمسافرين وحقائبهم، وفق ما هو منصوص عليها في القانون. ولكن، في الوقت نفسه، لا تعني هذه الصلاحية السماح بالتمييز بين مواطني الدولة عبر تنفيذ الفحوصات.

أظهر هذا التقرير أن سلطات المطارات تمارس التمييز ضد المواطنين العرب في إسرائيل بشكل مسيء، من خلال تنفيذ الفحوصات الأمنية في مطار بن غوريون وفي مطارات خارج البلاد. ويعود سبب هذا التمييز إلى وجهة النظر المتجذرة، التي ترى في المواطنين العرب تهديدًا أمنيًا على الدولة وعلى الأغلبية اليهودية فيها. وحسب تصوّر الدولة، تبرر وجهة النظر هذه المراقبة الخاصة على المواطنين العرب وتنفيذ فحوصات أمنية إضافية. غير أننا رأينا أن وجهة النظر هذه لا يوجد لها أساس متين تستند إليه، بل إنها تنبع من رؤية عنصرية تنظر للمواطنين العرب كدونيين وكمن يميلون، بطبيعتهم، إلى "الإرهاب". وبكونهم "إرهابيين"، من المحتمل أن يهددوا أمن الدولة في كل حين.

وتنطوي الفحوصات الأمنية التمييزية، بطبيعة الحال، على انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان على خلفية الانتماء القومي والإثني، وخاصة الحق في المساواة والكرامة. إن دولة إسرائيل، التي تعرّف نفسها كدولة ديمقراطية، ملزمة، وفق قوانينها هي ووفق القانون الدولي أيضًا، باحترام حقوق مواطنيها العرب والامتناع عن التمييز المجحف ضدهم. هذا الالتزام يسري أيضًا على تنفيذ الفحوصات الأمنية في المطارات. وفعليًا، لا توفي الدولة بالتزاماتها في هذا المجال بتاتًا.

المنظمات المحققة، ومثلها المواطنون العرب في الدولة، لا يفهمون لماذا يستدعي أمن المسافرين والرحلات الجوية تنفيذ فحوصات أمنية إضافية وخاصة للمواطنين العرب بالذات، في حين أن مواطنين آخرين لا يطالبون بالخضوع إلا لفحوصات أمنية روتينية. الحاجة للفحص الخاص مستغربة ومستهجنة بشكل خاص، حيال الوسائل التكنولوجية

الحديثة المتوفرة لدى سلطات المطارات، والتي تمكنها من اكتشاف تهديدات أمنية دون اللجوء إلى استجوابات تطفليّة وتفتيشات مهينة؛ كما أن الإصرار على تنفيذ الفحص الخاص مستهجن أكثر على ضوء أبحاث مختلفة أظهرت أن تنفيذ فحوصات أمنية تمييزية لا يشكل أداة ناجعة للكشف عن تهديدات أمنية محتملة.

كما أنه ليس من الواضح لماذا تسمح الدول الأجنبية، التي تحظر قوانينها الداخلية والتزاماتها الدولية بشكل خاص وجلي التمييز بين الأفراد على خلفية جماعية، قومية وعرقية – لماذا تسمح لشركات إسرائيلية ولرجال أمن إسرائيليين أن يعملوا على أراضيها بشكل حرّ ودون مراقبة مشدّدة من طرفها، والقيام بتنفيذ فحص أمني تمييزي ينتهك حقوق المواطنين العرب في إسرائيل.

البعد بين واجب الدولة في الاهتمام بأمن مسافريها وطائراتها، من ناحية، وبين التمييز والمس الخطير بحقوق الإنسان من قبل سلطات المطارات، من ناحية أخرى، شاسع جدًا. إن الحق والواجب في الحفاظ على أمن المسافرين والرحلات الجوية لا يلغيان واجب احترام الحق في المساواة وبقية حقوق الإنسان. بل بالعكس، الدول الديمقراطية تختبر بالذات عبر احترام حقوق الإنسان في منطقة نفوذها، وخاصة حقوق الأقليات. عندما تقوم بإجراء فحوصات أمنية في المطارات، في البلاد والخارج، من واجب الدولة، إذًا، أن تفحص كل المواطنين على قدم المساواة. أما الفحوصات الأمنية الخاصة فيجب إجراؤها فقط لمن يوجد اشتباه شخصي ومعيّن، مبني على معلومات موضوعية، تتعلق به، وتفيد أنه قد يشكل تهديدًا لأمن المسافرين الآخرين أو الرحلات الجوية. وأما الانتماء للقومية العربية، فمن الواضح أنه لا يشكل سببًا قانونيًا أو كافيًا لتنفيذ فحوصات أمنية خاصة.

وعليه، تناشد المنظمات المحققة سلطات المطارات تغيير سياساتها بكل ما يتعلق بالفحوصات الأمنية في المطارات، في البلاد والخارج، والتوقف عن التمييز ضد المواطنين العرب واحترام حقوقهم غير القابلة للمصادرة، كبني بشر. كما تدعو المنظمات المحققة دولة إسرائيل ومواطنيها اليهود إلى التخلي، جملة وتفصيلا، عن وجهة النظر التي ترى في مواطني الدولة العرب "تهديدًا أمنيًا" و"طابورًا خامسًا"، والتي أثبت أنها مغلوطة، وتطالبهم بالنظر إليهم والتعامل معهم كمواطنين متساوين في الدولة.

كما تناشد المنظمات المحققة دول العالم القيام ببناء جهاز فعال يراقب الشركات الإسرائيلية ورجال الأمن الإسرائيليين الذين ينشطون في مطارات أراضيها، والاهتمام فعليًا بأن تسير التدابير الأمنية، التي تنفذ في أراضيها وبمصادقتها، على قدم المساواة ودون تمييز بين مجموعات مسافرين مختلفة، من خلال احترام حقوق الإنسان، كما تلزمها قوانينها الداخلية والقانون الدولي.

ملحق أ

فحص أمني تمييزي في مطار بن غوريون

شهادة حاتم حبيب الله، من سكان قرية عين ماهل

أنا طبيب. متزوج من امرأة من أصل إيطالي ولدي ثلاثة أبناء، إثنان منهم يدرسان في إيطاليا. كما أن الابنة الثالثة تنوي الدراسة هناك قريبًا.

قبل أكثر من سنة، في فترة احتفالات عيد رأس السنة الميلادية 2004/ 2005، قدم إبني إلى البلاد في زيارة لعين ماهل مع خالته وصديقتها، التي تعاني من عجز وتستعين بكرسي عجلات. حدثني ابني أن الصديقة المقعدة مرّت بسلسلة مخزية من التحقيق والتفتيش بأيدي طاقم الأمن الإسرائيلي في المطار. وحدثني أنهم أخذوا حقائبهم أيضًا للفحص وأوضحوا لهم بأنهم سيتسلمونها ثانية في إسرائيل، بعد أن يفحصوها. وصلت الحقائب في نهاية الأمر بتأخير يومين، ولكن بعد أن فتحناها اكتشفنا أن قسمًا منها كان ممزقًا وكان قسم من الأغراض مكسرًا.

عندما انتهت الزيارة، ذهبنا إلى مطار بن غوريون. كان من المقرر أن نسافر جوا الساعة السادسة صباحًا. حرصنا على الوصول أبكر ما يمكن كي ينتهي الاستجواب مبكرًا. وصلنا إلى المطار قبل إقلاع الطائرة بأربع ساعات. عندما وصلنا إلى البوابة الخارجية للمطار، طلب منا الحارس أن نعرّف على أنفسنا وسألنا من أين أتينا. عندما قلنا إننا أتينا من منطقة الناصرة، أمرنا بإيقاف السيارة جانبًا. أنا أسافر كثيرًا إلى خارج البلاد وفي كل مرة وصلت فيها إلى البوابة وقلت إنني من منطقة الناصرة كانوا يأمرونني بالتوقف جانبًا ويحققون معي. في إحدى المرات قلت للحارس عند البوابة إنني من العفولة فعبرت دون أي استجواب.

عندما وصلنا إلى مدخل قاعة المسافرين، كان هناك عدد من الموظفين الذين فحصوا بطاقات الهوية أو جوازات السفر لعدد من الداخلين. طلبوا منا أن نعرف على أنفسنا ثانية. أبرزنا لهم بطاقات الهوية ودخلنا. عندما وصلنا إلى المكان الذي يجب فيه إبراز جوازات السفر ويبدأ فيه الاستجواب، طلبنا من الموظف أن يجلب كرسي عجلات للصديقة المذكورة، لكنه رفض

بشكل قاطع. وقد أمرنا بالانتظار جانبًا للاستجواب. في حين أن الأشخاص الذين كانوا يقفون وراءنا في الدور تجاوزونا دون استجواب ودون تفتيش في الحقائب.

وقد لفت انتباهي أنهم ألصقوا على حقائبنا ملصقات حمراء اللون. بدأ فحص حقائبنا بآلة كشف المعادن، وفي كل مرة اشتبهوا فيها بشيء ما كانوا يأخذون الحقيبة، ويقومون بإفراغها من كل محتوياتها ثم يعمدون إلى تفتيش كل شيء بشكل دقيق جدًا، حتى الأشياء الشخصية للغاية. وعندما انتهوا، رفضوا إعادة الأغراض إلى مكانها في الحقيبة. استمر هذا التفتيش نحو ساعتين.

وكان ابني قد عرّف على نفسه فأخذوا يحققون معه. سألوه حول أمور مختلفة، بما فيها أسئلة شخصية للغاية: "لماذا اشتريت هدية كهذه؟ لماذا تبيت عند خالتك؟ من هم أصدقاؤك في إيطاليا؟ هل لديك أصدقاء من دول أخرى؟ لماذا تدرس علم الطيران؟" وغيرها. أما زوجتي فسألوها أسئلة مثل: "لماذا تسافرين إلى إيطاليا؟ بماذا يعمل والدك؟". حاولت أن أساعد وأترجم لها خلال الاستجواب، لكنهم لم يسمحوا لي. في أثناء ذلك واصل المسافرون الآخرون طريقهم وتجاوزونا، دون أي استجواب أو تفتيش.

بعد التفتيش في الحقائب بدأ التفتيش الجسدي في غرفة جانبية. أمروني بخلع حذائي وفتشوا في ملابسي. ثم طلبوا مني أن أنزل البنطلون وأخذوا يلامسون ملابسي وجسدي، بما في ذلك الأماكن الحساسة جدًا. هذا الأمر جعلني أشعر بالاشمئزاز. لقد دام التفتيش الجسدي ربع ساعة تقريبًا. كما أنهم أجروا تفتيشًا مخجلا كهذا للصديقة، التي بالكاد تقوى على المشي.

رأينا أن الساعة أصبحت 30 : 04، وبسبب كل هذه التأخيرات طلبنا من أحد الموظفين أن يهتم بتسجيلنا وإجراء عملية الـ "تشيك-إن"، في غضون ذلك، كي تحفظ لنا أماكن مناسبة في الطائرة. ذهب الموظف ليعالج الأمر، لكنه عاد في الساعة 30 : 05 وقال لنا، انه لم تعد هناك أماكن في الطائرة وقد أغلقت الطائرة. وحينها، شعرنا بصدمة. كيف يمكن ألا تكون أماكن في الطائرة في حين أننا وصلنا مبكرًا جدًا، وعبرنا كل كابوس الاستجواب.

بعد ساعات من التفتيش المذل والمهين لم نصعد إلى الطائرة في النهاية. ولكي "يعوضونا" اقترحوا علينا عدة بدائل، مثل السفر إلى برشلونه ومن هناك إيابًا إلى روما، أو نسافر إلى ميونخ ومن ثم إلى روما. رفضنا كل الاقتراحات وطلبنا منهم أن يمكّنونا من السفر في الغداة بـ "إل-إيطاليا". وكتعويض لنا، أعطوا كل واحد منا 200 دولار.

شهادة دالية حلبي، من سكان قرية دالية الكرمل

أنا ناشـطة اجتماعية، وفي إطار نشاطي سافرت إلى ايرلندا الشمالية في بعثة كانت تضم خمس زميلات عربيات وخمس يهوديات.

فور وصولنا إلى مطار بن غوريون، بدأنا نتعرض للمعاملة المسيئة. نحن، الفتيات العربيات، أخذونـا جانبًا وأوقفونا للاسـتجواب، في حين أن الزميلات اليهوديات فـي البعثة لم يتعرضن لذلـك. عندما ختموا لنا جوازات السـفر، يبدو أن إحدى الموظفـات أخطأت في لون الملصق الـذي كان يجـب أن تلصقه على جواز السـفر التابع لي، فلفتت الموظفـات الأخريات انتباهها بقولهـن "أنـت لا تعرفين التمييز!". أنا متأكدة أن القصد كان "ماذا، أنت لا تعرفين التمييز بين العربيات واليهوديات؟". هذا الأمر مسّ بي جدًا، وكأنه مكتوب على جبين كل إنسـان فيما إذا كان عربيًا أو يهوديًا.

ألصقوا للزميلات اليهوديات في البعثة ملصقات بلون مختلف عن ملصقاتنا. كانت ملصقاتهن وردية اللون، فيما كانت ملصقاتنا صفراء، الأمر الذي مسّ بي أكثر.

فـي طريـق عودتنا إلى البلاد، عندما وصلنا إلى قسـم "إل-عال" في مطـار هيثرو بلندن، كان بحوزتـي حقيبـة صغيـرة مع محفظـة نقود وبطاقـات مختلفة. طلـب رجال الأمن مـن إل-عال فحصهـا بآلة كشـف المعادن، وبعد أن فحصوهـا، أخذوها لفحص يـدوي. فطلبت أن يفعلوا ذلـك بوجودي، لكنهم رفضوا. شـعرت بإهانة كبيرة. فكرت بيني وبين نفسـي، لو أنهم أخذوا شـيئا مـا من الحقيبة، ما كنت لأسـتطيع أن أثبـت أنه كان فيها قبل ذلك. وفي هـذه المرة أيضًا، لـم يأخـذوا الحقائب الصغيـرة التابعة للزميـلات اليهوديات في البعثة للفحـص. ومرة أخرى، خضعـت وبقية الزميلات العربيات لفحص جسـدي أما الزميـلات اليهوديات فلا. وخلال هذا الفحص أمرونا بخلع الأحذية.

كان مـن المفـروض أن تنقـل حقائبنـا مـن الطائـرة فـي ايرلندا مباشـرة إلـى الطائـرة المتوجهة لإسرائيل، دون فحص أمني إضافي، لكنهم أنزلوا فقط حقائب الزميلات العربيات في البعثة، ومرة أخرى نبشـوا أغراضنا بشـكل وقح. فتحوا الأغراض دون أن يغلقوها كما كانت، وقاموا بفتح أغراض كانت مغلفة وغيرها.

شاهدت الزميلات اليهوديات في البعثة الإذلال الذي نمر به وتماثلن معنا. كما طلبن أن يجري فحصهن بالصورة نفسها، كي " لا تمر الزميلات العربيات فقط هذه التجربة المذلة ". لكن رجال الأمن رفضوا ذلك وأمروهن بالتقدم.

إن هذا السلوك لرجال الأمن الإسرائيليين في مطار بن غوريون، وكذلك في المطارات الأجنبية، يخلق عمليًا مجموعتين، مجموعة أخيار ومجموعة أشرار: العرب هم الأشرار والمشتبهون، واليهود هم الأخيار، ويجب معرفة التمييز الجيد بين المجموعتين.

كانت هذه بالنسبة لي تجربة مذلة، وهذه هي المرة الأخيرة التي سأسافر فيها في شركة إل-عال.

شهادة ندين سروجي، من سكان مدينة الناصرة

في تاريخ 1/ 9/ 2005 وصلت سوية مع والدي إلى مطار بن غوريون، في الساعة : 13 00، ثلاث ساعات قبل موعد إقلاع الطائرة التي كان من المقرر أن أسافر على متنها. في الساعة 00 : 14 جاء دوري للفحص الأمني، الذي كان من المفروض أن يسألوني خلاله بعض الأسئلة البسيطة. مرروا حقائبي بآلة فحص المعادن، وأمروني بالانتظار لجولة أخرى من الأسئلة. وقفت مع والدي وانتظرنا. عندما جاء دوري اكتشفوا أنهم لم يمرروا حقيبة اليد بالآلة، لأنه لم تكن عليها علامة تدل على أنها فحصت، ففحصوها بالآلة.

سألتني إحدى الموظفات، متى من المفروض أن تكون رحلتي الجوية، وأخذت تفحص حاسوبي النقال. أردت تشغيل الحاسوب قبل أن تبدأ بفحصه لأريها أنه صالح، كي أستطيع في نهاية الفحص التأكد من أنهم لم يلحقوا به ضررًا، لكنها رفضت ونادت مديرتها. فقالت المديرة إنها تصدقني بأن الحاسوب سليم وإذا تسبب له ضرر سيكون هذا على مسؤوليتهم.

أرادت الموظفة أن تمرر الحاسوب بآلة الفحص. ففتحته ووضعته بصورة كان من المحتمل أن تلحق ضررًا بالشاشة. فلفتّ انتباهها فقبلت ملاحظتي، ونفذت الفحص عدة مرات وفي النهاية أعطتني إياه. ثم استمرت في فحص حقيبة الحاسوب، وفحصت كل قرص وكل سلك كهربائي بتدقيق مثير للأعصاب. وفي غضون ذلك أخذ موظف آخر يفحص حقيبتي الكبيرة.

لقد استغرق فحص حاسوبي 20-30 دقيقة، بينما لاحظت أنه كان هناك شبان يهود، يحملون حواسيب نقالة، لم يدم فحص حواسيبهم أكثر من خمس دقائق.

عندما فرغوا من فحص الحاسوب والحقيبة الكبيرة قمت بتشغيل الحاسوب كي أتأكد أنه لم يتضرر، فتأكدت أنه سليم. وأخذت موظفة أخرى تفحص حقيبة اليد خاصتي، التي كان فيها هدايا وملابس. لقد فحصت وفتحت كل هدية وكل غرض فيها. في الوقت نفسه، بدأت موظفة ثالثة بفحص حقيبة أخرى كان فيها عازف MP3، وآلة تصوير فيديو صغيرة، وآلة تصوير عادية وشاحن للبطاريات وبطاريات عادية ومجموعة بطاريات مشحونة، وبعض الكوابل الصغيرة. قاموا بفحص كل شيء حتى أصغر وأدق الأشياء. كنت مضطرة أن أراقب بشكل جيد ثلاثة أشخاص ينشغلون بفحص أجهزتي الثمينة، كي أتأكد ألا يلحقون أضرارًا بها أو يضيّعون شيئا. كنت متوترة جدا.

بعد ذلك أخذوا يفحصون حقيبتي الثانية، التي كانت تحوي الكتب الدراسية التي استعملها خلال دراستي في إيطاليا. قاموا بفحص جميع الكتب، ومروا عليها صفحة صفحة.

عندما فرغوا من فحص الحقائب، اعتقدت بأن كل شيء على ما يرام والآن أستطيع أن أواصل إجراءات السفر وال"تشيك-إن"، لكن لم يكن الأمر كذلك.

قالوا لي إنني لا أستطيع حمل الحاسوب النقال إلى الطائرة، وأنهم مضطرون إلى فحصه ثانية. فأخذوه وفحصوه مرة أخرى بالآلة ثم وضعوه في علبة كرتون. كل هذا، في حين أن بقية المسافرين، الذين كان بحوزتهم حاسوب نقال، قام كل منهم بحمل حاسوبه إلى الطائرة دون أي مشكلة. وعندما سألتهم عن سبب ذلك، أجابوني بأن هذه مسألة أمنية وأنهم لا يستطيعون إعطائي جوابًا. أنا شخصيًا عرفت الجواب: لأنني عربية. لو كان إسمي ريفقه أو روتم أو موشيه [أسماء يهودية] لكان الوضع مختلفًا تمامًا.

قاموا بتقسيم كتبي إلى كومتين. الأولى أدخلوها في كرتون أما الثانية فقد سمحوا لي بحملها إلى الطائرة. أرادوا أن يرسلوا حقيبة آلات التصوير سوية مع الحقيبة الكبيرة، لكنني لم أوافق بأي شكل من الأشكال. فقالوا لي: إذا كان هذا ما تريدين فنحن مضطرون لفحص هذه الحقيبة مرة أخرى. قاموا ثانية بفحص آلة تصوير الفيديو، وآلة التصوير العادية، وعازف الـ MP3 والكوابل. كان واضحًا لي أنهم يجهلون كيفية عمل هذه الأجهزة، وكادوا يدمرون لي البطاريات عندما أدخلوا بطاريات عادية داخل شاحن. فقمت بلفت انتباههم فورًا وقلت: "إذا كنتم لا تعرفون كيف تتعاملون مع كل شيء من هذه الأشياء فاسألوني، لأن ما تفعلونه ليس مضبوطًا، وقد تدمرون لي الأجهزة".

كان هنـاك موظـف وموظفـة قاما بفحـص آلات التصويـر بالآلة. فأوقعـت الموظفـة بطارية آلة التصويـر علـى الأرض. وقامـت موظفة ثالثة بفحص عـازف الـMP3، وأوقعتـه على الأرض أيضًا. وبما أنني كنت قد تسـلمت هذا العازف كهدية قبل سـفري فلم يتسـنى لي تشغيله إلا مرة واحدة للتأكد من أنه صالح للاستعمال. ولكن عندما كنت في الطائرة انتبهت بأن الزر المسجل عليـه "Mode change" قـد تعطّل. واكتشـفت أيضًا أنني مضطرة لشـراء بطاريات جديدة، بدل تلك التي خرّبوها.

وخـلال فحص آلات التصوير، تقدم مني أحـد الفاحصين وأمرني بالمجيء معه فورا للفحص الجسـدي، وإلا فإننـي لـن أتمكن من إنهـاء عملية الفحص فـي الوقت المحدد وسـأتأخر عن الطائـرة. رفضـت ذلـك، وقلـت إن الطائـرة مجبرة علـى انتظاري، وأننـي لن أتحـرك دون أن يسلموني جميع آلات التصوير والأجهزة. فردّ عليّ بفظاظة: "لن تنتظرك أية طائرة". فأجبته: "بل سـتنتظرني، مهمـا يكن من أمر". فأعطونـي آلات التصوير والجهـاز، وقلت لهم: "لقد تسلّيتم جيدًا اليوم". فردّت الموظفة: "لا، هذا مجرد عمل".

وبعـد ذلك، ذهبت للفحص الجسـدي، أما والدي فانتظرني بجانـب الحقائب. أمروني بخلع حذائي وإنزال البنطلون. لم أعد أستطيع تحمل الإهانة فأخذت أبكي. شعرت بأنني قد أنهار في أية لحظة.

وبينما كنت أخضع للفحص الجسدي، توجهت إحدى الموظفات لوالدي وقالت له إن الطائرة مغلقـة والرحلـة الجويـة مغلقـة، ويُفضل أن يأخذنـي إلى البيت. فسـألها والدي فيمـا إذا كنت أسـتطيع الانضمام إلى رحلة جوية أخرى، فأجابته بأنني في هذه الحالة سأخسر تذكرة الطيران وسـأضطر لشـراء تذكرة جديدة. كان والدي مذهولاً ولم يعرف ماذا يقول. إلا أن المشـكلة قد حلت عندما طلب رجال الأمن من الموظفة أن تسمح لي بالمرور، وحينها أخذوني مباشرة إلى الطائرة على مسؤوليتهم.

بعـد الفحـص الجسـدي، كنت الأخيرة، من بين المسـافرين، في تسـليم الحقائـب لتنقل إلى الطائرة. كان والدي يبدو قلقا جدًا مما فعلوه بي.

وعند تسليم الحقائب ظهرت مشكلة جديدة، إذ قالوا لي إن لدي وزنا زائدا، ذلك لأنهم ضموا حاسـوبي النقال وقسـما من الكتب إلى الحقيبة الكبيرة، وبأنني مجبرة على التنازل عن إحدى حقائـب اليـد. فقررت تركيز الأشـياء الأكثر أهمية فـي حقيبة واحدة من بيـن الحقيبتين، وإبقاء

الأشياء الأقل أهمية مع والدي، كي يرسلها لي لاحقا في البريد. لكنهم رفضوا وقالوا إنه لا يوجد وقت لهذا الأمر، ولذلك أعطيت والدي الحقيبة الأولى ودفع لهم المبلغ المطلوب مقابل الوزن الزائد في الحقيبة الثانية.

ودّعت والدي بالبكاء ولاحظت أنه كان قلقا جدا وكانت الدموع تترقرق في عينيه. أطرقت أفكر وأتساءل بيني وبين نفسي "أي فرحة هذه! ها أنا أسافر إلى خارج البلاد لقضاء وقت ممتع، وانظري ماذا يفعلون لنا..." . إحدى الموظفات رافقتني للطائرة مباشرة، رغم أنه كان يحق لي أن أذهب للحوانيت المعفية من الجمرك وأن تنتظرني الطائرة. كنت أبكي وأنا في طريقي إلى الطائرة ولم أتوقف عن البكاء خلال الرحلة الجوية. كان من الصعب عليّ أن أهضم ما مررت به. كان الشعور قاسيا جدا.

لقد تعطّل قسم من أجهزتي – عازف الـ MP3– والبطاريات. وكنت مضطرة لشراء ملابس جديدة لأرتديها في العرس الذي كنت مدعوّة له، لأنني تركت تلك الملابس، التي كانت معي، في الحقيبة التي بقيت مع والدي. وتكلف والدي بدفع مبلغ مقابل إرسال الحقيبة إليّ، ناهيك عن أنني لم أتمكن من دخول الحوانيت المعفية من الجمرك بسبب الفحوصات المتواصلة. بالإضافة إلى كل هذا، أقلعت الطائرة في الساعة 20 : 16 بدل 00 : 16.

لقد كانت معاملة الموظفين، منفذي الفحص والتفتيش، معاملة فظة ومهينة، معاملة عدم احترام بشكل جلي. أنا مضطرة للقول إنها انعكست في كل كلمة ونظرة منهم. كانت هذه تجربة قاسية جدا، لم أمر بمثلها في حياتي.

شهادة محمد زيدان، من سكان قرية الرينة

أنا المدير العام للمؤسسة العربية لحقوق الإنسان، وفي إطار عملي أسافر كثيرًا للخارج للمشاركة في مؤتمرات واجتماعات إقليمية ودولية تتعلق بموضوع حقوق الإنسان. وأؤكد أنني كنت ألاحظ، خلال كل سفرة إلى الخارج، أن الموظفين ورجال الأمن في المطار يتعاملون مع المسافرين العرب بشكل مختلف عن اليهود.

وكنت دائما، بعد أن أتخطى مسار الفحوصات الأمنية ومرحلة الـ"تشيك-إن" في مطار بن غوريون، في قاعة المسافرين رقم 3، أصل إلى قاعة كبيرة ومن ثم إلى بوابة الخروج (قبل

ختم جوازات السفر). وتتوزع الطريق بعد البوابة إلى عدة مسارات. وفي كل مسار توجد هناك مناضد وآلات كشف المعادن. عند البوابة يقف رجل أمن يحدد للمسافرين أي مسار عليهم أن يسلكوا. وقد لاحظت أنهم كانوا دائماً يوجهونني إلى المسار رقم 1 أو 14، الموجودين في الأطراف، حتى لو كانا مكتظين وبقية المسارات خالية. في هذين المسارين يُطلب منك خلع حذائك، وهذا لا يحدث في بقية المسارات. ودائمًا، يقف في هذين المسارين أشخاص من مجموعتين: عرب وأجانب.

قررت فحص الأمر وقطع الشك باليقين حول التمييز المسيء بحق المسافرين العرب. ففي السفرتين الأخيرتين، لمدريد في 11/ 5/ 2006 ولباريس في 11/ 7/ 2006، ورغم أنهم مرة أخرى وجهوني إلى إحد المسارين المذكورين، حاولت الاندفاع إلى أحد المسارات الأخرى.

في السفرة لمدريد، حاولت الوصول إلى المسار رقم 6، وتصرفت وكأنه لا يهمني إلى أي مسار أتوجه. وفجأة جاء رجل أمن وفحص جواز سفري ووجهني إلى المسار رقم 14. سألت لماذا يوجهونني إلى هناك، لكنني لم أتلقّ جوابًا مقنعًا.

أما في السفرة لباريس، سوية مع زميل للعمل، فاتفقت مع الزميل مسبقًا أنه بعد مرحلة الـ"تشيك- إن" سندخل في المسار رقم 6، رغم أنهم وجهونا إلى المسارين 1 و 14. فنجح زميلي في الدخول حينما كان رجل الأمن بعيدا نسبيًا ولم يتسنَّ له فحص جواز سفره. أما أنا، فلم أنجح في الوصول إلى المسار المذكور، إذ كان رجل الأمن قريبًا مني وقام بفحص جواز سفري وأمرني بالانتقال إلى المسار رقم 1 أو 14.

لا توجد لدي ذرة شك أن رجال الأمن والموظفين في المطار يعملون وفق سياسة موجهة، وهذا ليس أمرًا محض صدفة.

شهادة عبود بدوي، من سكان قرية كفر قاسم

أنا عبود بدوي، أبلغ من العمر 44 سنة، من قرية كفر قاسم. لدي ثلاثة أولاد ومتزوج منذ 15 سنة. أعمل في شركة توزيع مواسير وكراميكا، كنائب مدير في المخزن المركزي للشركة. أسافر بالمعدل مرتين في السنة إلى الخارج.

في شهر نيسان سنة 2003، سافرت برفقة زوجتي وأولادي إلى تركيا في رحلة عائلية. وقد رافقتنا عائلتان عربيتان في هذه الرحلة، إحداهما فلسطينية من منطقة نابلس، وكان رب العائلة يحمل تأشيرة سفر، إذ لم يكن لديه جواز سفر. سافرنا عبر شركة طيران تركية وليس إسرائيلية.

عند وصولنا إلى البوابة الخارجية للمطار، بدأوا بعملية الفحص والاستجواب. حيث أوقفونا على جانب الطريق في الوقت الذي كانت بقية السيارات تمر من أمامنا دون مساءلة. يبدو أن لباسنا ومظهرنا قد جعل الحراس "يشتبهون" بنا. وطالبونا بالتعريف على أنفسنا وإبراز بطاقات الهوية، وأخرجونا من السيارات لاستجوابنا. كل ذلك دام ما يقارب 20 دقيقة، دون أن نصل حتى إلى مبنى المطار (الترمينال)، إذ ما زلنا في الخارج.

عند وصولنا إلى مبنى المطار، كان بعض الموظفين يقفون عند المدخل، فاستوقفونا للاستجواب وطالبونا بإبراز بطاقات الهوية. ثم بعد ذلك دخلنا ومشينا حتى وصلنا منطقة الاستجواب والتفتيش. وخلال وقوفنا في طابور الانتظار ألصقوا على حقائبنا ملصقات ذات لون أزرق، وقد لاحظت أن هناك ثلاثة ألوان مختلفة عند بقية المسافرين، بما فيها الأزرق. (خلال كل رحلاتي الأخرى كان اللون الأزرق يلازمني دائمًا).

عندما جاء دورنا، وتعرف موظفو الأمن علينا، وخاصة على الشاب الفلسطيني، اصطحبونا جميعًا إلى غرفتين خاصتين للتفتيش، واحدة للنساء والأخرى للرجال. عندها وجه لي، أحد الموظفين، بلهجة مستخفة، ملاحظة بقوله: "هيا! إلحق مجموعتك"، فشعرت بإهانة كبيرة جدًا وبغضب عارم. ما هذه اللهجة، ماذا يعني بـ"مجموعتك"!!. وأخذ المسافرون من حولنا يتساءلون، "ماذا يحدث"، "لماذا استوقف هؤلاء العرب؟!".

عندما دخلنا إلى الغرفة المذكورة، بدأ استجوابنا: "من أين أنتم؟ إلى أين أنتم ذاهبون؟ هذه زوجتك؟ ابنك؟ ماذا تعمل؟" وغيرها من الأسئلة "الروتينية" كما يسمونها، والأسئلة ذات الطابع الإستفزازي. وقد أشاروا إلينا بالتوجه للمسؤول ومناقشته حول إستجوابنا، إذا كانت لدينا أية شكاوى بهذا الخصوص.

وخلال الاستجواب قاموا بفتح الحقائب، وأخذوا يفتشون في محتوياتها، وقاموا "بنفض" الملابس بشكل استفزازي. فتشوا وفحصوا كل شيء في الحقائب. لم يستثنوا شيئا، حتى المحتويات الشخصية جدًا.

وبعد ذلك جاءت مرحلة التفتيش الجسدي، حيث طلبوا مني خلع حذائي وأخذوه للفحص، وبعد ذلك اقتادوني إلى زاوية في الغرفة وغطوها بستار، ثم طلبوا مني خلع ملابسي، كل ملابسي، وفي النهاية لم يتبق شيء سوى ملابسي الداخلية التي غطت الجزء الأسفل من جسمي، بل أنهم لم يتورعوا عن النظر داخل الملابس الداخلية. امتلأت غضبًا وشعرت بحالة من الإشمئزاز تجاه هذه المعاملة، وقلت لهم بأنني لن أصمت إزاء هذا التصرف وبأني سأنشر ذلك في الصحف وسأقدم شكوى للجهات المختصة. فردّوا بكل برود بأن هذا الفحص روتيني.

بعد خروجنا من غرفة التفتيش، واستمرارنا في إجراءات السفر الأخرى للوصول إلى الحوانيت المعفية من الجمرك ومن ثم الانتظار حتى الصعود إلى الطائرة، قامت إحدى الموظفات بمرافقتنا وبتوجيه ملاحظات لنا بأنه ممنوع أن نتحرك أو أن نتكلم مع أحد حتى وصولنا إلى الطائرة. وهنا لم أعد أحتمل وطلبت رؤية المسؤول، واحتدم النقاش ومن ثم الصراخ بيننا وصرخت في وجههم بأن تصرفات مذلة ومهينة كهذه تنم عن توجه عنصري. دخلنا إلى الحوانيت المعفية من الجمرك مع شخص مرافق من الأمن الإسرائيلي، ولم يتسع لنا الوقت للتسوق، حيث سُلب منّا الوقت كله تقريبًا خلال التفتيش المهين والاستجواب الاستفزازي.

استمرت عملية تفتيش الحقائب والتفتيش الجسدي، بما في ذلك التفتيش والاستجواب عند البوابة الخارجية للمطار، ما يقارب ثلاث ساعات ونصف الساعة. كانت الإهانات متتالية، الواحدة تلو الأخرى. لم أتوقع أن يجبروني على خلع كل ملابسي خلال الفحص.

ملحق ب

فحص أمني تمييزي في المطارات الأجنبية

شهادة وليد خطبا، من سكان قرية عرابة

أعمل منذ أربع سنوات كمهندس في شركة الهاي-تك "كيمتك" (Camtek) في مجدال هعيمك (المجيدل). يتم في إطار العمل إرسال قسم من المهندسين إلى خارج البلاد لكي يعملوا على مشاريع مختلفة والمشاركة في استكمالات في مواضيع متعلقة بالعمل الجاري.

في أواخر سنة 2005، في فترة عيد الميلاد، أوفدتني الشركة إلى الولايات المتحدة. فسافرت عبر شركة إل-عال. وفي طريق العودة من الولايات المتحدة إلى إسرائيل، وصلت إلى مطار J.F.K في نيويورك بعد الظهر، رغم أن رحلتي الجوية كان من المقرر أن تنطلق في الساعة 22:00 ليلا. تمكنت من الوصول مبكراً لأنني قدمت من ولاية أخرى في الولايات المتحدة. حوالي الساعة 17:00 توجهت لمسار المسافرين في شركة إل-عال، وصادفت هناك رجال أمن إسرائيليين من الشركة. كنت الأول في الدور. طلب رجال الأمن جواز سفري؛ سلمتهم جواز السفر وانتظرت جانبًا. في غضون ذلك، كان المسافرون الآخرون، الذين ينوون السفر معي على متن الطائرة نفسها، ينسابون في المسار نفسه، دون أن يقوم رجال إل-عال بتأخيرهم. أما أنا فقد أخّروني نحو ثلاثة أرباع الساعة إلى أن توجه أحد منهم إليّ.

سألني رجال الأمن فيما إذا كان بحوزتي حقائب أخرى عدا حقيبة اليد التي كانت معي. قلت نعم، فقالوا إنهم يريدون فحصها. أخذوا حقيبة اليد أيضًا، وقالوا إنه يحظر عليّ حمل الحقيبة معي إلى الطائرة.

ثم اقتادني رجال الأمن إلى داخل الـ "Open Space"، وهي منشأة متنقلة وقابلة للطوي على شكل مكعب مع ستائر، تحول دون رؤية ما يدور حولك. انتظرت هناك، وقد وضعوا حارسًا بجانب الستارة؛ لم يتوجه لي أي أحد في هذه الأثناء. طلبت معرفة لماذا يؤخرونني، فأجابني الحارس: "أتريد أن تصل بسلام إلى البيت؟ إذًا، إنتظر. وإن كنت لا تريد، فخذ حقائبك واذهب لشركة [طيران] أخرى، نحن نعمل بموجب الإجراءات". بعد بعض الوقت جاء شاب

حاملا حقيبة اليد التابعة لي. فأخرج من الحقيبة لعبة على شكل مسدس كنت قد اشتريتها لابني من الحوانيت المعفية من الجمرك، وقال لي إنه يُمنع الصعود مع شيء كهذا إلى الطائرة وأنهم سيرسلون اللعبة لي مع الحقائب فيما بعد، وستعاد لي كل أمتعتي في إسرائيل.

قلت لرجال الأمن إن هناك مواطنًا إسرائيليًا يهوديًا، من المقرر أن يصعد معي إلى طائرة إل-عال، قد اشترى نفس مسدس اللعبة الذي اشتريته، لكنه صعد إلى الطائرة دون أي تأخير. وسألت لماذا يؤخرونني أنا بالذات؟ فكان الجواب الذي تلقيته: "هذا شأننا، ليس شأنك. هذا ليس نفس الشيء". أبرزت لهم وصل شراء المسدس الدمية من الديوتي فري، لكنهم تعاملوا معي بعدم اكتراث. قلت لهم إنني أرسلت إلى الولايات المتحدة من قبل شركة "كيمتك"، وأعطيتهم أرقام هواتف لكي يتصلوا ويتأكدوا من ذلك، من خلال كبار المسؤولين في الشركة، ويوفروا علي هذه المعاملة. فلم يكترثوا بي ولم يلبوا طلبي.

بعد أن انتظرت قرابة الساعة، وفي الوقت الذي كانوا يفحصون فيه الدمية توجه لي أحدهم، وقال لي إنهم قرروا مصادرة "المسدس". وقالوا لي ثانية إنه "ممنوع أخذه". وفي النهاية قلت لهم إذا كانت الدمية هي المشكلة، وبسبب ذلك يؤخرونني، فليأخذوه ويحتفظوا به عندهم؛ أنا لا أريد إلا الصعود إلى الطائرة.

بعد ذلك، أمروني بخلع المعطف وخلع الحذاء ونزع الحزام وأخذوني إلى الفحص خارج الستار؛ كما طلبوا مني إخراج محفظتي والهاتف الخلوي ووضعهما على الطاولة. ومن ثم، أخذوا يفحصونني بجهاز المسح فمرروه على كل أنحاء جسدي. فجأة، أراد الشخص الذي فحصني أن يفحص فيما إذا كان جهاز المسح صالحًا، وقال "لدي شعور أن هذا الجهاز لا يعمل". قال ذلك بنبرة ساخرة، وكأنه توقع أن يطلق الجهاز صفيرًا عندما مرره على جسدي. فجلبت له المسؤولة جهازًا جديدًا، فقام مرة ثانية بمسح كل جسدي بالجهاز، وهذه المرة أيضًا لم يطلق الجهاز صفيرًا.

لم يتوقف عن فحصي وأخذ يلامس قميصي وبنطلوني، ويديّ وأرجلي، وحتى مناطق حساسة. شعرت أنني مذلول وعاجز.

ومن ثم أحضروا جهازًا آخر، على ما يبدو يكشف مواد مشبوهة، وأخذوا يفحصون محفظتي وهاتفي الخلوي. وأخذوا يخرجون كل ما كان في المحفظة – كل ما هو خصوصي وشخصي. وقال لي أحدهم ثانية: "هذه هي التعليمات. إذا كان الأمر لا يعجبك فاذهب إلى شركة

أخـرى". فحـص كل شـيء، حتى أنه أخـرج صورة ابني، وقـال لي إنه يريـد فحصها. غضبت وقلـت إننـي لن أسـمح لـه بفحصها – عـمّ يمكن أن يفتـش في صـورة ابني. فأجـاب قد تكون فيهـا مـواد خطيرة، أو "قنبلة دقيقـة". أصررت على ألا يفحص الصـورة. فتوجه الموظف إلى المسؤولة عنه وقال لها إني "لا أتعاون". وأضاف: "يجب الانتباه له ومراقبته". وفي النهاية، قرروا عدم فحص الصورة.

وبعـد ذلـك، أحضـروا لي الحـذاء والحـزام والمعطـف، وأخبرونـي بأني سأتسـلم الحقائب وحقيبـة اليـد فـي مطار بـن غوريون؛ إذ لـن يتم نقلها فـي الطائرة التـي أسـتقلها. وتوجهت لي المسـؤولة وقالـت لـي: "لا تتحرّك". في هـذه الأثناء انتظـرت ما يقارب ربع سـاعة؛ وبعدها توجهت لي قائلة: "إذا كنت تريد سـنحضر لك ماء، لكنك ممنوع من دخول منطقة الحوانيت المعفية من الجمرك". رجل أمن آخر كان يرافقني في منطقة انتظار المسافرين، قال لي بحزم: "ممنوع أن تتحدث مع أي شخص – ممنوع أن تشتري أي شيء". كانت الساعة الثامنة مساء، حسب توقيت نيويورك، وكان موعد إقلاع الطائرة الساعة العاشرة ليلا. إضطررت إلى الانتظار مدة ساعتين.

خلال انتظاري، نشب نقاش بيني وبين أحد رجال الأمن. قال لي "المهم بالنسبة لك، أن تصل البيت بسلام". فأجبته "عن أي سلام تتحدث، بعد إذلال كهذا". وقلت له إنني أشعر بأنه فقط بسـبب اسـمي، وليد، ولأنني عربي، مررت بسلسـلة الإهانات وهذا الإذلال. فمنذ أن دخلت إلى مسـار الفحص لشـركة إل–عال حتى إقلاع الطائرة، تم تأخيري نحو خمس سـاعات – من الساعة 17:00 بعد الظهر حتى 22:00 ليلا.

عندما عدت إلى إسرائيل، توجهت في المطار لاستلام حقائبي وعدت إلى البيت. عندما فتحتها في البيت اكتشفت أنهم قلبوا كل ما كان فيها رأسًا على عقب. لم يكن أي شيء في مكانه. كما أن حقيبة العمل، التي كان فيها أوراق عملي ووصولات مصروفات السـفر، قاموا بنبشـها – كل ما كان فيها كان عبارة عن كومة واحدة. لم يكلفوا أنفسـهم إعادة الأشـياء إلى مكانها. وكذلك الحقيبة الكبيرة، التـي كانـت تحوي أغراضي الشـخصية، كانت منعوفـة تمامًا؛ الملابس لم تكـن مرتبة. لقد فتحوا زجاجة العطر ومعجون الأسنان ولم يكلفوا أنفسهم إغلاقهما، فانسكبت كلها على الملابس.

غضبـت جدًا من هذه المعاملة المذلة، والاسـتخفاف وعدم الاكتراث طـوال كل فترة التفتيش وبعدهـا. المسـافرون الآخـرون فـي الرحلـة الجوية لم يتـم تأخيرهـم، ولم يتعرضـوا لإذلال

وإهانـات كهـذه قبل الصعود إلى الطائرة. اليهـودي يمرّ، أما العربي فيعلـق ويتأخر. 350 راكبًا صعـدوا إلـى الطائرة ولم يقم أحد بتأخيرهم. أنا الوحيد الذي تـم تأخيري. لماذا؟ هذه عنصرية بكل ما تعني الكلمة.

شهادة فيروز نصر الله، من سكان مدينة شفاعمرو

أنا أعمل كممرضة. بين التواريخ 20/ 12/ 2005- 4/ 1/ 2006 سافرت إلى فرنسا كي أحتفل بعيد الميلاد سوية مع أقاربي وأصدقائي الذين يعيشون هناك. سافرت بشركة إل-عال.

كان من المقرر أن تقلع الطائرة العائدة إلى البلاد في السـاعة 39 : 17، حسـب توقيت باريس. وصلـت إلـى مطار "شـارل ديغـول" فـي السـاعة 00 : 17. وعنـد البوابـة، قبل الدخـول إلى المطار، انتظرني رجل أمن إسـرائيلي، وسـألني فيما إذا كنت من إسـرائيل وطلب مني أن أبرز جواز سفري وتذكرة الطائرة. كنت مذهولة واستغربت أن يكون يلاحقني. أعطيته ما طلب دون أن أسـأل أسـئلة. فأعادهـا لي فقـط بعـد أن اقتادني إلى مكتب شـركة إل-عال فـي المطار. كان فـي المكتـب رجلا أمن إسـرائيليان. أحدهما يدعى جلعـاد دادون والآخر، الـذي كان على ما يبدو بدرجة أعلى، يوسـي. قال لي يوسـي إن امرأة سـتأتي حالا إلى هناك وستسـألني بعض الأسئلة.

انتظرت هناك ربع سـاعة تقريبًا، فأتت موظفة أمنية، سـوية مع دادون، وأخذت تسألني الكثير من الأسئلة التطفلية مثل: من أين أنا؟ من أين جئت بحقيبتي؟ في أي فندق كنت؟ من أين كان لـدي نقـود لأنزل في الفندق؟ أين كنت في فرنسـا؟ بماذا أعمل؟ لمـاذا أعمل كممرضة؟ لماذا قدمت إلى فرنسـا؟ هل أعطاني أحد ما شـيئًا ما؟ هل يوجد بحوزتي سكين أو مقص أو سلاح؟ هل طلب مني أحد ما أن أنقل شيئًا ما؟ والمزيد من أسئلة كهذه.

اسـتمر الاسـتجواب نحو ثلاثة أرباع الساعة. شـعرت أنهم يسـتجوبونني ويتعاملون معي بهذه الطريقة لأنني عربية. أليس اسم عائلتي هو نصر الله!.

بعد الاستجواب، ألصقوا على حقائبي ملصقات باللون الأصفر. أما حقائب المسافرين اليهود فألصقـوا عليها ملصقـات وردية. بعد ذلك أمروني بالتوجه إلى غرفة داخلية تابعة لشـركة إل-عال. قبل أن أدخل هذه الغرفة حاول أحد رجال الأمن إدخال حقائبي إليها، لكنني رفضت،

لأنني أردت أن أرى ماذا يفعلون بها. ولكي يتم الدخول إلى الغرفة كان رجال الأمن بحاجة إلى قول كلمة سرية. لا أحد سوى موظفي إل-عال يستطيع دخول الغرفة أو رؤية ما يجري فيها.

اقتادتني موظفة الأمن وراء ستار وأمرتني بخلع ملابسي. رفضت بإصرار، وفي النهاية مرّرت جهاز مسح على جسدي دون أن أنزع ملابسي.

ومن ثم طلبوا مني فتح كل حقائبي، بما فيها حقيبة اليد، من أجل التفتيش. بدأوا بحقيبة اليد، وفتشوها بشكل استفزازي. أخرجوا كل أغراضي الشخصية، حتى الملابس الداخلية. سألتهم لماذا يفتشون بهذه الطريقة، فأجابني أحدهم: "أنت طلبت أن تكوني حاضرة وقت التفتيش، إذًا ها هو، تفضلي".

أما التفتيش في حقائبي الأخرى فأجروه بعيدًا عن ناظري، خلف الستار. حاولت أن أرى ماذا يفعلون، لكن أحدهم قال لي "إجلسي بهدوء" بنبرة تهديدية. شعرت طيلة الوقت بأنني مسجونة في هذا المكان، ولا حول ولا قوة لي أمام هؤلاء الأشخاص.

وخلال التفتيش، أخرج أحدهم من حقيبتي دمية موسيقية، فشغلها، وتحدث عنها باستهزاء ووجه ملاحظات جارحة لأصدقائه. وسألني ماذا يوجد داخل الدمية. ولاحقًا، في البيت، تبين لي أنه كسرها. وكان بين أغراضي أيضًا جهاز سمع أستعين به، فقاموا بفحصه أيضًا وتبين لي لاحقًا أنهم أدوا إلى تخريبه أيضًا.

عندما أعادوا لي الحقائب كانت منعوفة تمامًا، حتى أنهم لم يكلفوا أنفسهم إعادة الأشياء بشكل مرتب.

حاولت الاحتجاج كل الوقت على المعاملة المهينة، لكن رجال الأمن ردوا عليّ مرارًا وتكرارًا بأن هذه هي التعليمات، وما دمت اخترت السفر في إل-عال فإنه يجب عليّ أن أتحمّل النتائج. إذا كان هذا لا يعجبني، قالوا لي، فإنني أستطيع أن أسافر عبر شركة أخرى. كانوا طيلة الوقت يردّون عليّ بغضب ويقولون لي أن "أجلس بهدوء"، بأسلوب تهديدي.

وبعد انتهاء هذه العملية، اقتادوني إلى الطائرة وأجلسوني في مقعد لوحدي، بعيدًا عن بقية المسافرين. شعرت بغضب وإهانة وإذلال وبكيت طيلة الوقت. بأي حق يتعاملون معي بهذه الصورة؟

شهادة السيد بكر عواودة، من سكان قرية كفر كنا

أنـا المدير العام لمركز مكافحة العنصرية. تصلني شـهريًا شـكاوى عديـدة من مواطنين عرب، يشـعرون بأنه مورس تمييز بحقهم على خلفية انتمائهم القومي. وهذه المرة شـعرت أنا نفسـي بمرارة التمييز.

في شـهر حزيران 2005 سـافرت إلى فيينا، عبر شـركة إل-عال، بصحبة ابن عمي، المحامي نضال عواودة، من أجل تنسـيق عملية زرع رئة لوالد نضال. مكثنا في فيينا سـتة أيام، وفي اليوم الـذي كنـا سنسـافر فيه إيابًـا، حرصنا على الوصـول إلى المطـار قبل ثلاث سـاعات تقريبًا من الوقت المقرر لإقلاع الطائرة، بسبب الفحوصات الأمنية.

على مدى ساعة ونصف الساعة حقق رجال أمن إسرائيليون معنا بشكل مفصل جدًا، بالعبرية، على أرض فيينا. لقد سـألوا عن هدف السـفر وطلبوا الحصول على أسـماء المستشـفيات التي زرناهـا والأطبـاء الذيـن التقينا معهم. حتى أنهم طلبـوا منا إبراز وثائق طبية تثبـت ما قلناه. فعلنا كل ما طلبوه. وصفنا لهم، بتفاصيل دقيقة هدف سـفرنا، قدمنا لهم أسماء أطباء وعرضنا وثائق طبية.

كل هـذا التحقيـق المذل جرى على مرأى من بقية المسـافرين: أنا ونضال تم تأخيرنا والتحقيق معنا حول أدق التفاصيل، في حين أن عشـرات المسـافرين اليهود مروا وتقدموا في الدور دون أي إزعاج أو اسـتجواب. تعاملوا معنا كمشـبوهين وشـعرنا بأنهم يستفزوننا بشكل مقصود. لقد أثار هذا الأمر غضبنا، وشعرنا بالإهانة والتحقير.

عندما انتهى التحقيق المضني، أخبرنا رجل الأمن بأننا لا نسـتطيع السـفر على متن طائرة إل-عال. وعندما طلبنا تفسيرًا لذلك، قال إنه بسبب عدم إمكانية فحص حاسوبي النقال. فيما رأيت أن المسافرين اليهود قد مروا الفحص وأخذوا معهم حواسيبهم النقالة.

اقترحوا علينا أن نسـافر عبر شـركة اوسـتريان ايرلاينز، النمسـاوية. لماذا اقترحوا أن أسافر عبر شـركة أخرى؟ إذا كنت لا أسـتطيع السـفر بطائرة شركة إل-عال لأنني أشـكل "خطرًا أمنيًا"، ألا أشـكّل خطرًا عندما أسافر في طائرة شركة اوستريان ايرلاينز؟ إن حجة الحاسوب هي حجة بائسـة. والدليل على ذلك أن ابن عمي، نضال، لم يكن بحوزته حاسـوب ورغم ذلك أجبروه على الانتقال إلى الشركة النمساوية.

وفي نهاية المطاف، أضطررنا إلى السفر إيابًا إلى إسرائيل بواسطة شركة اوستريان ايرلاينز. إن الإحساس بالتمييز والإذلال والاحتقار سيرافقني وقتًا طويلا بعد.

شهادة السيد محمد موسى، من سكان قرية دير الأسد

سافرت في 26/ 4/ 2005 برفقة زوجتي في رحلة إلى سويسرا. سافرنا عبر شركة إل-عال. وفي طريق عودتنا مرر رجال الأمن، في قسم شركة إل-عال، حقائبنا بآلة كشف المعادن. وبعد أن سلّمنا الحقائب توجهنا إلى الحوانيت المعفية من الجمرك. وفجأة، توجه لي رجل أمن إسرائيلي من شركة إل-عال وأمرني، بالعبرية، أن آتي معه كي يسألني بعض الأسئلة.

جرى الاستجواب في غرفة زجاجية، وكان كل إنسان في المحيط يستطيع أن يرى الشخص الذي يخضع للفحص، وكم من الوقت "يقضي" في هذه الغرفة الصغيرة.

لاحظت أن كل "المدعوين" لهذه الغرفة كانوا عربًا. وبعد الاستجواب، أمرني رجال الأمن بأن أبقى قريبًا من المكان لأنهم يحتاجونني. هذا الأمر جعلني أشعر باستياء شديد؛ شعرت بأنني ملاحق وأنه تم تأشيري. وشاهدت بوضوح أن رجال الأمن من إل-عال دعوا للاستجواب ستة أزواج عرب متقدمين في السن.

وحتى بعد الاستجواب، لم يتركنا رجال الأمن وشأننا، أنا وزوجتي. فقد أمرونا بالمجيء معهم ثانية، وهذه المرة إلى طابق سفلي، وهناك أجروا تفتيشًا على جسدينا. وفجأة رأيت أنهم أحضروا أيضًا الحقائب التي سلّمناها سابقًا. ولاحظت أن إحدى الحقائب لم تكن سليمة، رغم أنها كانت على ما يرام عندما قمت بتسليمها؛ يبدو أنهم أجروا تفتيشًا فيها أيضًا دون أن نرى. كانت هذه الحقيبة ثمينة بشكل خاص.

عبرت عن احتجاجي على إحضارهم الحقائب ثانية للفحص وعلى أن إحداها قد تضررت، فقالوا إنهم فقط ينفذون التعليمات. لقد مسّت بي كثيرًا هذه المعاملة التمييزية المستخفة والمذلة، وهذه الفحوصات والاستجوابات العديدة؛ تعاملوا معنا كمجرمين.

شاهدت في الطابق السفلي فقط الأزواج العربية الذين كانوا معنا وكانوا ينوون السفر على متن الطائرة نفسها. لم أشاهد هناك أي يهودي سوى رجال الأمن.

شهادة ابتسام مراعنة، من سكان قرية الفريديس

أنا إبتسام مراعنة، من قرية الفريديس في الأصل، أعمل كمخرجة تلفزيون وسينما، وأسكن حاليًا في يافا–تل أبيب.

كنت متوجهة في العام 2005، إلى مهرجان سينمائي عالمي في هولندا، حيث كان سيعرض هناك أحد أفلامي كممثلة عن دولة إسرائيل، مع زملائي من اليهود، وكنت العربية الوحيدة في المجموعة. من تجاربي السابقة في المطار ومما كنت أسمعه من الأصدقاء والأقارب بخصوص السفر عبر المطار، والمعاملة السيئة التي يلقاها المسافرون العرب في المطار، كنت جاهزة نفسيًا لتلك المعاملة، لكني لم أتوقع أن يصل الأمر إلى هذا المستوى من الإهانة والإذلال.

عندما دخلنا المطار وسلمنا جوازات السفر للمفتشين، عبر جميع زملائي اليهود دون تفتيش أو استجواب. لكن المفتشين أبقوني جانبًا، لتبدأ مرحلة الاستجواب والتفتيش. وبدأوا بمساءلتي: "إلى أين أنت ذاهبة ومع من؟ من قام بإدخال الأغراض وترتيبها في حقائبك؟" وغيرها من الأسئلة الشخصية. ومن ثم، بدأوا بفحص حقائبي، كل الحقائب. فتحوا جميع الحقائب، وفتشوا كل شيء، وقلبوا كل أغراضي في الحقائب رأسًا على عقب، وطلبوا مني إعادة ترتيبها بكل وقاحة. رفضت بحزم واحتدم النقاش معهم إلى أن قاموا هم بذلك في نهاية المطاف.

عندما تفقدت حقيبة يدي بعد التفتيش، وجدت في داخلها قطعة بلاستيكية خضراء اللون، متينة ومثبتة في الحقيبة، حيث لا يمكن نزعها بسهولة، ولم تكن هنالك من قبل. سألت زملائي اليهود وبحثت معهم فيما إذا كان في حقائبهم مثل تلك القطعة –اعتقدت أنه لربما هذا إجراء يسري على الجميع. فتش زملائي حقائبهم، ولم يجدوا شيئاً. عندها شعرت بالإهانة الشديدة، حيث توجد في حقيبتي قطعة تشير إلى أنني "حالة خاصة"، وستدل هذه القطعة في كل مرحلة تفتيش بأنني حالة خاصة، وستتم معاملتي على هذا النحو خلال التفتيش. بعد ذلك، طلبوا مني الدخول من باب الأشعة، وطلبوا مني خلع الحلي والحذاء والساعة وما شابه، ومن ثم الدخول من الباب. فعلت كما قالوا لي، فانطلقت صافرة باب الأشعة، مشيرة إلى وجود شيء مشبوه بحوزتي، وتبين بأنه المشبك المعدني في شعري، فطلب مني الفاحص أن أنزع هذا المشبك بحزم، فقلت له بأنني لن أنزعه، وتحديته بالقول: "إذا انت اعترفت بأنك

تفتشني بهذا الشكل المهين لأنني عربية فسأنزعه" ، ففوجئت من برودة رد فعله، إذ قال "أنا أفتشك لأنك عربية، هيا انزعيه". وعندها لم أعد أحتمل هذه المعاملة، فاحتدم الكلام بيني وبينهم، وتعالى الصراخ، ووصلت إلى مرحلة فكرت فيها بعدم السفر إلى هولندا.

وكان عدم صعودي إلى الطائرة سيسبب إحراجًا للبعثة الإسرائيلية. وهنا تدخلت إحدى زميلاتي اليهوديات – السيدة أسنات طرابلسي، وهي مخرجة – لتحول دون قراري هذا. وبعد حديث مطول لها مع المسؤولين هناك أخلوا سبيلي وصعدت إلى الطائرة. ففي الوقت الذي كان زملائي اليهود يشترون فيه بعض الأغراض من الحوانيت المعفية من الجمرك، ويستمتعون بوقتهم، كنتُ أُفتَّشُ بشكل مهين ومذلّ. استمرّ هذا التفتيش والانتظار لمدة أكثر من ساعة.

وللأسف لم تنته الإهانة عند هذا الحد. فعند عودتي من المطار الهولندي لإسرائيل، وقد عبرت رجال الأمن والتفتيش الهولندي بسلاسة، حيث أنني عبرت بوابة الأشعة دون أية مشاكل ولم يطلبوا مني نزع مشبك الشعر، كما فعلوا في المطار الإسرائيلي، علمًا أن بوابة الأشعة أطلقت صافرة تشير إلى ذلك.

لكن عند توجهي نحو الأمن الإسرائيلي، التابع لشركة إل-عال، الشركة التي سأسافر عبرها، استوقفوني في بوابة رقم 8 المؤدية للطائرة المتوجهة لإسرائيل، وطلبوا مني التوجه إلى بوابة رقم 10. ذهبت إلى هناك، وتبين بأن هذه البوابة لا تؤدي إلى الطائرة، بل هي مدخل إلى طابق سفلي في المطار. نزلت الدرج إلى الطابق السفلي ووجدت نفسي مع مجموعة من المسافرين الغرباء المتوجهين إلى إسرائيل، سبعة أشخاص. وكنت الوحيدة التي تحمل جواز سفر إسرائيلي. وأخذوا يفحصون كل واحد منا، الواحد تلو الآخر.

وضعوا حقائبي جانبًا وأدخلوني إلى ستار رباعي مغلق، لم أستطع من خلاله رؤية ما يجري من حولي. ودخلت مفتشة من إل-عال، وطلبت مني خلع بعض ملابسي، فسرعان ما وجدت نفسي نصف عارية – الجزء العلوي من جسمي. عندها شعرت بأكبر درجة من الإهانة والإذلال. أنا ذاهبة لأمثل دولة إسرائيل في هذا المهرجان الدولي – كيف يعاملونني بهذا القدر من الإهانة؟!

بعد هذه المرحلة، خرجت من هذا الستار وأخذت حقائبي وخرجت متوجهة نحو الطائرة، حيث رافقني أحد المفتشين حتى بوابة رقم 8 ومن ثم الصعود إلى الطائرة. عدت لإسرائيل. لم أحاجج أو أسائل أحدًا من المفتشين بصدد التفتيش المهين، "سلّمت" أمري إليهم. إذ

انتابني شعور بأنني غير قادرة أن أقول لا، حيث يفتشونني تحت الأرض، بعيدًا عن الأنظار.

مـن لـم يمرّ بتجربة تفتيش كهذه، لا يسـتطيع أن يتخيّل مدى الإهانة للإنسـان. ما هي قيمتي في هـذه الحالـةّ – صفر. في تلك اللحظات فكرت في الفلسـطينيين عنـد عبورهم الحواجز يوميًا، فكرت في التفتيش والإهانة التي يتعرضون لها يوميًا. كنت أفكر في إعادة جواز سـفري وبطاقة هويتي للدولة – ما فائدة هذه المواطنة إذا كانت ستجعلني ضحية لهذه المعاملة؟!.

لقد وجهت لي دعوات عديدة من الولايات المتحدة بخصوص العمل، ولم أذهب لأنني كنت أفكر ألف مرّة في مرحلة التفتيش والإذلال التي سأخوضها في المطار. هذا الأمر أساء لي حتى في مجال عملي.

ملحق ج

Aéroport International de Genève

المؤسسة العربية لحقوق الإنسان
حضرة المحامي طارق إبراهيم
مركّز مشروع "الرصد والتوثيق"
ص. ب 215
الناصرة 16101

جنيف، 28/ 3/ 2006

تحية وبعد،

وسائل أمنية إضافية يطبقها طاقم الأمن التابع لشركة "إل-عال" في مطار جنيف الدولي

ننظر باهتمام بالغ في فحوى رسالتك المؤرخة في 15/ 3/ 2006.

كما نهتم بألا يكون هناك أي انتهاك للقانون السويسري أو الدولي في مطارنا.

تعمل في مطارنا، على مدار السنة، عشرات شركات الطيران ويمر عبره تسعة ملايين مسافر كل سنة. المسافرون، الذين يسافرون من مطار جنيف (بمن فيهم مسافرو "ال-عال")، يخضعون لفحوصات أمنية من قبل ضباط أمن المسافرين التابعين للمطار. ويلقى كل مسافر معاملة متساوية، ولا يوجد أي تمييز فيما يتعلق بالأنظمة السارية على المسافرين.

لقد طبّق طاقم "ال-عال" في جنيف وسائل أمنية إضافية، لمصلحة مسافريه. وقد وافقت حكومة سويسرا على هذه الوسائل. كما تطبق شركات طيران أخرى وسائل أمنية إضافية أيضًا لمصلحة رحلاتها الجوية. أما الإجراءات ذاتها فالغرض منها أن تكون غير تمييزية. وهي

تسري على كل المسافرين الذين يسافرون جوًا في الرحلة المعطاة. إجراءات كهذه ليست لطيفة بالنسبة للمسافرين، لكن معظمهم يدركون أن الغرض من وسائل الأمن هو حمايتهم من عمليات شريرة.

يبدو من رسالتك أن هذه الإجراءات لا تطبق بشكل متساو، تجاه جميع المسافرين، من قبل طاقم "ال-عال"، وبخاصة في إحدى الحالات. ستقدَّم هذه الشهادة مباشرة لإدارة "ال-عال" في جنيف، كي نمنح شركة الطيران الحق في إبداء ملاحظاتها حول هذه الحقائق. وحاليًا، لا يمكن استخلاص نتائج على أساس شهادة السيد موسى وحدها.

وبقدر ما يتعلق الأمر بنا، يسافر كل سنة عشرات آلاف المسافرين من جنيف على متن طائرات "ال-عال" وشركات أخرى. ولا يمكننا وليس من وظيفتنا مراقبة التطبيق اليومي للوسائل الأمنية الإضافية، التي تطبق من قبل شركات الطيران. مع هذا، سنتوجه بهذا الموضوع إلى المسؤول عن الأمن في "ال-عال" في جنيف وسنعبر عن قلقنا بأن تطبق الإجراءات بشكل غير تمييزي.

أما بما يتعلق بحقيبة السيد موسى، التي تضررت على ما يبدو، فكان عليه أن يقدم طلبًا للجهة المعالجة، من أجل أن تعترف بالضرر. وما زال بإمكان السيد موسى أن يقدم طلبًا للشركة.

مهما يكن من أمر، فإننا، سوية مع شركائنا، نبذل كل ما بوسعنا من أجل نيل رضا معظم زبائننا بما يتعلق بالخدمة التي يتلقونها في مطار جنيف الدولي، ومن أجل أن يتمتعوا برحلة جوية آمنة في طريقهم إلى وجهتهم.

باحترام،
جون-لوك فورتير
رئيس دائرة المسافرين

الهوامش

[1] طريقة هذا الفحص مبنية على "التصنيف العرقي" (Racial Profiling). فرع امنستي انترناشينال في الولايات المتحدة يعرّف التصنيف العرقي بأنه "حالة يضع فيها المسؤولون عن تطبيق القانون، لأنفسهم، أفرادًا أو مجموعات كهدف يستند، ولو بشكل جزئي، إلى العرق، الانتماء الإثني، أصول قومية أو دينية. هذا عدا عن حالات توجد فيها معلومات موثوقة، ذات صلة بالمكان والزمان، تربط الأشخاص المنتمين للمجموعات المذكورة أعلاه بحدث جنائي معين أو مؤامرة جنائية". أنظروا، Amnesty International U.S. Domestic Human Rights Program، "Threat And Humiliation: Racial Profiling، Domestic Security، and Human Rights in the United States." (October 2004). التقرير متوفر في عنوان الإنترنت التالي: http://www.amnestyusa.org/racial_profiling/report/rp_report.pdf (تم تصفحه مؤخرًا بتاريخ 21/ 9/ 2006).

[2] الفحوصات الأمنية التمييزية التي يتعرض لها المواطنون العرب لا تجري في مطار بن غوريون فحسب، بل أيضًا في مطارات داخلية وفي معابر الحدود. سيتمحور هذا التقرير حول الفحص الأمني التمييزي الذي يجري تنفيذه في مطار بن غوريون وفي مطارات خارج البلاد.

[3] مرحلة الـ"تشيك-إن" هي مرحلة تسليم الحقائب غير المحمولة لسلطات المطار.

[4] فحص كهذا ينفذ بالأساس على يساريين يهود. أنظروا أبيب لفي، "أعداء من اليسار"، ملحق هآرتس 30/ 1/ 2004 (بالعبرية)؛ "أعداء من اليسار (2)"، ملحق هآرتس 13/ 2/ 2004 (بالعبرية). أنظروا أيضًا طوبا تسيموكي "القائمة السوداء لنشطاء اليسار"، يديعوت أحرونوت 17/ 3/ 2004 (بالعبرية).

[5] رد سلطة المطارات في تاريخ 8/ 12/ 2005 على طلب المعلومات للمنظمات المحققة؛ رد شركة "إل-عال" بتاريخ 3/ 4/ 2006 على طلب المعلومات للمنظمات المحققة.

[6] وفق المعلومات التي زوّدتها سلطة المطارات للمنظمات المحققة، قدّمت في سنة 2005 – 206 شكاوى؛ في سنة 2004 – 178 شكوى؛ في سنة 2003 – 230 شكوى؛ في سنة 2002 – 253 شكوى؛ وفي سنة 2001 – 144 شكوى. هذه المعطيات تشمل كافة الشكاوى التي تم تقديمها لسلطة المطارات، وليس فقط شكاوى مواطنين عرب. ومع هذا، الكثير من المواطنين العرب لا يكلفون أنفسهم تقديم شكاوى لسلطة المطارات بسبب شعورهم بأن شكاوى كهذه لن تسهم في إنجاز تغيير على سياسة الفحوصات الأمنية التمييزية. وحسب تقديرات المنظمات المحققة يخضع كل سنة مئات المواطنين العرب لفحوصات أمنية تمييزية.

[7] "نهاية للتمييز ضد العرب في مطار بن غوريون؟"، موقع "معاريف" بالإنترنت: (http://www.nrg.co.il)، 9/ 4/ 2006 (بالعبرية).

[8] "الحل للشكاوى حول الفحص المشدّد للعرب في مطار بن غوريون: فتح مكتب بالناصرة"، هآرتس 21/ 9/ 2005 (بالعبرية).

[9] قسم من الشهادات سترد كاملة في الملحق (أ).

[10] من شهادة حاتم حبيب الله، من سكان قرية عين ماهل. أنظروا الملحق (أ).

[11] من شهادة عبود بدوي، من سكان قرية كفر قاسم. أنظروا الملحق (أ).

[12] من شهادة دالية حلبي، من سكان قرية دالية الكرمل. أنظروا الملحق (أ).
[13] من شهادة محمد زيدان، من سكان قرية الرينة. أنظروا الملحق (أ).
[14] من شهادة عبود بدوي، من سكان قرية كفر قاسم. أنظروا الملحق (أ).
[15] من شهادة ندين سروجي، من سكان مدينة الناصرة. أنظروا الملحق (أ).
[16] من شهادة حاتم حبيب الله، من سكان قرية عين ماهل. أنظروا الملحق (أ).
[17] من شهادة ندين سروجي، من سكان مدينة الناصرة. أنظروا الملحق (أ).
[18] قسم من الشهادات سترد كاملة في الملحق (ب).
[19] أنظروا مثلا شهادة فيروز نصر الله، من سكان مدينة شفاعمرو، في الملحق (ب).
[20] أنظروا مثلا شهادة ابتسام مراعنة، من سكان قرية الفريديس، في الملحق (ب).
[21] أنظروا شهادته كاملة في الملحق (ب).
[22] حاولت المنظمات المحققة الحصول على نسخة من هذه الاستمارة لكن الأمر لم يتح لها.
[23] أنظروا الملحق (ج).
[24] تجدر الإشارة إلى أن أوري ديفيس ينتمي إلى تيار اليسار في إسرائيل، الذي يتعرض أعضاؤه أيضًا لفحوصات أمنية تمييزية. أنظروا الهامش رقم 4 أعلاه.
[25] أنظروا رد سلطة المطارات في مقال يوسف الغازي، "مسار للعرب فقط"، هآرتس 30/ 6/ 1999 (بالعبرية). أنظروا أيضًا: Moshe Cohen-Eliya، "Discrimination Against Arabs In Israel In Public Accommodation". في موقع الإنترنت: http://www.law.nyu.edu/journals/jilp/issues/36/36_4_Cohen-Eliya.pdf (تم تصفحه مؤخرًا في تاريخ 21/ 9/ 2006).
[26] "بتوجيهات الشاباك: الرحلات الجوية من كريات شمونه وروش بينا إلى تل أبيب – لليهود فقط"، هآرتس 14/ 6/ 2006 (بالعبرية).
[27] "في أعقاب كشف "هآرتس": يستطيع العرب مجدّدًا السفر جوًا من الشمال"، هآرتس 15/ 6/ 2006 (بالعبرية).
[28] موقع "عرب 48" على الإنترنت (http://www.arabs48.com) 12/ 7/ 2006.
[29] في هذه الحالة، كان الحديث يدور عن رحلة جوية من مطار روش بينا، وليس من مطار بن غوريون، لكن الإجراءات التي تسري على فحص المواطنين العرب متشابهة في كل مطارات إسرائيل، وتحدّد من قبل جهاز الأمن العام.
[30] أنظروا تقرير مركز مكافحة العنصرية، "مؤشر العنصرية: العنصرية تجاه العرب الفلسطينيين مواطني دولة إسرائيل 2005" (آذار 2006). تقرير المؤسسة العربية لحقوق الإنسان، "على الهامش: التقرير السنوي لإنتهاكات حقوق الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل للعام 2005" (حزيران 2006).
[31] جاكي خوري، "البركة في كبري أغلقت في وجه الجيران العرب"، هآرتس 21/ 6/ 2006 (بالعبرية)؛ جاكي خوري، "بدل بركة لليهود فقط – بركة لسكان كيبوتس كبري فقط"، هآرتس 12/ 7/ 2006 (بالعبرية).
[32] تمره طراوبمان، "طلاب جامعيون يتظاهرون احتجاجًا على التمييز ضد الجمهور العربي في بركة الجامعة العبرية"، هآرتس 4/ 11/ 2005 (بالعبرية).
[33] جاكي خوري، "بيزك لا تدخل إلى البلدات العربية بدون حارس أمني – والخدمة تتأخر أشهرًا"، هآرتس

12/ 10/ 2005 (بالعبرية).

34 جاكي خوري، "اللجنة في شبي تصيون تمنع طفلة عربية عمرها ثلاث سنوات وترعرعت في الموشاف من التسجيل في الروضة"، هآرتس 19/ 9/ 2005 (بالعبرية).

35 رامي منصور، "الشرطة: لن نواصل التقاط صور لعرب في المجمعات التجارية في بلدات يهودية"، موقع "محسوم" على الانترنت (http: / /www.mahsom.com) 8/ 5/ 2006 (بالعبرية).

36 دافيد كريتشمر، "المكانة القانونية للعرب في إسرائيل" (مركز دراسة المجتمع العربي في إسرائيل)، ص 146- 147.

37 يائير بويمل، "الحكم العسكري وعملية إلغائه، 1958-1968"، همزراح هحداش (الشرق الجديد)، مجلد م.ج، ص 133- 156 (بالعبرية). ملخص المقال في موقع الإنترنت: http: / /www.oranim.ac.il/ %D7%Docs/%D7%A8%90%D7%99%D7%20%D7%91%D7%95%99 9C.doc%9E%D7%D7 (تم تصفحه مؤخرًا بتاريخ 21/ 9/ 2006).

38 تقرير لجنة أور، الباب السادس، فقرة 15.

39 تقرير مركز مكافحة العنصرية، الهامش 30 أعلاه.

40 اري شبيط، "في انتظار البرابرة"، هآرتس (ملحق نهاية الأسبوع) 9/ 1/ 2004 (بالعبرية).

41 أنظروا مقالة موشيه أيليا- كوهين، الهامش 25 أعلاه (بالإنجليزية).

42 أنظروا باروخ كيمرلينغ، "فليغرب العرب من أمام أعيننا"، موقع "آفاق جديدة" (بالعبرية): http: / /ofakim.org.il /zope /home /he /1138194701/ 1142748760 (تم تصفحه مؤخرًا بتاريخ 21/ 9/ 2006).

43 Tracey Maclin، "'Voluntary' Interviews And Airport Searches Of Middle Eastern Men: The Fourth Amendment In A Time Of Terror،" 73 Miss. L.J. (2003).

44 William J. Brennan، "The Quest To Develop a Jurisprudence Of Civil Liberties In Times Of Security Crises،" Israel Yearbook on Human Rights 18: 11 -21. Address given at Law School of Hebrew University، Jerusalem، Israel (December 22، 1987).

45 طلب جنائي رقم 92/ 2145 دولة إسرائيل ضد غواتا، مجموعة قرارات المحكمة العليا، المجلد م.و. (5)، 704، ص 724-725.

46 دعوى مدنية (القدس) رقم 97/ 7832 الرازق ضد إل-عال (لم ينشر). القطعة المقتبسة أعلاه مأخوذة من مقال بقلم موشيه أيليا-كوهين بالإنجليزية، الهامش 25 أعلاه. وقد ترجمت المنظمات المحققة القطعة من الإنجليزية (وليس من العبرية)، بعد أن تعذر عليها العثور على النص الأصلي بالعبرية.

47 أنظروا مقالة موشيه أيليا- كوهين، الهامش 25 أعلاه (بالإنجليزية).

48 دعوى مدنية رقم 97/ 5203 مدفان وآخرون ضد أركيع للطيران. (لم ينشر).

49 دعوى مدنية (حيفا) رقم 98/ 18147، تلاوي ضد أركيع للطيران (لم ينشر).

50 التعديل الرابع لدستور الولايات المتحدة ينص على ما يلي: "لا يجوز المساس بحق الناس في أن يكونوا آمنين

في أشخاصهم ومنازلهم ومستنداتهم ومقتنياتهم من أي تفتيش أو احتجاز غير معقول، ولا يجوز إصدار مذكرة بهذا الخصوص إلا في حال وجود سبب معقول، معزز باليمين أو التوكيد، بحيث تبين هذه المذكرة بالتحديد المكان المراد تفتيشه والأشخاص أو الأشياء المراد احتجازها." ترجمة الدستور مأخوذة من موقع مكتبة حقوق الإنسان في جامعة منيسوتا على العنوان التالي: http://www1.umn.edu/humanrts/arab/us-con.html.

51 التعديل الرابع عشر لدستور الولايات المتحدة ينص، في الفقرة الأولى، على ما يلي: "... ولا يجوز لأية ولاية أن تضع أو تطبق أي قانون ينتقص من امتيازات أو حصانات مواطني الولايات المتحدة. كما لا يجوز لأية ولاية أن تحرم أي شخص من الحياة أو الحرية أو الممتلكات دون مراعاة الإجراءات القانونية الأصولية. ولا أن تحرم أي شخص خاضع لسلطانها من المساواة في حماية القوانين." ترجمة الدستور مأخوذة من موقع مكتبة حقوق الإنسان في جامعة منيسوتا على العنوان التالي: http://www1.umn.edu/humanrts/arab/us-con.html.

52 أنظروا R. Rohatgi، "Airport Profiling"، Harvard Model Congress 20.

53 Dixon v. Rutgers، 110 N. J A. 2d 1046 (1988)؛ Lowrey v. Commonwealth، 9 Va App. 388 S. E 2d 265 (1990).

54 أنظروا Leadership Conference on Civil Rights Education Fund، "WRONG THEN، WRONG NOW: Racial Profiling Before & After September 11، 2001" في موقع الإنترنت: http://www.civilrights.org/publications/reports/racial_profiling/racial_profiling_report.pdf (تم تصفحه مؤخرًا في تاريخ 21/ 9/ 2006).

55 إلتماس للمحكمة العليا رقم 95/ 6698 ع. قعدان وآخرون ضد دائرة أراضي إسرائيل وآخرين، مجموعة قرارات المحكمة العليا، المجلد ن.د. (1)، 258.

56 إلتماس للمحكمة العليا رقم 87/ 935 كتلة العمل ضد مجلس بلدية تل أبيب- يافا، مجموعة قرارات المحكمة العليا، المجلد م.ب. (2)، 309، ص 327.

57 جميع الإقتباسات من المعاهدات الدولية مأخوذة من كتاب د. محمود شريف بسيوني، "الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان" (دار الشروق).

58 أعلن في إسرائيل فور قيامها حالة طوارىء، تمنح الحكومة بموجبها صلاحيات واسعة، وحتى متشدّدة، في مواضيع معينة. هذه الحالة لم يتم إلغاؤها قطعيًا. أنظروا يوفال يوعاز، "حالة طوارىء. 57 سنة، ولا نرى النهاية"، هآرتس 19/ 6/ 2005 (بالعبرية).

59 أنظروا Human Rights Committee، "General Comment 29، State of Emergency (Article 4)"، U.N. Doc. CCPR/C/21/Rev.1/Add.11 (2001). في هذه الوثيقة، قررت لجنة حقوق الإنسان أنه "لا يمكن في أي ظرف من الظروف... التحفظ من مركبات الحق في الحرية من التمييز" ("elements ... of the right to non-discrimination ... cannot be derogated from in any circumstances.").

60 ناتان لرنر، "مكافحة جزئية للعنصرية"، هآرتس 26/ 6/ 2005 (بالعبرية).